المملكة العربيّة السعوديّة
وزارة التعليم
جامعة القصيم
كلية اللغة العربيّة والدراسات الاجتماعيّة
قسم اللغة العربيّة وآدابها

# بلاغة الشاهد النبوي والنثري
## في كتاب المثل السائر في أدب الكاتب والشاعر
## لابن الأثير

رسالة مقدّمة لاستكمال متطلّبات الحصول على درجة الماجستير

في الدراسات الأدبية

تخصص: بلاغة

إعداد الطالبة

سماح بنت عبد العزيز بن علي الوهيبي

الرقم الجامعي

٣٠٢٩٠٢٣٧٣

إشراف الأستاذ الدكتور

السيد عبد السميع حسونة

أستاذ البلاغة والنقد في كلية اللغة العربية-جامعة القصيم

للعام الجامعي

١٤٣٧- ١٤٣٨هـ/ ٢٠١٦- ٢٠١٧م

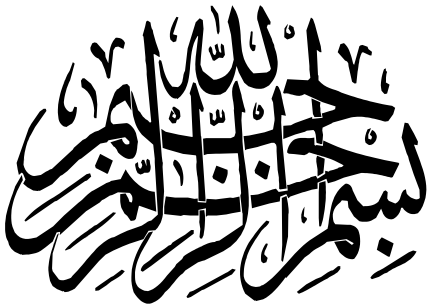
بسم الله الرحمن الرحيم

# إجازة الرسالة

المملكة العربية السعودية
وزارة التعليم
جامعة القصيم
كلية اللغة العربية والدِّراسات الاجتماعية
قسم اللغة العربية وآدابها

## بلاغة الشاهد النبوي والنثري في كتاب المثل السائر في أدب الكاتب والشاعر لابن الأثير

The eloquence of Prophet and prose arguments in Ibn Al Atheer book; ALMathl AlSa'erbook in the literature of writer and poet

إعداد الطالبة: سماح بنت عبد العزيز الوهيبي
الرقم الجامعي: (٣٠٢٨٠٢٣٩٥)

تمت الموافقة على قبول هذه الرسالة استكمالاً لمتطلبات
درجة الماجستير في الدراسات الأدبية
**لجنة المناقشة والحكم على الرسالة:**

| أعضاء اللجنة | الاسم | المرتبة العلمية | التخصص | التوقيع |
|---|---|---|---|---|
| المشرف والمقرر | أ.د. السيد عبد السميع حسونة | أستاذ | بلاغة ونقد | |
| المناقش الخارجي | د. علي بن محمد الحارثي | أستاذ مشارك | بلاغة ونقد | |
| المناقش الداخلي | د.حصة بنت فهد الرميح | أستاذ مشارك | بلاغة ونقد | |

**في يوم الأربعاء ١٤٣٨/٠٨/٢١هـ الموافق:٢٠١٧/٠٥/١٧م**

# ملخص الرسالة

**بلاغة الشاهد النبوي والنثري في كتاب المثل السائر في أدب الكاتب والشاعر لابن الأثير.**

للشّاهد بأنواعه، أهمّية كبرى في مختلف علوم اللغة العربيّة، وعلى الرغم من هذه الأهمّية، فإنّ الشاهد النبوي والنثريّ، لم يحظيَا بما يكفي من الدراسة والاهتمام الذي أحرزه الشاهد الشعريّ؛ لذلك جاءت هذه الدراسة لتتناول الشواهد البلاغيّة النبويّة والنّثريّة عند ابن الأثير، إذ تهدف إلى الكشف عن جهود ابن الأثير في الدّرس البلاغيّ – ممّا يرتبط بالشاهد–، كما تحاول تجْليَة منهجه في التعامل مع الشاهد النبوي والنثري، ومكانته ومستواه.

وقد اقتضتْ طبيعة هذه الرسالة استعمال إجراءات المنهج الاستقرائيّ التحليليّ على امتداد البحث، وتكوّنت هذه الدراسة من مقدمة، وتمهيد، وثلاثة فصول، وخاتمة، وفهارس.

جاءت المقدمة على النهج المعتاد تكشف عن مشكلة البحث وتساؤلاته، وأهميته وأسباب اختياره، وأهدافه، والمنهج المتّبع فيه ومخططه، كما تعرض للدراسات السابقة.

وقد بدأ البحث بتمهيد يعرض بإيجاز لابن الأثير، وكتابه (المثل السائر في أدب الكاتب والشاعر)، كما يعرض للتعريف بالشاهد لغة واصطلاحًا، وأهميته، ثم يأتي الفصل الأول بعنوان: بلاغة الكلمة والجملة، في مباحث عدّة تتناول شواهد الفصاحة في الإفراد والتركيب، وتتوقف عند الإيجاز والإطناب، ثم تعرّج على قضايا متفرقة كالحكم على المعاني والترجيح بينها، والالتفات، وتوكيد الضميرين، والتقديم والتأخير، ثم يأتي الحديث في الفصل الثاني عن الصورة الفنية من تشبيه وكناية ومجاز، أما الفصل الثالث والأخير فيدرس شواهد البديع في السجع والتجنيس، والمطابقة والمبادئ والافتتاحات.

وفي كلٍّ هذه المباحث، كانت الدراسة تتّكِئ على الشاهد، وتنطلق منه إلى ملابسات الدّرس البلاغيّ، محاولة مناقشة ابن الأثير ومن تقاطع معه، وتنتهي الدراسة بخاتمة تحمل أهمّ النتائج والتوصيات، وتلخّص منهج ابن الأثير في التعامل مع الشاهد وفق إطار الدراسة.

# المقدمة

وتشتمل على ما يلي:

**أهمية الموضوع وأسباب اختياره.**

**مشكلة البحث وتساؤلاته.**

**أهداف الموضوع.**

**الدراسات السابقة.**

**منهج البحث.**

**خطة البحث.**

الحمد لله الذي أنزل على عبده القرآن، وَوَهَبَه الفصاحةَ وتوّجه البيان، وكتب الخلود لهذا اللسان، والصلاة والسلام على من أسرَتْ فصاحتهُ الأنام، فما زلنا نَنْعم بجمالها، ونحاول أن نسبر أغوارها.

أما بعد:

فيُمثّل الشاهد بؤرة الاهتمامِ في الدّرس البلاغي، فهو ركيزة قويّة، وأساس متين، تُبنى عليه القاعدة، أو تُثبت به صحّتها، أو يكون وسيلةَ تأكيدٍ لها.

أما الحديث النبوي الشريف فممّا لا شكّ فيه أنه يقع في قمّة مراتب البيان البشريّ؛ لذا فقد اختارته هذه الدراسة، وأضافتْ إليه الشاهدَ النثريّ.

وبالنّظر إلى المصادر البلاغيّة القديمة فإن بعضها نشأ في صراع القول (بالصّرفة)[1]، فانصبّ الاهتمام فيها على إعجاز القرآن الكريم، مع تضمين شواهدَ شعريّةٍ جريًا على عادة المفسّرين في تفسير القرآن بالشعر، أما بعضها الآخر فصبّ اهتمامه على الشعر، وقليلٌ منها ما عُني بإيراد الشواهد النّبويّة.

ومن هنا وقع الاختيار على كتاب (المثل السائر في أدب الكاتب والشاعر)؛ لاحتوائه على شواهدَ متنوّعةٍ على امتداد البحث البلاغيّ في الكتاب؛ مما يجعلها كفيلةً بالبحث والدراسة.

وتنوّع الشواهد ووفرتها ليس السبب الوحيد لاختيار هذا الكتاب، بل يُضمّ إليه المنهج الذي تفرّد به ابن الأثير، وقوة شخصيته، ووضوح آرائه.

## أهمية الموضوع وأسباب اختياره:

تبرز أهمية الموضوع في اتصاله بالبلاغة النبوية؛ إذ إنه يدرس الشواهد المتناثرة في أحد كتب البلاغة المعروفة، ولعلي ألخص أسباب اختياري للموضوع فيما يلي:

١- الإدلاء بدلوي في الدراسات البلاغية النبوية، والنثرية.

٢- تتبّع بلاغته ﷺ من خلال استقراء الشواهد التي عالجها كتاب (المثل السائر في أدب

---

(١) الصّرفة هي: «صرف الهمم عن المعارضة، وعلى ذلك كان يعتمد بعض أهل العلم في أن القرآن معجز من جهة صرف الهمم عن المعارضة». النكت في إعجاز القرآن، الرماني، (مطبوع ضمن ثلاث رسائل في إعجاز القرآن)، تحقيق: محمد خلف الله، د. محمد زغلول سلام. دار المعارف بمصر، ط٣، ١٩٧٦م، ص١١٠.

الكاتب والشاعر)، والوقوف على المسائل البلاغية التي استنبطها.

٣- عدم وجود دراسة تتناول الشاهد النبوي والنثري في كتاب (المثل السائر في أدب الكاتب والشاعر).

## مشكلة، البحث وتساؤلاته:

كتاب (المثل السائر في أدب الكاتب والشاعر) ليس كتابًا متخصّصا في الحديث، بل هو كسائر كتب الأدب التي لا يحتاط أصحابها عند عرض الأحاديث النبويّة، وقد حوى الكتاب مجموعة من الأحاديث الضعيفة ضعفًا يطعن فيها، والإشكال الأكبر كان في الأحاديث التي رواها ابن الأثير بمعناها، فكانت الحاجة ماسة للتثبّت، والبحث الدقيق، قبل استبعاد الحديث من الدراسة؛ لأنه قد يكون مرويّا بلفظ ابن الأثير، ثم كانت الحاجة بعد ذلك إلى النظر في موضع الشاهد، هل هو من قوله صلى الله عليه وسلم فيبقى الشاهد؟، أو من لفظ ابن الأثير فيستبعد حينها لخروجه عن البلاغة النبوية؟.

أما التساؤلات التي يحاول البحث الإجابة عنها فهي:

- ما منهجية ابن الأثير في إيراد الشواهد النبويّة والنثرية؟.
- ما الإضافات التي قدمها ابن الأثير في تلك الشواهد؟.
- ما مدى حجية الحديث النبوي عند ابن الأثير؟.

## أهداف الموضوع:

- الكشف عن مكانة الشاهد النبوي والنثري عند ابن الأثير في كتاب المثل السائر.
- الإفصاح عن طريقته في الاستشهاد، وتبويبه.
- إبراز رؤية ابن الأثير، وما تميز به.

## الدراسات السابقة:

الدراسات التي تتناول الشاهد البلاغي كثيرة، لكنها تدرس الشاهد القرآني أو الشعري، وبعد تقصٍّ واستعمال محركات البحث، والفهارس العامة، لم أجد من تناول هذا الموضوع، إضافة لذلك فقد حصلتُ على إفادة من مركز الملك فيصل للبحوث، ومن مكتبة الملك فهد العامة بعدم وجود دراسة سابقة في هذا الموضوع.

لكن يوجد دراسة عامة تناولت شواهد الحديث في الدراسات البلاغية خلال ثلاثة

قرون، وهي بعنوان:

**(شواهد الحديث النبوي في الدراسات البلاغية من بداية القرن السادس إلى نهاية القرن الثامن الهجري)**

إعداد: طلال بن حطيحط بن عايد المورعي، إشراف: أ. د سعد الدين كامل عبد العزيز شحاتة، رسالة ماجستير، الجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، ١٤٣٤هـ.

وهذه الرسالة وجدتها بعد تسجيلي الموضوع وبدئي فيه، وتاريخها متأخرٌ كما هو ظاهر، وهي وإن التقت مع دراستي في اعتمادها ابن الأثير أحد مصادرها، إلا أنها تختلف عن دراستي، ويمكن أن ألخص أبرز نقاط الاختلاف بينهما فيما يأتي:

- الدراسة السابقة عامة، وهذه الدراسة تركز على ضياء الدين بن الأثير.
- الدراسة السابقة تُعنى بالجمع، وتعليق البلاغيين على الشاهد فقط دون ربطه بالمباحث البلاغية.
- الدراسة السابقة تختار نماذج ولا تغطّي جميع الشواهد، ولتوسعها واعتمادها بعض كتب الحديث والتفسير مصادر أساسية في جمع المادة، فإنه قد لا يرِد لابن الأثير في بعض المباحث سوى شاهد واحد أو اثنين.
- الدراسة السابقة في شواهد الحديث فقط، وهذه الدراسة تضمّ الشواهد النّثرية أيضًا.

كما أني استعنت بدراستين في مجلتين محكمتين، وهما:

١) منهج التعامل مع الشاهد البلاغي بين عبد القاهر وكل من السكاكي والقزويني، د. عويض بن حمود العطوي قسم اللغة العربية، كلية المعلمين بتبوك، مجلة جامعة أم القرى لعلوم الشريعة واللغة العربية وآدابها، الجزء الثامن عشر، العدد الثالث، جمادى الأولى، ١٤٢٥هـ.

٢) منهج التعامل مع الشاهد البلاغي عند ابن حجة الحموي في كتابه خزانة الأدب وغاية الأرب)، د. أحمد غالب الخرشة، قسم اللغة العربية-كلية الآداب والعلوم، جامعة العلوم الإسلامية العالميّة- الأردن، مجلة الزرقاء للبحوث والدراسات الإنسانية، المجلد الخامس عشر، العدد الثاني، ٢٠١٥م.

وبطبيعة الحال فإن إفادتي من الدراستين في الجانب النظري.

## منهج البحث:

بعد سؤال أهل العلم عن أفضل تحقيقات الكتاب، فإني اعتمدت النسخة التي حققها: د. أحمد الحوفي، ود. بدوي طبانة، وقد اقتضت طبيعة الدراسة المنهج التالي:

- التّوثِيق: وفيه حصر الشواهد؛ لمناقشة حديث ابن الأثير عنها، أو تبويبه لها، مع تخريج الأحاديث لبيان صحتها، أو ضعفها.
- التّقسِيم: وفيه إدراج كل شاهد تحت غرضه البلاغي في عنوان خاص، وقد يتكرر الشاهد لتعدّد أغراضه البلاغية.
- التّحلِيل: وفيه استقراء آراء ابن الأثير والوقوف على منهجه.
- تقييم رأي ابن الأثير من خلال رؤية الباحثة، أو من خلال موازنة رأيه بآراء البلاغيين، مع نسبة كل رأي لصاحبه، والترجيح عند الحاجة، وتُعرَض الآراء وفق التسلسل التاريخي غالبًا، إلا ما دعت الحاجة إلى تقديمه، كأن يوافق قول متأخر أحد المتقدّمين فيقدّم لتدعيمه.

**أما منهجي في الأحاديث فهو كالتالي:**

- الصحيحة لا خلاف في إثباتها، وأكتفي بصحيح البخاري إن وجدت الحديث فيه، فإن لم أجد نظرت في صحيح مسلم، فإن لم أجد، اعتمدت أيّا من كتب الأحاديث المعتمدة والتي أُثْبِتَ فيها الحكم على الحديث تصحيحًا وتضعيفًا، ولا أحشد كل المظانّ التي ورد فيها الحديث؛ طلبًا للتخفيف، ولأن الغرض توثيق الصحة، وهذا يحصل من مصدر واحد.
- الضعيفة ضعفًا ليس بشديد أثبتها أيضًا ولكن بصيغة التمريض.

وإنما أفعل هذا استنادًا إلى ما ذهب إليه جمهور أهل العلم مع الشروط التي وضعوها من وجوب ألا يكون الحديث ضعيفًا ضعفًا شديدًا، وأن يكون مستندًا إلى أصل عام معروف، فلا يكون مخترعًا، وألا يكون هذا الحديث في العقائد، مع عدم معارضة الأحاديث الصحيحة، وعدم الجزم بنسبته إليه ﷺ[(١)].

وأيضًا لأن الضعيف من الحديث حجةٌ في اللغة؛ إضافة إلى أن البحث يعتمد الشواهد

---

(١) انظر: الحديث الضعيف وحكم الاحتجاج به، د. عبد الكريم عبد الله عبد الرحمن الخضير، مكتبة دار المنهاج للنشر والتوزيع، الرياض، ط١، ١٤٢٥هـ، ص٢٤٥ وما بعدها.

النثرية كذلك، والحديث إن لم يثبت عنه ﷺ، وكما سلف –لا يُجزم بثبوته– فإنه سيعدُّ شاهدًا نثريًّا، وفي الأنس به في فضائل الأعمال مدعاة للأخذ به هنا من باب أولى.

- الحديث الضعيف جدًّا والمتروك والمنكر لا شكّ في استبعاده.
- إذا نسب ابن الأثير للرسول ﷺ حديثًا، ولم أجده لا صحيحًا ولا ضعيفًا، فإني أنقله إلى الشواهد النثريّة، وأنسبه لقائله –إن وجدته–.
- توثيق الحديث يكون بالمصدر أولاً، فالكتاب والباب، فالجزء ورقم الصفحة، ثم رقم الحديث، مع ذكر حكمه –إن كان في غير الصحيحين–.
- شواهد الحديث التي تكون من أقوال الصحابة –رضوان الله عليهم– وضعتها مع الشواهد النثرية، تأدّبًا معه ﷺ، وجريًا على عادة أهل الحديث، في الفصل عند الدراسة بين أقوال النبي ﷺ، وأقوال الصحابة رضي الله عنهم.
- إذا كانت صياغة ابن الأثير للشاهد مختلفة عن نصّ الحديث، فإني أعتمد في المتن صياغة ابن الأثير، وأضع نصّ الحديث الصحيح في الهامش.

## خطة البحث:

البحث يتناول ما استشهد به ابن الأثير من أقوال النبي ﷺ، ومن منقولاته النثرية عن غيره.

**منهج البحث**: استقرائي تحليلي.

وقد بدأ بمقدمة، فتمهيد، فثلاثة فصول، فخاتمة، وأُلحق بعدد من الفهارس الفنية، وذلك على النحو التالي:

**المقدمة، واشتملت على:**

أهمية الموضوع وأسباب اختياره، وتساؤلات البحث، وأهدافه، والدراسات السابقة، ومنهج البحث، وخطته.

**التمهيد، ويتضمن:**

أ- التعريف بابن الأثير، ومكانة كتابه (المثل السائر في أدب الكاتب والشاعر) في البحث البلاغي.

ب- تعريف الشاهد لغة واصطلاحًا، وتوضيح دور الشاهد النبوي والنثري تحديدًا في

البلاغة العربية، وأهميته في تطورها.

**الفصل الأول: بلاغة الكلمة، والجملة في الشاهد النبوي والنثريّ:**

المبحث الأول: فصاحة اللفظ المفرد.

المبحث الثاني: فصاحة اللفظ المركّب.

المبحث الثالث: الإيجاز.

المبحث الرابع: الإطناب.

المبحث الخامس: قضايا متفرقة. (شواهد في قضايا متفرقة لقلّتها لم أستطع أن أفرد كل قضية منها في مبحث).

**الفصل الثاني: الصورة الفنية في الشاهد النبويّ والنثريّ:**

المبحث الأول: التشبيه.

المبحث الثاني: الاستعارة.

المبحث الثالث: الكناية والتعريض.

المبحث الرابع: المجاز.

**الفصل الثالث: فنون البديع في الشاهد النبويّ والنثريّ:**

المبحث الأول: السجع، والترصيع، ولزوم ما لا يلزم.

المبحث الثاني: الجناس.

المبحث الثالث: الطباق، والمقابلة.

المبحث الرابع: المبادئ، والافتتاحات.

وقد افتتحت كل فصل بتوطئة، وكل مبحث بمدخل صغير.

**الخاتمة:**

وفيها أبرز النتائج التي توصل إليها البحث، والتوصيات.

**الفهارس:**

١- فهرس الآيات الكريمة.

٢- فهرس الأحاديث النبوية.

٣- فهرس الشواهد النثريّة.

٤- فهرس الأبيات الشعرية.

٥- فهرس الأعلام.

٦- فهرس المصادر والمراجع.

٧- فهرس الموضوعات.

وفي ختام هذه المقدمة لا يسعني إلا أن أقول:

شكرًا لله على نعمة العقل والتدبّر، والقراءة والتفكّر.

شكرا لأمي التي كافحت من أجلي، وعلمتني الكفاح.

شكرا لأبي مصدر قوّتي، ودافعي نحو النجاح.

شكرا لزوجي الذي صَاحَب المسير، وتحمّل الكثير.

شكرا لمرشدي الذي رعى بذرة هذه الرسالة: أ.د. إبراهيم التركي، ولمشرفي الذي تعاهدها بالسقيا: أ. د. السيد حسونة.

شكرا للمناقشين الكريمين: د. حصة الرميح، ود. علي الحارثي على قبولهما النظر في هذه الرسالة، وإثرائها من علمهما.

شكرا لعميد كلية اللغة العربية: أ.د. علي السعود، ولرئيس القسم السابق، د. فريد الزامل، واللاحق: د. إبراهيم اللاحم على جهودهم المبذولة لأجل الارتقاء العلمي والبحثيّ.

شكرا لكل يدٍ مدت لي من عزمها حبلاً، ولكل كتفٍ كان لي ملجأً ومتكأً.

# التمهيد

ويشتمل على ما يلي:

**أولا: التعريف بابن الأثير، ومكانة كتابه (المثل السائر في أدب الكاتب والشاعر).**

**ثانيا: تعريف الشاهد لغة، واصطلاحا.**

# أولا: التعريف بابن الأثير، ومكانة كتابه (المثل السائر في أدب الكاتب والشاعر):

## التعريف بابن الأثير[١]:

هو ضياء الدين بن الأثير، الصاحب العلامة الوزير، أبو الفتح نصر الله بن أبي بكر محمد بن محمد بن عبد الكريم بن عبد الواحد الشيباني.

وُلد عام ثمان وخمسين وخمسمائة للهجرة، بجزيرة ابن عمر، وقيل: (ابني عمر)[٢]، وهي بلدة فوق الموصل، بينهما ثلاثة أيام، ولها رستاق مخصب واسع الخيرات، تحيط بها دجلة، إلا من ناحية واحدة شبه الهلال، نشأ بها ابن الأثير ثم انتقل مع والده إلى الموصل، في رجب سنة تسع وسبعين وخمسمائة للهجرة، وبها اشتغل وحصل العلوم، وحفظ كتاب الله الكريم، وكثيرًا من الأحاديث النبوية، وطرفًا صالحًا من النحو واللغة وعلم البيان، وشيئًا كثيرًا من الأشعار، فقد حفظ ديوان أبي تمام والبحتري والمتنبي، وله شيء من النظم، لكنه لم يحسن، ولم يشتهر.

وقد نشأ ضياء الدين في بيت علم، فأخواه مجد الدين أبو السعادات المبارك[٣]، صاحب

---

(١) انظر: في: تكملة إكمال الإكمال في الأنساب والأسماء والألقاب، ابن الصابوني، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، د ط. د ت، ص٦، وفيات الأعيان، ابن خلكان، تحقيق: إحسان عباس، دار صادر، بيروت. ١٩٩٤م، (٥/ ٣٨٩) وما بعدها، النجوم الزاهرة في ملوك مصر والقاهرة، ابن تغري بري، وزارة الثقافة والإرشاد القومي، دار الكتب، مصر، د. ط. د. ت، (٦/ ١٢١). ، سير أعلام النبلاء، الذهبي، تحقيق: مجموعة من المحققين بإشراف الشيخ شعيب الأرناؤوط، مؤسسة الرسالة، ط٣. ١٤٠٥هـ-١٩٨٥م، (٢٣/ ٧٢)، شذرات الذهب في أخبار من ذهب، ابن العماد الحنبلي، تحقيق: عبد القادر ومحمود الأرناؤوط، دار ابن كثير، ١٤٠٦هـ-١٩٨٦م (٧/ ٣٢٨)، بغية الوعاة، السيوطي، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، لبنان، صيدا. د ط. د ت، (٢/ ٣١٥).

(٢) «وجزيرة ابن عمر قيل: إنها منسوبة إلى رجل يقال له: عبد العزيز بن عمر من أهل برقعيد، وقيل: بل منسوبة إلى ابني عمر وهما أوس وكامل ابنا عمر بن أوس الثعلبي»، البداية والنهاية، ابن كثير، (١٧/ ٢١١) تحقيق: عبد الله بن عبد المحسن التركي، دار هجر للطباعة والنشر والتوزيع والإعلان، ١٤١٨هـ - ١٩٩٧م، سنة النشر: ١٤٢٤هـ/ ٢٠٠٣م.

(٣) مجد الدين أبو السعادات المبارك وُلد سنة أربع وأربعين وخمسمائة، له عدد من المؤلفات، وهو مهتمّ بعلم الحديث وغيره من العلوم، كان كاتبًا مفلقًا وله رسائل مدونة، مات سنة ستٍّ وستمائة، انظر: في ترجمته: بغية الوعاة، السيوطي، (٢/ ٢٧٥). ومعجم الأدباء إرشاد الأريب إلى معرفة الأديب، الحموي، (٥/ ٢٢٦٨) تحقيق: د. إحسان عباس، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط١. ١٤١٤هـ-١٩٩٣م. وإنباه الرواة على أنباه النحاة، القفطي،

كتاب النهاية في غريب الحديث والأثر، وأبو الحسن علي الملقب عز الدين[١]، صاحب كتاب الكامل في التاريخ، وكان الإخوة الثلاثة فضلاء نجباء رؤساء، لكل واحد منهم تصانيف نافعة.

وللقرآن الكريم أثر كبير في ثقافة ابن الأثير، إذ تحلّت كتبه بشواهده، وكان يطيل النظر فيه، قال عن نفسه في مقدمة كتابه (الجامع الكبير): «لمحت في أثناء القرآن الكريم من هذا النحو أشياء ظريفة، ووجدت في مطاويه من هذا النوع نكتًا دقيقة لطيفة، فعرضتها عند ذلك على الأقسام التي ذكرها هؤلاء العلماء وشرحوها، والأصناف التي بينوها في تصانيفهم وأوضحوها؛ فألفيتهم قد غفلوا عنها، ولم ينبهوا على شيء منها، فكان ذلك باعثًا لي على تصفح آيات القرآن العزيز، والكشف عن سره المكنون؛ فاستخرجت منه حينئذ ثلاثين ضربًا من علم البيان، لم يأتِ به أحد من أولئك العلماء الأعيان، وكان ما ظفرت به أصل هذا الفن وعمدته، وخلاصة هذا العلم وزبدته»[٢].

وقد بدأ طريقه العلمي في سنٍّ صغيرة، مع ما فتح الله عليه من سمات العبقرية، وحين اكتملت له الأدوات قصد جناب الملك الناصر صلاح الدين، فاستوزره ولده الأفضل، فلحق به وحسُنت حاله عنده، ولـــمّا مات صلاح الدين واستقلّ الأفضل بمملكة دمشق اعتزل الرّعيّة، وترك الأمر لابن الأثير الذي كان سيئ العشرة مع أهلها، حتى همّوا بقتله، فأخرجه الحاجب مستخفيًا إلى مصر، ثم كثرت تنقّلاته، حتى عاد إلى الموصل واتخذها دار إقامته، ثم وجهه صاحبها رسولاً إلى بغداد، فمات بها يوم الاثنين التاسع والعشرين من شهر ربيع الآخر سنة سبع وثلاثين وستمائة للهجرة.

---

(٣/ ٢٥٧ وما بعدها). ووفيات الأعيان، ابن خلكان، (٤/ ١٤١ وما بعدها).

(١) أبو الحسن علي الملقب عز الدين ولد جمادى الأولى سنة خمس وخمسين وخمسمائة، كان إمامًا حافظًا للتـــواريخ، وخبيرًا بالأنساب والوقائع، وكتابه التاريخ الكبير مرجع في ذلك. وقد كان بيته مجمعًا للفضلاء. توفي في شـــعبان سنة ثلاثين وستمائة. انظر: في ترجمته: وفيات الأعيان، ابن خلكان، (٣/ ٣٤٨-٣٤٩). والعبر في خبر من غـــبر، الذهبي، تحقيق: أبو هاجر محمد السعيد بسيوني زغلول، دار الكتب العلمية-بيروت، د. ط. د. ت، (٣/ ٢٠٧). الوافي بالوفيات، صلاح الدين الصفدي، تحقيق: أحمد الأرناؤوط وتركي مصطفى، دار إحياء التـــراث، بـــيروت، ١٤٢٠هـ-٢٠٠٠م، (٢٢/ ٨٦-٨٧).

(٢) الجامع الكبير في صناعة المنظوم من الكلام والمنثور، ضياء الدين بن الأثير، تحقيق: مصطفى جواد، مطبعة المجمـــع العلمي، ١٣٧٥هـ، المقدمة ص٣.

وكان فريد دهره، ووجيه عصره في صناعة الكتابة والإنشاء، وقد ترك لنا تراثا أدبيًّا ضخمًا يتمثل في عدد من المؤلفات[١]، أشهرها كتاب (المثل السائر في أدب الكاتب والشاعر)[٢].

## مكانة كتاب (المثل السائر في أدب الكاتب والشاعر) بين الكتب التراثية:

يُعدّ كتاب (المثل السائر في أدب الكاتب والشاعر) لابن الأثير الأكثر شهرة من كتبه، فهو موسوعة أدبيّة كبرى، نظَمه على نهجٍ متفرّد، ولا ينسى أن يشير في مقدمته إلى كتابين يثني عليهما، ولكنه لم يكن إمّعةً مقلّدًا، فثنايا كتابه تشهد انتقاداته لهما، يقول: «وما من كتاب إلا تصفّحتُ سينه وشينه، وعلمت غثّه وسمينه، فلم أجد ما ينتفع به في ذلك إلا كتاب: (الموازنة) (لأبي القاسم الحسن بن بشر الآمدي)، وكتاب: (سر الفصاحة) (لأبي محمد عبد الله بن سنان الخفاجي)»[٣].

ويقف وراء تأليفه كتاب (المثل السائر) دافع قويٌّ، وهو ما رأى من تهاون بعض سابقيه في علوم البيان، أو تخبطهم في شيء منها، فأراد أن يستكمل ما بدؤوه، ويستدرك ما فاتهم[٤].

ويقع هذا الكتاب في منزلة عالية بين المصادر التراثية، إذ يشبّهه بدوي طبانة -في غزارة مادته- بكتاب البيان والتبيين للجاحظ، وكتاب الكامل لأبي العباس المبرّد، وإن كان يميزه عنهما بوضوح المنهج، ووحدة الموضوع، بعيدًا عن الاستطراد الذي تتميز به مؤلفات سابِقَيْه[٥].

---

(١) انظر: مؤلفاته بالتفصيل في: آثار ضياء الدين بن الأثير، وصدى عصره وحياته فيها، د. أحمد مطلوب، ضمن بحوث ندوة أبناء الأثير المنعقدة بين ٢٧/ ٣- ١/ ٤/ ١٩٨٢م جامعة الموصل، مطبوعة في مجلد مودع بمكتبة الملك عبد العزيز/ الرياض، ص٤٧ وما بعدها.

(٢) الحديث عن ابن الأثير يطول، وآثرت الإيجاز، لكثرة من أسهب في الحديث عنه من المتقدمين والمتأخرين، وقد جمع د. حسين علي محفوظ كل المصادر والمراجع التي تحدّثت عنه وعن أخويه وذلك في بحثه المعنون بـ: أبناء الأثير في المراجع العربيّة والأجنبيّة، ضمن بحوث ندوة أبناء الأثير، انظر: ص ١٢٣ وما بعدها.

(٣) المثل السائر في أدب الكاتب والشاعر، ضياء الدين بن الأثير، تحقيق: د. أحمد الحوفي، ود. بدوي طبانة، دار الرفاعي بالرياض، الطبعة الثانية، ١٤٠٣هـ-١٩٨٣م، (١/ ٤٥-٤٦).

(٤) انظر: المصدر السابق.

(٥) انظر: المصدر السابق، ص٧ تقديم المحقّقَين.

ويتفرّد ابن الأثير بتقسيم كتابه؛ إذ بناه على مقدمة ومقالتين، ومقدمته غنيّة شملت أصول علم البيان[١]، أما المقالتان فالأولى في الصناعة اللفظية، والثانية في الصناعة المعنوية.

ويثني عليه أحد الباحثين إذ يرى أنه: «في مقدمة من أوضح معالم البلاغة وأحكم الكلام على فنون الإنشاء، ورتّب فصوله وأنواعه، وبيّن أصوله وفروعه، ودقّق في جمال اللفظ المفرد والمركّب، وجلّى النقد الأدبي بجراءة لا تعرِف هوادة ولا مداراة، ورفع بنيانه على قوة المنطق وبراعة التعليل»[٢].

ويقول آخر: «أما ضياء الدين بن الأثير الموصلي، فتدقيقاته العلمية أجلّ من كتاباته الأدبية، وما أودعه في كتابه المثل السائر من مسائل هذه الفنون، قلّما يوجد في سواه من المؤلفات، ولكن قد تَخْفَى عليه أسرارٌ من الفنّ فطن لها البلغاء»[٣]، وهذا من سيما الطبيعة البشرية المستعصية على الكمال.

وكما مرّ سابقًا فقد ثار ابن الأثير على الاتجاه السائد في عصره من الإغراق في البديعيّات، وهو كذلك قد اتخذ مسارًا مخالفًا للذين فلسفوا البلاغة ومَنْطَقُوها، فحَفلتِ البلاغة عنده بطابع الذوق الأدبي.

---

(١) وابن الأثير يقصد بعلم البيان علوم البلاغة كلها.

(٢) أدباء العرب في الأعصر العباسية، بطرس البستاني، دار الجيل، بيروت– لبنان، ١٩٧٩ م، ص٤٤٩.

(٣) تاريخ علوم البلاغة والتعريف برجالها، أحمد المراغي، مصطفى البابى الحلبى وأولاده بمصر، ١٣٦٩ هـ، ص٢٤–٢٥.

ثم إنه أحدث ضجة كبرى في الشام ومصر والعراق؛ لانتقاده لروّاد التصنّع كالحصكفيّ[١]، والقاضي الفاضل[٢]، والعماد الكاتب[٣]، وغيرهم[٤].

وأكتفي بهذا العرض الموجز عن شخصيّة ابن الأثير، وكتابه (المثل السائر في أدب الكاتب والشاعر، وأنتقل إلى المقصود بالشاهد لغة واصطلاحًا.

---

(١) الحصكفيّ: هو أبو الفضل يحيى بن سلامة بن الحسين بن محمد، لقبه: معين الدين، وعُرف بالخطيب الحصكفيّ، وُلد سنة تسع وخمسين وأربعمائة بطترة وهي بليدة صغيرة بديار بكر، ونشأ بحصن كيفا، وإليها يُنسب، ثم قدم بغداد فاشتغل بالأدب على الخطيب أبي زكريا التبريزيّ، وأتقنه حتى مهر فيه، وقرأ الفقه على المذهب الشافعي وأجاد فيه، فكان فقيهًا، ونحويًّا، وشاعرًا، برع في النظم والنثر وإنشاء الخطب، رحل عن بغداد ونزل ميافارقين، وتولّى بها الخطابة والفتيا حتى توفي سنة إحدى وخمسين وخمسمائة. انظر: وفيات الأعيان، ابن خلكان، (٦/ ٢٠٥)، وطبقات الشافعية الكبرى، السبكي، تحقيق: د. محمود محمد الطناحي، ود. عبد الفتاح محمد الحلو، دار هجر للطباعة والنشر والتوزيع، ط٢، ١٤١٣هـ (٧/ ٣٣٠)، ومعجم الأدباء إرشاد الأريب إلى معرفة الأديب، الحموي، (٦/ ٨١٨).

(٢) القاضي الفاضل: هو أبو علي عبد الرحيم بن القاضي الأشرف بهاء الدين أبي المجد علي بن القاضي السعيد أبي محمد الحسن بن الحسن بن أحمد بن الفرج بن أحمد اللّخميّ العسقلانيّ المولد المصريّ الدّار، المعروف بالقاضي الفاضل، الملقّب بمجد الدّين، وُلد سنة تسع وعشرين وخمسمائة بعسقلان، برع في صناعة الإنشاء حتى فاق المتقدّمين، فصار صاحب ديوان الإنشاء وشيخ البلاغة، وكان وزيرًا للسلطان الملك الناصر صلاح الدين، ومن مقرّبيه، ولم يخدم بعده أحدًا، وكان صلاح الدين يقول: «لا تظنّوا أني ملكت البلاد بسيوفكم، بل بقلم الفاضل»، توفي سنة ستّ وتسعين وخمسمائة بالقاهرة، ودفن بالقرافة. انظر: وفيات الأعيان، ابن خلكان، (٣/ ١٥٨) وما بعدها، وحسن المحاضرة في تاريخ مصر والقاهرة، السيوطي، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار إحياء الكتب العربية – عيسى البابي الحلبي وشركاه — مصر، ط١، ١٣٨٧هـ-١٩٧٦م، (١/ ٥٦٤)، والأعلام، الزركلي، (٣/ ٣٤٦).

(٣) العماد الكاتب: هو أبو عبد الله بن أبي الفرج الأصبهاني، واسمه محمد بن محمد بن حامد بن محمد بن عبد الله بن علي، لقّب بالعماد الكاتب الأصبهاني، وُلد سنة تسع عشرة وخمسمائة بأصبهان، وتفقّه ببغداد على ابن الرزاز، وأتقن الفقه والعربيّة، ثم خرج إلى الشام وأصبح كاتب صلاح الدين سيف بن أيوب ملك الشام، فأجاد الكتابة والترسّل والنّظم وصنّف التصانيف الأدبيّة، وختم به هذا الشأن، مات بدمشق سنة سبع وتسعين وخمسمائة. انظر: وحسن المحاضرة في تاريخ مصر والقاهرة، السيوطي، (١/ ٥٦٤-٥٦٥)، تاريخ بغداد وذيوله، البغدادي، (١٥/ ٦٨).

(٤) انظر: دراسات في البلاغة عند ضياء الدين بن الأثير، د. عبد الواحد حسن الشيخ، مؤسسة شباب الجامعة للطباعة والنشر والتوزيع، الإسكندرية، ١٩٦٨م، ص٣٠، وضياء الدين بن الأثير وجهوده في النقد والبلاغة، د. محمد زغلول سلام، مكتبة نهضة مصر – القاهرة، ص٢٠-٢١.

## ثانيًا: تعريف الشاهد لغة، واصطلاحا:

**الشاهد لغة:**

تتردّد مادّة (شهد) في معاجمنا اللُّغويّة، فمنذ الخليل نجد الشاهد يُطلق على من أدّى الشهادة)، «وقد شَهِد عليَّ فلان بكذا شهادة، فهو شاهد وشهيد»[(١)]، كما يُطلق على الرسول ﷺ، فـ«قول الله ﷻ: ﴿وَشَاهِدٍ وَمَشْهُودٍ ﴿٣﴾﴾[(٢)]، قيل في تفسيره: الشاهد هو النبي ﷺ»[(٣)].

كما تدلّ هذه المادة على الحضور، ففاعلها: «الشَّاهِدُ: الحاضر»[(٤)]، و«الشاهِد خلاف الغائب»[(٥)]، والجمع: «قوم شُهُود: أي حُضُور»[(٦)]، أما المكان فيُطلق عليه: «المِشْهَدُ: مجمع الناس، والجمع مَشَاهِد، ومشاهد مكّة: مواضع المناسك»[(٧)]، و«المِشهَد: الموضع الذي يشاهد فيه القومُ القومَ، أي يحضر بعضهم بعضًا»[(٨)].

وللشاهد أيضًا مزيدٌ من المعاني، فـ«الشاهد: اللسان»[(٩)]، وهذا من قولهم: «ما لفلان رُواءٌ ولا شاهد، قال أبو بكر: معناه: ما له منظر ولا لسان»[(١٠)]، ومن قولهم: «لفلان شاهد حسن: أي عبارة جميلة»[(١١)]، كما يُطلق على النّجم، وتبعًا لذلك أُطلق على صلاة المغرب،

---

(١) العين، الخليل بن أحمد الفراهيدي، تحقيق: د. مهدي الخوارزمي، ود. إبراهيم السامرائي، دار ومكتبة الهلال، د. ط. د. ت، (٣/ ٣٩٨).

(٢) سورة البروج آية رقم ٣.

(٣) المصدر السابق.

(٤) المنجد في اللغة، أبو الحسن الأزدي، تحقيق: د. أحمد مختار عمر، ود. ضاحي عبد الباقي، عالم الكتب-القاهرة، ط٢، ١٩٨٨م، ص٢٣١.

(٥) جمهرة اللغة، ابن دريد، تحقيق: رمزي منير بعلبكي، دار العلم للملايين- بيروت، ط١، ١٩٨٧م، (٢/ ٦٥٣).

(٦) الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية، الجوهري، تحقيق: أحمد عبد الغفور عطار، دار العلم للملايين-بيروت، ط٤، ١٤٠٧هـ-١٩٨٧م (٢/ ٤٩٤).

(٧) العين، الخليل بن أحمد، (٣/ ٣٩٨).

(٨) جمهرة اللغة، ابن دريد، (٢/ ٦٥٣).

(٩) المنجّد في اللغة، أبو الحسن الأزدي، ص٢٣١.

(١٠) الزاهر في معاني كلمات الناس، أبو بكر الأنباري، تحقيق: د. حاتم صالح الضامن، مؤسسة الرسالة-بيروت، ط١، ١٤١٢هـ-١٩٩٢م، (٢/ ١٩٤).

(١١) الزاهر في معاني كلمات الناس، أبو بكر الأنباري، (٢/ ١٩٤).

فقد «روى شَمِرٌ في حديث رواه لأبي أيوب الأنصاريّ أنه ذكر صلاة العصر، ثمّ قال: ولا صلاة بعدها حتى يُرى الشاهد، قال: قلنا لأبي أيّوب: ما الشّاهد؟ قال: النّجْم. قال شمر: وهذا راجع إلى ما فسّره أبو أيّوب أنه النّجم، كأنه يشهد على الليل...، قال الفراء: صلاة الشاهد صلاة المغرب»(١)، وهناك تعليل آخر لتسميتها بالشّاهد، فقيل: «صلاة الشّاهد: صلاة المغرب، وقيل: صلاة الفجْر؛ لأنّ المسافر يصلّيهما كالشاهد لا يقصُر منهما»(٢)، فتكون التسمية مأخوذة من الحضور، لا من النّجم.

كما يطلق الشاهد على من أدّى زكاة علمه، فـ«الشاهد العالم الذي يبيّن ما علمه»(٣).

وعليه يمكن القول بأن «(شَهِدَ) الشين والهاء والدال، أصلٌ يدلّ على حضورٍ وعِلمٍ وإعلام»(٤).

ولعل أقرب تعريف للتعريف الاصطلاحي، هو ما جاء في (تكملة المعاجم العربيّة)، إذ عُرّف الشاهِد بأنه: «علامة، إشارة، آية، أثر، وكل ما يتخذ دليلا لمعرفة شيء»(٥).

**الشاهد اصطلاحا:**

هو: «الجزئي الذي يُستشهد به في إثبات القاعدة؛ لكون ذلك الجزئي من التّنزيل أو من كلام العرب الموثوق بعربيتهم، وهو أخصّ من المثال»(٦).

فالشاهد والمثال بينهما علاقة عموم وخصوص، إذ المثال «يطلق على الجزئي الذي

---

(١) تهذيب اللغة، الأزهري، تحقيق: محمد عوض مرعب، دار إحياء التراث العربي-بيروت، ط١، ٢٠٠١م، (٦/ ٤٩).

(٢) المحكم والمحيط الأعظم، ابن سيده، تحقيق: عبد الحميد هنداوي، دار الكتب العلمية-بيروت، ط١، ١٤٢١هـ-٢٠٠٠م، (٤/ ١٨٢).

(٣) المصدر السابق (٤/ ١٨١).

(٤) معجم مقاييس اللغة، ابن فارس، تحقيق: عبد السلام هارون، دار الفكر، ١٣٩٩هـ-١٩٧٩م، (٣/ ٢٢١).

(٥) تكملة المعاجم العربية، رينهارت بيتر آن دُوزِي، نقله إلى العربية وعلق عليه: محمَّد سَليم النعَيمي، الناشر: وزارة الثقافة والإعلام، الجمهورية العراقية، الطبعة: الأولى، من ١٩٧٩ - ٢٠٠٠ م، باب شهد، (٦/ ٦٧).

(٦) كشاف اصطلاحات الفنون والعلوم، التهانوي، تقديم وإشراف ومراجعة: د. رفيق العجم، تحقيق: د. علي دحروج، نقل النص الفارسي إلى العربية: د. عبد الله الخالدي، الترجمة الأجنبية: د. جورج زيناني، الناشر: مكتبة لبنان ناشرون – بيروت، ١٩٩٦م، (١/ ١٠٠٢).

يذكر لإيضاح القاعدة وإيصالها إلى فهم المستفيد، كما يقال: الفاعل كذا، ومثاله زيد في ضرب زيد، وهو أعمّ من الشاهد، وهو الجزئي الذي يستشهد به في إثبات القاعدة، يعني أنّ المثال جزئي لموضوع القاعدة يصلح لأن يذكر لإيضاح القاعدة، والشاهد جزئي لموضوع القاعدة يصلح لأن يذكر لإثبات القاعدة»[١].

أي أن الشاهد يصلح للإثبات، ويصلح أيضًا للتوضيح، أما المثال فلا يصلح إلا للتوضيح، فكل شاهد يصحّ أن يكون مثالاً، وليس كل مثالٍ شاهدًا، غير أن عبد الرزاق صالحي يرى أن الوظائف للمصطلحين ليست قارة أو خاصة على الإطلاق، ويجوز في المثال ما يجوز في الشاهد من الاحتجاج، إذ مصادر المثال هي عينها مصادر الشاهد، بشرط انتفاء الصّناعة، فإنه إذا كان مصنوعًا لا تقوم به الحجة على ثبوت قاعدة[٢].

وهناك من يخص الشاهد بما تكرر ذكره عند ثلاثة فأكثر، وما سوى ذلك فهو مثال[٣].

ويحتلّ الشاهد أهمية كبرى يقول الجاحظ: «ومدار العلم على الشاهد والمَثَل»[٤]، كما يروي عن محمد بن علي بن عبد الله بن عباس –رضي الله عنهما– قوله: «كفاك من علم الدين أن تعرف ما لا يسع جهله، وكفاك من علم الأدب أن تروي الشاهد والمثل»[٥].

ولقد ارتبط الشاهد بالشعر، وذلك لانتشار كتب الشواهد التي ارتكزت على الشعر، واهتمّت به اهتماما بالغًا، وبلغت كتب الشواهد التي تشرح شواهد كتاب سيبويه فقط أربعة عشر كتابًا، وهي تتناول الشواهد الشعريّة[٦].

وممّا يؤكد ارتباط الشاهد بالشعر قول الحجاج لأحدهم: «أتروي الشعر؟ قال: أروي

---

(١) المرجع السابق، (٢/ ١٤٤٧).

(٢) انظر: الشاهد الشعري في النقد والبلاغة، قضايا وظواهر ونماذج، د. عبد الرزاق صالحي، عالم الكتب الحديث، الأردن، ٢٠١٠م، ص٣٣-٣٤.

(٣) انظر: الشاهد الشعري عند النقاد العرب حتى نهاية القرن الخامس للهجرة، محمد أحمد شهاب، دار الحوار للنشر والتوزيع–سورية–اللاذقية، ط١، ٤-٢٠١١م، ص١٧.

(٤) البيان والتبيين، الجاحظ، دار ومكتبة الهلال، بيروت، ١٤٢٣ هـ، (١/ ٢٢٦) ـــ.

(٥) المصدر السابق، (١/ ٩٠).

(٦) انظر: الشواهد الشعرية في كتاب دلائل الإعجاز للإمام عبد القاهر الجرجاني، د. نجاح الظهار، ط١، ١٤١٦هـ-١٩٩٦م، إذ قامت الباحثة بحصرها، مع نبذة عن كل كتاب، (١/ ٥٩-٦٠).

الشاهد والمـــَثـــَل، قال: قد عرفت المَثَل فما الشاهد؟ قال: النائرة[١] تكون بين القوم، فيقول الرجل فيها فيكون قوله شاهدًا»[٢].

وهذا عبد الرحمن بن الأشعث يسعى لاكتساب كل ما يهتم به الوالي ليحظى بقربه، ويخص كلمة الشاهد بالشعر، فيقول كما يروي الجاحظ: «وقدم عبد الملك وكان يحب الشعر، فبعثتُ إلى الرواة، فما أتت عليّ سنة حتى رويتُ الشاهد والـــمَثل وفصولاً بعد ذلك»[٣].

وتعريف الشاهد في اصطلاح اللغويين والنحاة هو: «إثبات قاعدة أو استعمال كلمة أو تركيب بدليل نقلي، صحّ سنده إلى عربي فصيح سليم السليقة»[٤].

ولأن علوم اللغة العربية كانت متداخلة في بادئ الأمر؛ فقد ارتبط الشاهد البلاغي بالشاهد النحوي، خصوصا أن البلاغيين في درجة لاحقة في التدوين بالنسبة للنحاة؛ فاتّكأ الشاهد البلاغي على نظيره النحويّ، -أي على قاعدته-، ثم أخذ مجراه الخاص، فدخل فيه من الشواهد ما ترفضه القاعدة النحوية؛ لأن الشواهد البلاغية تعتمد في الدرجة الأولى على النظر فيما يتركه الشاهد من أثر واستحسان، أو استهجان في نفس المتلقي[٥].

إن التفرقة بين أنواع الشواهد بدأت منذ وقت مبكّر، فهذا ابن جني يقول بعد أن يعرض عددًا من الأبيات ويستحسنها: «ولا تستنكر ذكر هذا الرجل -وإن كان مولدًا- في أثناء ما نحن عليه من هذا الموضع وغموضه ولطف متسربه؛ فإن المعاني يتناهبها المولدون كما

---

(١) النائرة: «قال الليث: النائرة: الكائنة تقع بين القوم، وقال غيره: بينهم نائرة، أي عداوة»، تهذيب اللغة، الأزهري، (١٥/ ١٧٠).

(٢) جمل من أنساب الأشراف، البلاذري، تحقيق: سهيل زكار ورياض الزركلي، دار الفكر – بيروت، ط١، ١٤١٧ هـ - ١٩٩٦م، (٣/ ٤١١).

(٣) الحيوان، الجاحظ، دار الكتب العلمية-بيروت، ط٢، ١٤٢٤هـ، (٥/ ١٠٨).

(٤) من تاريخ النحو العربي، سعيد الأفغاني، مكتبة الفلاح، د. ط، د. ت، ص١٧.

(٥) انظر: الرواية والاستشهاد في اللغة: رواية اللغة والاحتجاج بها في ضوء علم اللغة الحديث، د. محمد عيـــد، عـــالم الكتب، ١٩٨٨م، ص٢٠٥. وشواهد البلاغيين والنقاد من شعر أبي تمام في علم البيان حتى نهاية القرن الخـــامس، سامي بن صالح بن يحي الغامدي، رسالة جامعية مقدمة لنيل درجة الماجستير في اللغة العربية وآدابهـــا، تخـــصص بلاغة ونقد، إشراف الأستاذ الدكتور: دخيل الله بن محمد الصحفي، ١٤٣٤-١٤٣٥هـ، وزارة التعلـــيم العـــالي، جامعة أم القرى، ص٢٢.

يتناهبها المتقدمون.

وقد كان أبو العباس-وهو الكثير التعقب لجلة الناس- احتجّ بشيء من شعر حبيب بن أوس الطائي في كتابه في الاشتقاق، لما كان غرضه فيه معناه دون لفظه»[(١)]، ويوافقه ابن رشيق في حديثه في باب المعاني المحدثة، فيقول: «الذي ذكره أبو الفتح صحيح بيّن؛ لأن المعاني إنما اتسعت لاتساع الناس في الدنيا، وانتشار العرب بالإسلام في أقطار الأرض»[(٢)].

والحموي ممن توقفوا مع الشواهد وقسّموها وفق اختصاصاتها، يقول فيها: «إذا نظرت في الكلام العربي، إما أن تبحث عن المعنى الذي وضع له اللفظ، وهو علم اللغة، وإما أن تبحث عن ذات اللفظ بحسب ما يعتريه، وهو علم التصريف، وإما أن تبحث عن المعنى الذي يفهم من الكلام المركب بحسب اختلاف أواخر الكلم، وهو علم العربية، وإما أن تبحث عن مطابقة الكلام لمقتضى الحال بحسب الوضع اللغوي، وهو علم المعاني، وإما أن تبحث عن طرق دلالة الكلام إيضاحًا وخفاء بحسب الدلالة العقلية، وهو علم البيان، وإما أن تبحث عن وجوه تحسين الكلام، وهو علم البديع، فالعلوم الثلاثة الأول، يستشهد عليها بكلام العرب نظمًا ونثرًا، لأن المعتبر فيها ضبط ألفاظهم والعلوم الثلاثة الأخيرة يستشهد عليها بكلام العرب وغيرهم، لأنها راجعة إلى المعاني، ولا فرق في ذلك بين العرب وغيرهم، إذا كان الرجوع إلى العقل»[(٣)].

في ضوء ما سبق يمكن تقسيم الشواهد حسب موضوعاتها، إلى قسمين:

١- شواهد النحو، واللغة، والصرف.

٢- شواهد الأدب، والبلاغة، والعروض.

كما يمكن القول بشكل آخر إن الشاهد في اللغة العربية على نوعين: الأول: لفظي: وهو المستعمل في علم اللغة والنحو والصرف، ويأتي لإثبات صحة لفظ أو تركيب، أما الثاني: فمعنوي، ويستعمل في علم البلاغة والأدب، ويتعلق بإثبات صحة المعنى، وحسنه أو

---

(١) الخصائص، ابن جني، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ط٤، د. ت، (١/ ٢٥).

(٢) العمدة في محاسن الشعر وآدابه، ابن رشيق القيرواني، تحقيق: د. محمد قرقزان، دار المعرفة، بيروت-لبنان، (٢/ ٢٣٦).

(٣) خزانة الأدب وغاية الأرب، ابن حجة الحموي، (١/ ٢٣).

قبحه، وغير ذلك، وتشدد العلماء في النوع الأول فوضعوا شروطًا كثيرة لقبول شواهده، ضمن دائرة الاحتجاج الزماني والمكاني، أما المعنوي فقد جوّزوا فيه الاستشهاد بكلام المولدين والمتأخرين(١).

وعليه، فيمكننا تعريف الشاهد البلاغي كما عرّفته نجاح الظهار: «هو كل ما يستشهد به البلاغيون من آيات قرآنية، وأحاديث نبوية، وأقوال نثرية أو شعرية، لتوضيح وبيان قاعدة بلاغية»(٢)، فالمهم في الشاهد البلاغي صحة الغرض، وموافقته للقاعدة البلاغية، وهذا التعريف مستوفٍ لأجناس الشواهد البلاغية:

١- القرآن الكريم.

٢- الحديث النبوي.

٣- الأقوال النثرية.

٤-الأقوال الشعرية.

والقرآن الكريم لا خلاف في الاستشهاد به فهو حجة بقراءاته، يقول السيوطي: «أما القرآن فكلّ ما ورد أنه قرئ به جاز الاحتجاج به في العربية، سواء كان متواترا أو آحادا أو شاذًّا، وقد أطبق الناس على الاحتجاج بالقراءات الشاذة في العربية، إذا لم تخالف قياسًا معلومًا، بل لو خالفته يحتجّ بها في مثل ذلك الحرف بعينه، وإن لم يجز القياس عليه»(٣).

لكن الاستشهاد بالحديث النبوي هو ما وقع فيه الخلاف، فقد اشتُهر عن النحاة امتناعهم عن الاستشهاد بالحديث، وإن كان بعض الباحثين يرى خطأ هذا الرأي، مستدلاً بورود بعض الأحاديث في كتبهم(٤)، والحقيقة أن هذه الأحاديث نسبتها قليلة، ولا تُقارن بشواهد القرآن الكريم، وشواهد الشعر.

---

(١) انظر: الشاهد النحوي في معجم الصحاح، مأمون تيسير محمد مباركة، أطروحة ماجستير، جامعة النجاح الوطنية، نابلس، ٢٠٠٥م ص٢٤-٢٥.

(٢) الشواهد الشعرية في كتاب دلائل الإعجاز للشيخ عبد القاهر الجرجاني توثيق وتحليل ونقد، د. نجاح أحمد عبدالكريم الظهار، (١/ ٣٦).

(٣) الاقتراح في أصول علم النحو، السيوطي، تحقيق: محمد فجال، دار القلم- دمشق، ط ١٤٠٩هـ_١٩٨٩م، ص٧٦-٧٨.

(٤) راجع البحث اللغوي عند العرب، د. أحمد مختار عبد الحميد عمر، عالم الكتب، ط٨، ٢٠٠٣م، ص٣٥.

إن هذا الموقف من اللغويين تجاه قوله ﷺ يثير العجب والدهشة عند جملة من العلماء المتضلعين في فنون أخرى[١].

قال ابن حزم في معرض استنكاره عدم الاهتمام بالحديث الشريف: «والذي لا شك فيه فهو أنه عليه السلام أفصح من امرئ القيس، ومن الشماخ، ومن حسن البصري، وأعلم بلغة قومه من الأصمعي، وأبي عبيدة، وأبي عبيد، فما في الضَّلال أبعد من أن يُحتجّ في اللغة بألفاظ هؤلاء، ولا يُحتجّ بلفظه فيها عليه السلام فكيف وقد أضاف ربه تعالى فيه إلى ذلك العصمة من الخطأ فيها؟»[٢].

على أنّ السنّة النبوية قد وُثّقت في مرحلة مبكرة جدا، واتّبع علماء الحديث في تدوينها منهجيّة علمية صارمة دقيقة، وكان علماء النحو على اتصال بعلماء الحديث، وهم على يقين أن ضبطها وتوثيقها كان على درجة عالية تفوق جميع النصوص التي يستشهدون بها، والذي صرفهم عن الاستشهاد بها -كما يرى محمد عيد-، هو التحرّز الديني، فإحساسهم بتنـــزيه السنة منعهم من الاتجاه لتحليل نصوصها، وانتقل هذا التحرز لمن بعدهم[٣].

وإنما جاء هذا التحرّز لأنهم «لم يتعاملوا معها على أنها نصوص يأخذون منها الأحكام، وإنما جعلوها نصوصًا تُطبّق عليها الأحكام، فالقواعد معدّة سابقًا؛ مما يجعلهم يضطربون في توجيه هذه النصوص»[٤].

وأصبح هذا الانصراف عن نصوص السنة النبوية عرفًا يتوارثه النحاة، وكأنما أصبح أمرًا مسلّمًا به[٥].

---

(١) انظر: الرواية والاستشهاد باللغة: دراسة لقضايا الرواية والاستشهاد في ضوء علم اللغة الحديث، د. محمد عيـــد، ص١٣٤.

(٢) الإحكام في أصول الأحكام، أبو محمد بن أحمد بن سعيد بن حزم الأندلسي القرطبي الظاهري، (٤/ ٣٧)، تحقيق: أحمد محمد شاكر، تقديم: د إحسان عباس، دار الآفاق الجديدة، بيروت، (٤/ ٣٧).

(٣) انظر: الرواية والاستشهاد باللغة: دراسة لقضايا الرواية والاستشهاد في ضوء علم اللغة الحديث، د. محمد عيـــد، ص١١٣.

(٤) الرواية والاستشهاد باللغة: دراسة لقضايا الرواية والاستشهاد في ضوء علم اللغـــة الحـــديث، د. محمـــد عيـــد، ص١٠٥.

(٥) الرواية والاستشهاد باللغة: دراسة لقضايا الرواية والاستشهاد في ضوء علم اللغـــة الحـــديث، د. محمـــد عيـــد، ص١٠٩.

وفي هذا يقول أحمد الإسكندري: «مضت ثمانية قرون والعلماء من أول أبي الأسود الدؤلي إلى ابن مالك لا يحتجون بلفظ الحديث في اللغة، إلا الأحاديث المتواترة»[١].

وعلى وجهة أخرى، فقد اختار ابن مالك الاستشهاد بالحديث النبوي، كذلك فعل ابن هشام، وانتصر لهم البدر الدماميني[٢]، «وأظهر وجه يورده المجيزون أن الأصل رواية الحديث الشريف على نحو ما سُمع، وأن أهل العلم قد شدّدوا في ضبط ألفاظه والتحرّي في نقله، ولهذا الأصل تحصل غلبة الظنّ بأن الحديث مرويّ بلفظه، وهذا الظنّ كاف في إثبات الألفاظ اللغوية، وتقرير الأحكام النحوية»[٣].

وقد أنكر أبو حيان على ابن مالك كثرة استشهاده بالأحاديث النبوية، ويعلل ترك العلماء السابقين ذلك لعدم وثوقهم بأنها نقلت باللفظ عن النبي ﷺ، ولو وثقوا ما جاوزوها لغيرها، ثم إن رواة الأحاديث أكثرهم من العجم والمولدين، وقد يقع اللحن والتبديل منهم، ولم يصل إلينا من لفظه ﷺ إلا ما كان من الأحاديث القصار، وليست كلها![٤].

ويشاركه أبو الحسن الضائع[٥] رأيه، فيقول: «وابن خروف يستشهد بالحديث كثيرًا، فإن كان على وجه الاستظهار والتبرك بالمروي فحسن، وإن كان يرى أن من قبله أغفل شيئا وجب عليه استدراكه، فليس كما رأى»[٦].

---

(١) البحث اللغوي عند العرب، د. أحمد مختار، ص٣٧.

(٢) عبد الله بن محمد بن عبد الله بن أبي بكر الدماميني: قاضٍ مالكي قرشي مخزومي من أهل الإسكندرية تعلم الفقه والأدب، والنظم والنثر، والخط، وتفوق في النحو، ولي قضاء الإسكندرية أكثر من ثلاثين سنة، توفي سنة ٨٤٥هـ-١٤٤٢م، انظر: الزركلي، الأعلام (٤/ ١٢٧)، ونيل الابتهاج بتطريز الديباج، أبو العباس التنبكتي السوداني، تحقيق: د. عبد الحميد عبد الله الهرامة، دار الكاتب، طرابلس-ليبيا، ط٢، ٢٠٠٠م، ص٤٨٩.

(٣) دراسات في العربية وتاريخها، محمد الخضر حسين، المكتب الإسلامي، مكتبة دار الفتح-دمشق، ط٢، ١٣٨٠هـ-١٩٦٠م، ص١٧٠.

(٤) انظر: الاقتراح في أصول النحو وجدله، السيوطي، ص٧٤-٨٦.

(٥) علي بن محمد بن علي بن يوسف الكتامي الإشبيلي، أبو الحسن، المعروف بابن الضائع: عالم بالعربية، أندلسي، من أهل إشبيلية، أَخَذَ العربية عن: أبي عليّ الشَّلَوْبين، وكان روضة معارف، عاش نحو سبعين سنة، توفي سنة ثمانين وستّمائة، انظر: الزركلي، الأعلام، (٤/ ٣٣٣)، وتاريخ الإسلام ووفيات المشاهير والأعلام، الذهبي، (١٥/ ٣٩٤).

(٦) انظر: الاقتراح في أصول النحو وجدله، السيوطي، ص٦٨.

ويردّ صاحب خزانة الأدب على أبي حيان مفترضا صحة ما زعم بأن الأحاديث وصلت إلينا بالمعنى، بقوله: «فالنقل بالمعنى إنما كان في الصدر الأول قبل تدوينه في الكتب، وقبل فساد اللغة، وغايته تبديل لفظ بلفظ يصحّ الاحتجاج به، فلا فرق، على أن اليقين غير شرط بل الظنّ كاف»(١).

ويتواتر الاستنكار على أبي حيان حتى يصل إلى المتأخرين، فيقول محمد حسن شراب: «كون الأقدمين لم يحتجّوا بالحديث، هذا حجة عليهم لا لهم، فهم وإن لم يحتجوا بالحديث فإنهم لم يصرحوا بالسبب الذي جعلهم يحجمون عن الاحتجاج به، فمن أين لأبي حيّان ما ذكر من التأويل الفاسد؟»(٢).

إن علماء الحديث كانوا حريصين أشد الحرص على صحة الحديث والوثوق من نسبته إليه ﷺ، والقول: «بوقوع اللحن فيما روي من الحديث، لروايته بالمعنى من قبل من لم يكونوا عربا بالطبع...، فهذا كذب على الحديث، وإنما يقع اللحن - إن وقع- في الحديث الموضوع، وربما وقع بسبب تصحيف النساخ في بعض الأحاديث الصحيحة، فإذا قوبل على الأصول الأخرى ظهر التصحيف، بل ربما ظنّه بعضهم لحنًا؛ لأنه لم يطلع على اللغة التي جاء بها الحديث»(٣).

ثم إن الحديث دوّن مبكرا، ففي عهد رسول الله ﷺ كان لبعض الصحابة صحائف يكتبون فيها الحديث، حتى أتى الخليفة عمر بن عبد العزيز المتوفى سنة ١٠١هـ، فأمر بتدوينه، وممن دوّنوه من كان يروي عن الصحابة —رضوان الله عليهم- مباشرة، والمكتوب لا يقع فيه التبديل، و لم يمض القرن الثاني من الهجرة حتى اكتمل تدوين الحديث، وإذا وقع في رواية الأحاديث غلط أو تصحيف، فإن الأشعار يقع فيها الغلط والتصحيف وهي حُجّة من غير خلاف!(٤).

---

(١) خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب، عبد القادر البغدادي، تحقيق: وشرح: عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط٤، ١٤١٨ هـ - ١٩٩٧ م، (١/ ٩).

(٢) شرح الشواهد الشعرية في أمّات الكتب النحوية، محمد محمد حسن شراب، الرسالة، بيروت، لبنان، ط١ ١٤٢٧هـ_٢٠٠٧م، (١/ ٢٤-٢٥).

(٣) شرح الشواهد الشعرية في أمّات الكتب النحوية، محمد حسن شراب، (١/ ٢٥).

(٤) انظر: دراسات في العربية وتاريخها، محمد الخضر حسين، ص١٧٢ وما بعدها.

وهذه الظاهرة –من ترك الاستشهاد بالحديث– في كتب النحو وحدها، ولم تكن كذلك في كتب المعاجم، أي أن علماءنا فرّقوا في الاستشهاد بالحديث بين المستوى الوظيفي والمستوى المعجمي فتركوا الاستشهاد في الأول، وقبلوا الاستشهاد في الثاني، ويبدو أن السبب في ذلك –كما يعتقد محمد عيد– أن أبحاث المعاجم تتّجه لمعاني الكلمات المفردة، دون حاجة كبيرة إلى إيراد النصوص التي استقرئت منها، أما النحاة فاعتمادهم على التراكيب المفيدة، فكان من الضروري لهم أن يوردوا النصوص كاملة، وقد جاء معظمها شعرًا(١).

ومن وجهة نظري فإن المعاجم إنما يكثر استشهادها بما يسمى: غريب الحديث، وفيه تكون ألفاظ الحديث مقصودة، فهم أكثر يقينًا بروايتها باللفظ، خلاف غيرها مما يظنون أن الرواة نقلوها بالمعنى.

وقضيّة الشاهد والاستشهاد واسعة، وقد عالجها غير باحثٍ بإسهاب(٢)، وأكتفي منها بما ذُكر، لأنتقل إلى النظر في موقف ابن الأثير من الحديث النبوي الشريف.

**مكانة الشاهد النبوي في كتب البلاغة التراثية، وفي المثل السائر تحديدا:**

أما البلاغيون فموقفهم من الحديث النبوي الشريف محمود، إذ اختاروا الوقوف عنده، واستكناه سر بيانه، و«يأتي الحديث في طليعة شواهد ابن الأثير بعد القرآن الكريم، وهو شيء طبيعي يتسق وموقف البلاغيين منه، وكانت للرجل صلة وثيقة به»(٣).

وموقف البلاغيين –وإن كان محمودًا– من الحديث النبوي، إلا أن استشهادهم به حسب ما وقفت عليه في المصادر البلاغية والنقدية التراثية –إذا قورن بالشواهد القرآنية والشعرية– فإنه يعدّ قليلاً، وأكثر الشواهد لا تأخذ حقّها كما يُفعل مع الشواهد القرآنية

---

(١) انظر: الرواية والاستشهاد باللغة: دراسة لقضايا الرواية والاستشهاد في ضوء علم اللغة الحديث، د. محمد عيد، ص١٢٣-١٢٤.

(٢) للاستزادة في قضية الشاهد والاستشهاد راجع: الرواية والاستشهاد في اللغة، د. محمد عيد، ودراسات في العربية وتاريخها، محمد الخضر حسين، والشواهد الشعرية في كتاب دلائل الإعجاز، د. نجاح الظهار، والشاهد الشعري في النقد والبلاغة، د. عبد الرزاق صالحي، حيث عُولجت القضية باستعراض أقوال المتقدمين والمتأخرين مع التعقيب والرد.

(٣) شواهد ابن الأثير في المثل السائر دراسة تحليليّة، عبد الجبار علوان النايلة، بحوث ندوة أبناء الأثير، ص١٥٩.

والشعرية، ولا أجد تفسيرًا لهذا إلا أن البلاغة إنما كانت بداياتها لُمحًا متفرقة في كتب النحويين ممن كانوا يتحرجون من الاستشهاد بالحديث النبوي، فسار من بعدهم على خطاهم وإن سعوا إلى التجديد، لكنهم التزموا بالشواهد نفسها في بعض المواضع، أو ساروا على نمطها، -وهي من القرآن والشعر-؛ مما جعل الشاهد النبوي لا يأخذ حظًّا وافرًا، إضافة إلى أن البلاغة نشأت في أحضان الدفاع عن إعجاز القرآن الكريم، فكان الاهتمام منصبًّا عليه، والشعر يخدم ذلك.

والمثل السائر من أغنى الكتب بالشواهد النبوية، ولا أعني مجرد الاستشهاد وإنما الأخذ بالتحليل والتعليق، «وحسبي أن أذكر أن ابن الأثير اقتبس بعض عنوانات فصوله مما ورد في الحديث، كفصل: (الحكمة التي هي ضالة المؤمن)، وفصل: (في جوامع الكلم)، وهما مأخوذان من ألفاظ الحديث»[(١)].

**الشاهد النثري، ومكانته في كتاب المثل السائر:**

أما الاستشهاد بالنثر، فلم يأخذ كبير حظ أيضًا عند النحاة، ذلك أنهم حين صرفوا النظر عن الحديث، و لم يكثروا من القرآن الكريم، -رغم بلوغهما الدرجة العليا من الوثوق بسلامة نصوصهما- وجدوا أنفسهم أمام كلام العرب، والشعر أوثق فيه من النثر؛ لسهولة حفظه وضبطه، فكان الاتجاه الغالب إليه [(٢)]. «فالنثر عادة مما يصعب حفظه، كما أنه لا يبقى في الذاكرة طويلاً، في حين أن الشعر يعلق بالذهن بسهولة؛ لما فيه من النغمات الموسيقية المنتظمة، وهذه تُحبِّب كُلاًّ من القارئ والسامع فيه، وتستهويه لترديده، فيعلق أسرع وأسهل، ويظل في الذاكرة زمنًا أطولَ من النثر»[(٣)].

ولمحمد عيد رأي آخر في تفضيلهم الشعر، إذ يرى أن مردّه إلى ميلهم للتقعّر، فيقول: «إن أساس تفضيل الشعر على النثر عند علمائنا الأقدمين هو الاطمئنان إلى الصفاء والنقاوة

---

(١) شواهد ابن الأثير في المثل السائر دراسة تحليليّة، عبد الجبار علوان النايلة، بحوث ندوة أبناء الأثير، ص١٥٩.

(٢) انظر: الرواية والاستشهاد باللغة: دراسة لقضايا الرواية والاستشهاد في ضوء علم اللغة الحديث، د. محمد عيد، ص١٤٥.

(٣) في تاريخ الأدب الجاهلي، علي الجندي، مكتبة دار التراث، طبعة دار التراث الأول، ١٤١٢هـ - ١٩٩١م، (١/ ٩٣).

في اللغة، ويتحقق ذلك -في رأيهم- في البداوة والوعورة والغرابة»[١]، وهذا الأمر مرتبط بالشعر أكثر.

وترِد الكثير من الشواهد النثرية في (المثل السائر)، من الأمثال العربية والأقوال المشهورة، المرتبطة بالوقائع والأحداث، بل بشواهد من عامة الناس ممن يُجري الله على ألسنتهم الكلمة البليغة أحيانا، ويعقد لها فصلا بعنوان الحكمة ضالة المؤمن، إذ يقول: «وقد سمعت حديث النبي ﷺ: الكلمة الحكمة ضالة المؤمن فهو أحق بها إذا وجدها، جعلتُ كدّي في تتبع أقوال الناس في مفاوضاتهم ومحاوراتِهم فإنه قد تصدر الحكم والأمثال والأقوال البليغة، ممن لا يعلم مقدار ما يقوله فاستفدت بذلك فوائد كثيرة لا أحصرها عددًا، وأنا أذكر منها طرفًا...»[٢]، ثم يستشهد بشواهد سيأتي ذكرها في محلها - إن شاء الله تعالى -.

(١) الرواية والاستشهاد باللغة: دراسة لقضايا الرواية والاستشهاد في ضوء علم اللغة الحديث، د. محمد عيد، ص١٤٧.

(٢) المثل السائر، ابن الأثير، (١/ ١٢٣).

# الفصل الأول

## بلاغة الكلمة، والجملة، في الشاهد النبوي والنثري

ويشتمل على ما يلي:

**المبحث الأول: فصاحة اللفظ المفرد.**

**المبحث الثاني: فصاحة اللفظ المركب.**

**المبحث الثالث: الإيجاز:**

المطلب الأول: إيجاز الحذف.

المطلب الثاني: إيجاز التقدير.

المطلب الثالث: إيجاز القصر.

**المبحث الرابع: الإطناب.**

**المبحث الخامس: قضايا متفرقة:**

المطلب الأول: في الحكم على المعاني.

المطلب الثاني: في الترجيح بين المعاني.

المطلب الثالث: في الالتفات.

المطلب الرابع: توكيد الضميرين.

المطلب الخامس: عطف المظهر على ضميره، والإفصاح به بعده.

المطلب السادس: في التقديم والتأخير.

المطلب السابع: في الحروف العاطفة والجارة.

## توطئة:

في مطلع علم المعاني دائمًا يقابلنا الحديث عن الفصاحة والبلاغة؛ لاختصاص هذا الباب بالنظر في أحوال التراكيب وفق مقامات المتحدِّث والمتلقي، وإذا نظرنا إلى ابن الأثير، فسنجده يقرر أن موضوع علم البيان(١): هو الفصاحة والبلاغة، فصاحب هذا العلم يسأل عن الأحوال اللفظية والمعنويّة لهما، ويشترك والنحويّ في النظر إلى دلالة الألفاظ على المعاني، ويفترقان في اختصاص النحويّ بالنظر إليها من جهة الوضع اللغويّ، أما صاحب البيان فينظر إلى فضيلة تلك الدلالة، وحسنها(٢).

وفي هذا يقول السباعي بيومي: لقد خالف ابن الأثير عبد القاهر الجرجاني في نظرته لمكانة النحو من الفصاحة والبلاغة؛ فالجرجاني –كما اشتهر عنه– يتحدث عن نظم الكلام، فيجعله ليس شيئًا غير التركيب النحوي، أما ابن الأثير، فيتحدث عن شيء زاد عن النحو، وهو الفصاحة والبلاغة، ولهما دلالة أخصّ من دلالة النحو العامة، فهو بذلك رأى شيئًا لم يره عبد القاهر(٣).

ويرى أحمد عنبر أن عبد القاهر كان غرضه وضع طريق علميّ يُفهَم منه النظم؛ إذ كان دائمًا يعيب على من يستعمل المصطلحات الخياليّة بعيدة الفهم، وعندما أراد تقريب مصطلح النظم، وقع في تَكرارِ تطلُّبِه معاني النحو، ولكن هذا لا يعني أنه لا يرى وراء دلالتها شيئًا، ويُستنتج هذا من شرحه وإن لم يرد في صريح تعريفه(٤).

واستنتاج عنبر يذكّر بما قاله ابن كمال باشا، حين قسّم معاني النحو إلى درجتين «فمعاني النحو عند عبد القاهر الجرجانيّ درجتان، درجة تجري في حدود الصّحة والفساد ولا تتعداها، ودرجة تجري في ميدان أرحب هو ميدان الفن، وهذه الدرجة هي التي يُهتمّ بها من معاني النحو، أما الإعراب فلا تظهر فيه الجودة إذا ما اقتصر عليه، ومن ها هنا لم يجز –

---

(١) كما مرّ سابقًا فإن ابن الأثير يقصد بعلم البيان علوم البلاغة كلها.

(٢) المثل السائر، ابن الأثير، (٣٧/١).

(٣) انظر: جولة مع ضياء الدين بن الأثير في كتابه المثل السائر، أحمد محمد عنبر، نهضة مصر للطباعة والنشر والتوزيع، د. ط، د. ت، ص١٩.

(٤) انظر: المرجع السابق، ص٢٠.

إذا عد الوجوه التي تظهر فيها المزية- أن يعد الإعراب»[١].

وعلى ضوء ما سبق، فإني أوافق من يرى صحة رأي ابن الأثير، وأنه لا يخرج عن رأي عبد القاهر الجرجاني، إضافة إلى أن ابن الأثير لم يسئْ إلى النحاة حين رأى الفصاحة والبلاغة شيئًا زائدًا، فهو لا يهمل أهمية النحو، وقد أكّد عليه ابتداء في مقدمته، لكنه يرى أن التركيب قد يكون صحيحًا نحويًّا، لكنه لا يحظى بلمحة بلاغيّة، وموقف ابن كمال في رسالته مماثل لابن الأثير، ومكمِّل له[٢].

(١) رسالة فيما إذا كان صاحب علم المعاني يشارك اللغوي في البحث عن مفردات الألفاظ لابن كمال باشا، دراسة وتحقيق: محمد حسين أبو الفتوح، الدارة، مجلة فصلية محكمة تصدر عن دارة الملك عبد العزيز، العدد الثالث، السنة الخامسة عشرة، ربيع الآخر، جمادى الأولى، جمادى الآخرة. ١٤١٠هـ، الرياض، المملكة العربية السعودية، ص١٩٣.

(٢) راجع رسالة فيما إذا كان صاحب علم المعاني يشارك اللغوي في البحث عن مفردات الألفاظ لابن كمال باشا، دراسة وتحقيق: محمد حسين أبو الفتوح، ص١٩٤-١٩٥.

## المبحث الأول: فصاحة اللفظ المفرد:

يُقرّر ابن الأثير في مطلع حديثه عن الفصاحة أن مسلكها وعر، وأن العلماء على كثرة خوضهم فيها لم يأتوا بما يُعوّل عليه، وينتقد تعريفاتهم لها، ويرتضي تعريفًا شاملاً، فيقول: «إن الكلام الفصيح هو الظاهر البيّن، وأعني بالظاهر البيّن أن تكون ألفاظه مفهومة، لا يُحتاج في فهمها إلى استخراجٍ من كتاب لغة، وإنما كانت بهذه الصفة؛ لأنها تكون مألوفة الاستعمال بين أرباب النظم والنثر، دائرةً في كلامهم؛ وإنما كانت مألوفة الاستعمال دائرة في الكلام دون غيرها من الألفاظ لمكان حسنها، وذلك أن أرباب النظم والنثر غربلوا اللغة باعتبار ألفاظها، وسبروا وقسّموا، فاختاروا الحسَن من الألفاظ فاستعملوه، ونفَوا القبيح منها فلم يستعملوه، فحُسْن الألفاظ سبب استعمالها دون غيرها، واستعمالها دون غيرها سبب ظهورها وبيانها، فالفصيح إذا من الألفاظ هو الحَسَن»[(١)].

فمدار الفصاحة على الظهور والألف والحسن كما يرى، ويَردّ الحسن إلى الذوق، فما استلذّه السمع كان حسنًا، وما نفر منه فهو قبيح، وإذا كانت الفصاحة كذلك فإنها تخصّ اللفظ، ولو كانت تخص المعنى لكانت الألفاظ حسَنُها وقبيحها سواءٌ ما دامت تؤدي المعنى المطلوب، وابن الأثير ينفي الفصل بين الألفاظ والمعاني، وإنما يرى اختصاص اللفظ بمزية، والمعنى لاحقٌ له فيها، كما يرى أن الفصاحة تطلق على اللفظة المفردة، فالغموض في التركيب لا يُنافي الفصاحة إذا كانت كل مفردة من مفرداته واضحة[(٢)].

ثم إن ابن الأثير لا يعتدّ بما يذكره العلماء من خصائص وهيئات للألفاظ المفردة، وما اختلفوا فيه وما اتفقوا عليه، ويرى أنهم لو حققوا النظر في حسن الألفاظ وقبحها، لما أفضى بهم إلى الخلاف في شيء منها، ذلك أن: «الألفاظ داخلة في حيّز الأصوات؛ لأنها مركبة من مخارج الحروف، فما استلذه السمع منها فهو الحسن، وما كرهه ونبا عنه فهو القبيح، وإذا ثبت ذلك فلا حاجة إلى ما ذُكر من تلك الخصائص والهيئات التي أوردها علماء البيان في كتبهم؛ لأنه إذا كان اللفظ لذيذًا في السمع كان حسنًا، وإذا كان حسنًا دخلت تلك

---

(١) المثل السائر، ابن الأثير، (١/ ١٤٢).

(٢) المصدر السابق، (١/ ١٤٣-١٤٤).

الخصائص والهيئات ضمن حسنه»[١]، ومع أنه «لا يمكن إنكار ما لمخارج الحروف وصفاتها، وهيئة تأليفها من الأثر في خفّة الكلمة وثقلها»[٢]، إلا أنّ ابن الأثير يصرّ على أنّ الحكم للذوق والسماع، ويَصدُق عليه ما قاله محمد أبو موسى: «والأذن عند البلاغيين قاضٍ في النغم نافذ القضاء»[٣]، فهو يحتكم إلى السماع دون اعتبار لأي قيد أو شرط آخر، أما غيره من البلاغيين –في هذا الباب– فيضعون القيود، ويضيفون إليها ضرورة القبول في السمع، فينتهون إلى ما ابتدأ به ابن الأثير.

وإذا تساءلنا عن معيار الحسن والقبح عند ابن الأثير، فسيجيبنا بأنه مرهون بما ترتضيه الكثرة الغالبة، فلا عبرة بالأحكام الشاذة التي تستحسن ما ليس بحسن، كما يعتقد ابن الأثير أن الحَسَن يظلّ حسَنًا على اختلاف العصور، والقبيح كذلك، وأن استعمال الأقدمين لبعض الألفاظ مما لا نستحسنه لا يدلّ على أنها حسنة، فنحن أيضًا نستعمل ما ليس بحسَن، وإنما نفعل للضرورة، إذ لا يمكن استعمال الحَسَن في جميع الأحوال[٤].

وأظنّ الصواب قد جانَبه، إذِ الحسَن برأيه ما استلذه السمع واستحسنه، وليس الغريب ولا الوعر، فما الذي يجعله غير ممكن في كل حال؟

ثم إنه يعرّف الوحشيّ بقوله: «فلا تظن أن الوحشيّ من الألفاظ ما يكرهه سمعك، ويثقل عليك النطق به، وإنما هو الغريب الذي يقلّ سماعه، فتارة يخفّ على سمعك، ولا تجد به كراهة، وتارة يثقل على سمعك، وتجد منه الكراهة»[٥]، وهذا الأخير يصفه بأنه فظّ قبيح، ويسمّى: الوحشيّ الغليظ، وأيضا يسمّى: المتوعّر، ونسبة هذه التسمية إلى «الوحش الذي يسكن القفار وليس بأنيس، وكذلك الألفاظ لم تكن مأنوسة الاستعمال، وليس من شرط الوحش أن يكون مستقبحًا، بل أن يكون نافرًا، فتارة يكون حسنًا، وتارة يكون قبيحًا، وعلى هذا فإن أحد قسمي الوحشيّ، وهو الغريب الحسن، يختلف باختلاف النسب

---

(١) المثل السائر، ابن الأثير، (١/ ٢٥٤).

(٢) بغية الإيضاح لتلخيص المفتاح في علوم البلاغة، عبد المتعال الصعيدي، مكتبة الآداب، ط١٧، ١٤٢٦هـ-٢٠٠٥م، (١/ ١٢).

(٣) خصائص التراكيب، د. محمد أبو موسى، ص٦٣.

(٤) انظر: المثل السائر، ابن الأثير، (١/ ٢٥٥-٢٥٦).

(٥) المصدر السابق، (١/ ٢٦٩).

والإضافات، وأما القسم الآخر من الوحشي، الذي هو قبيح، فإن الناس في استقباحه سواء، ولا يختلف فيه عربيّ بادٍ ولا قرويٌّ متحضّر»[١].

ولا يلوم ابن الأثير البدويّ إذا استعمل الغريب الحسن، أما الحضري فملومٌ على استعمال القسمين، ثم إنه يضع قيدًا آخر غير جنس القائل، وهو جنس النص، وينسب اكتشاف هذا القيد لنفسه، إذ يرى أن «الغريب الحسن يسوغ استعماله في الشعر، ولا يسوغ في الخطب والمكاتبات»[٢].

وقد اعتمدت في هذا المبحث على ما يراه ابن الأثير من الإفراد أو التركيب؛ لذا فقد يأتي ما هو معدود في الألفاظ المركبة.

**الشواهد النّبويّة:**

ممّا لا شكّ فيه أن البيان النّبوي بلغ من الفصاحة أعلاها، وحين أراد ابن الأثير أن يثبت أن الفصاحة أمرٌ يرتبط باللفظ المفرد، أتى مستشهدًا على ذلك **بقوله** ﷺ: ((**صَومُكُمْ يومَ تصُومُونَ، وفِطْرُكُمْ يومَ تُفطِرُونَ، وأضحَاكُمْ يوم تُضحونْ**))[٣].

ويحاول أن يُؤكّد من خلال هذا الشاهد أن وضوح كل لفظة مفردة في الكلام يجعلها فصيحة، أما احتياج التركيب إلى استنباط أو تفسير فليس منافيًا للفصاحة؛ والغموض جاء في نَظْم الحديث، فالمتلقي سيقول: من المعلوم أن الصّوم يوم نصوم، والفطر يوم نفطر، والأضحى يوم نضحي، فما الذي أراد أن يعلمنا إياه رسول الله ﷺ؟![٤].

ويكشف ابن الأثير هذا الغموض بقوله: «المراد به أنه إذا اجتمع الناس على أن أوّل شهر رمضان يوم كذا، ولم يكن ذلك اليوم أوله فاليوم صحيح، وأوله هو ذلك اليوم، فإن الصوم صحيح، وأوله هو ذلك اليوم الذي اجتمع الناس إليه، وكذا يقال في يوم الفطر ويوم الأضحى»[٥].

---

(١) المثل السائر، ابن الأثير، (١/ ٢٦٣).

(٢) المصدر السابق (١/ ٢٧٢).

(٣) صححه الألباني في صحيح الجامع الصغير وزياداته، (٢/ ٧٠٩)، (٣٨٠٧)، صحيح الجامع الصغير وزياداته، ناصر الدين الألباني، المكتب الإسلامي.

(٤) انظر المثل السائر، ابن الأثير، (١/١٤٥).

(٥) المصدر السابق، والصفحة.

فأيّ أمر كان السبيل إليه بالاجتهاد، فإن الله يضع الخطأ عن النّاس فيه، فمتى اجتهدوا في تحرّي رؤية الهلال سقط عنهم الإثم والقضاء وإن أخطؤوا(١).

وقيل: إن المراد أن المرء مسؤول عنه نفسه فـ«هذا خطاب لكل واحد في نفسه وإخبار بأنه متعبِّد بما عنده دون ما هو عند غيره، فمن صام يومًا على أنه من رمضان فقد أدى ما كُلِّف، وليس عليه مما عند غيره شيء؛ لأن الله تعالى إنما كلفه بما عنده لا بما عند غيره، و لم يكلفه المغيب عند الله أيضًا»(٢).

وللّفظة المفردة أسرارٌ في انتقائها، ومن ثمّ وَضْعها في موضعها الصحيح، فألفاظ القرآن الكريم –إذا نظرنا إليها مفردة– قد استعملها العرب، وشتان ما بينه وبينهم، وما بلغوا معشاره؛ لأن الفضيلة عائدة إلى التركيب(٣).

ويُرجع ابن الأثير هذا الأمر إلى الذوق والمعرفة بأسرار الألفاظ في تركيبها وانفرادها، ويؤكد صحة ما يقول بلفته الانتباه إلى حلاوة اللفظ في تركيب ما، ثم نجده نفسه لا يروقنا في تركيب آخر، وعلى هذا استشهد بلفظة: (يُؤذِي)، فأتى بآية من القرآن، وهي قوله تعالى: ﴿فَإِذَا طَعِمْتُمْ فَٱنتَشِرُواْ وَلَا مُسْتَـْٔنِسِينَ لِحَدِيثٍۚ إِنَّ ذَٰلِكُمْ كَانَ يُؤْذِى ٱلنَّبِىَّ فَيَسْتَحْىِۦ مِنكُمْۖ وَٱللَّهُ لَا يَسْتَحْىِۦ مِنَ ٱلْحَقِّ﴾(٤).

كما أتى بحديث نبويّ ورد فيه أن النبيّ ﷺ اشتكى فجاءه جبريل عليه السلام ورقَاه، فقال: ((**باسْم الله أَرْقِيك، من كلّ دَاءٍ يُؤذِيك**))(٥)، كما جاء بشاهد شعري وهو قول المتنبي: (الوافر)

---

(١) انظر: لسان العرب، ابن منظور، (١٢/ ٣٥٠).

(٢) أحكام القرآن، الجصّاص، تحقيق: عبد السلام محمد علي شاهين، دار الكتب العلمية، بيروت-لبنان، ط١، ١٤١٥هـ، ١٩٩٤م، (١/ ٢٧٠).

(٣) انظر: المثل السائر، ابن الأثير، (١/ ٢٤٨).

(٤) الأحزاب، آية ٥٣.

(٥) أخرجه أحمد في مسنده (١٧/ ٣٢٣)، (١١٢٢٥)، بلفظ: ((باسم الله أرقيك من كل شيء يؤذيك))، وقال شعيب الأرنؤوط: إسناده صحيح على شرط مسلم، مسند الإمام أحمد بن حنبل، تحقيق: شعيب الأرنؤوط – عادل مرشد، وآخرون. إشراف: د عبد الله بن عبد المحسن التركي، مؤسسة الرسالة، ط١، ١٤٢١ هـ – ٢٠٠١م.

تَلَذُّ لَهُ المــرُوءَةُ وهْي تُــؤْذِي ومَنْ يَعْشَقْ يَلَذُّ لَهُ الغَرَامُ[١]

وابن الأثير يوازن بين النصوص، ليثبت حُسْن هذه اللفظة حين استقرّت في تركيب الآية الكريمة والحديث الشريف، وعَوَارها حين جاءت في بيت المتنبي فحطّت من قدره لضعف تركيبها، فقد كان يلزم أن تأتي مُندرجة مع ما بعدها ومتعلّقة به، وهذا ما افتقده البيت، كما أن هذه اللفظة إنما تحسُن إذا أضيفت لها كاف الخطاب كما في الحديث الشريف؛ إذ تزيل ما بها من ضَعْفٍ وركاكة، وهذا يرجع إلى سرّ خفيّ، إذ يمكن لحرفٍ واحد أن يغيّرَ اللّفظة، فيصلِحَها ويحسّنَها، ومردّ هذا إلى ما يستلذّه السمع ويطرب له[٢].

كما أنّ هذه اللفظة في الآية القرآنية أيضًا جاءت مضافة إلى معرفة.

وابن الأثير هنا يشير إلى فكرة النظم، ويبالغ في نسبة هذا الرأي له، وأنه أول من تنبّه إليه، ومن المعلوم أن الأمر لم يكن كما زعم، فعبد القاهر الجرجاني قد فصّل في هذه المسألة من قبله، ونفى أن تكون الفصاحة وصفًا للّفظة المفردة[٣]، إذ يقرّر بأن الفضيلة لا تعود إلى الألفاظ المجرّدة المفردة، وإنما تعود إلى تلاؤمها فيما بينها، ثم يقول: «ومما يشهد لذلك أنك ترى الكلمة تروقك وتؤنسك في موضع، ثم تراها بعينها تثقُل عليك، وتوحشك في موضع آخر»[٤]، وتوسّع الجرجانيّ في الأمثلة، ثم عاد ليؤكد ما نسبه ابن الأثير لنفسه، فقال: «وهذا بابٌ واسع، فإنك تجد متى شئت الرجلين قد استعملا كَلِمًا بأعيانها، ثم ترى هذا قد فَرَع السّماك، وترى ذاك قد لصق بالحضيض، فلو كانت الكلمة إذا حسُنتْ حسُنتْ من حيث هي لفظ، وإذا استحقّت المزية والشرف استحقّت ذلك في ذاتها وعلى انفرادها، دون أن يكون السببَ في ذلك حالٌ لها مع أخواتها المجاورة لها في النّظم»[٥].

أما عليّ صبح، فيُرجع هذا العيب لاختلال الصورة الأدبية، فيقول: «فهل لكلمة (تؤذي) – وفيها ما فيها من القبح – مكان من أخواتها في الصورة التي تدلّ على الجمال

---

(١) ديوان المتنبي، دار بيروت للطباعة والنشر-بيروت، ١٤٠٣هـ-١٩٨٣م، ص١٠٣.

(٢) انظر: المثل السائر، ابن الأثير، (١/ ٢٥٠، وما بعدها).

(٣) راجع دلائل الإعجاز، عبد القاهر الجرجاني، قرأه وعلق عليه: أبو فهر محمود شاكر، مكتبة الخانجي-القاهرة، ط٥، ١٤٢٤هـ-٢٠٠٤م، ص٤٣ وما بعدها.

(٤) المصدر السابق ص٤٦.

(٥) المصدر السابق، ص٤٨.

والحبّ والوفاء، وهي: (تلذّ، المروءة، يعشق، يلذّ، الغرام)، بل البيت كله، وبها اختلّت الصورة واضطرب الانسجام في البيت»[١].

والذي أراه، أن الصورة قد تأتي مزيجًا بين نقيضين، وتكون حسنة، وإنما المعيب هنا ما أشار إليه ابن الأثير والجرجاني قبله من ضعف التركيب، إذ لم تتناغم هذه اللفظة التي جاءت عَروضًا مع ما بعدها، فثقُلتْ وأربكت.

ويستطرد ابن الأثير في أسرار الفصاحة، حتى يجيء على الألفاظ المشتركة، فيرى أن من أوصاف الكلمة الفصيحة عدم اشتراكها بين معنيين أحدهما قبيح، فحين ترد الكلمة وإن لم يُرَد بها المعنى القبيح ساءت، إلا أن يُحتَرز لها بقرينة تميّز معناها، فحينئذٍ لا تكون معيبة[٢].

ومن الألفاظ المشتركة ما جاء عن الرسول ﷺ: ((**المؤمن لا يلسع من جحرٍ مرّتين**))[٣].

فلفظ (الجُحْر) من الألفاظ المشتركة؛ إذ «يطلق على كل ثقب كثقب الحية واليربوع، وعلى المحل المخصوص من الحيوان، فإذا ورد مهملاً بغير قرينة سبق إلى الوهم ما يقبح ذكره، لاشتهاره به دون غيره»[٤].

وفي الشاهد جاءت: (يلسع) قرينة فزال بها اللبس، إذ اللسع من خصائص الحيّات وغيرها من ذوات السموم، ويلزم كلّ كاتب مراعاة مثل هذا، فإيراد القرينة في هذه الألفاظ المشتركة ضرورة[٥].

ومثله قول السبكيّ: «القرينة لا بدّ منها لكلّ إطلاق لفظ مشترك، فإن لم تكن القرينة

---

(١) الصورة الأدبية تاريخ ونقد، د. علي علي صبح، دار إحياء التراث، د. ط، د. ت، ص٩٠.

(٢) انظر: المثل السائر، ابن الأثير، (١/ ٢٩٦).

(٣) أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب الأدب، باب: لا يلدغ المؤمن من جحر مرتين، (٨/ ٣١)، (٦١٣٣)، بلفظ: ((لا يلدغ المؤمن من جحر مرتين))، الجامع المسند الصحيح المختصر من أمور رسول الله ﷺ وسننه وأيامه، تحقيق: محمد زهير بن ناصر الناصر، دار طوق النجاة (مصورة عن السلطانية بإضافة ترقيم محمد فؤاد عبد الباقي)، ط١، ١٤٢٢هـ، ونصّه: ((لا يلدغ المؤمن من جحر مرتين)).

(٤) المثل السائر، ابن الأثير، (١/ ٢٩٦).

(٥) انظر: المصدر السابق، (١/ ٢٩٨-٢٩٩).

لم يجُز ذلك إلا لغرض الإبهام، وإن وُجدَتْ فهو فصيح»[١].

أما الجاحظ فيستشهد بهذا الحديث على أنه من أمثاله السائرة ﷺ والتي لم يسبقه إليها أحد[٢].

**الشواهد النّثريّة:**

ممّا يتعلق باللفظة المفردة ما ألمحتُ إليه سابقًا من القيد الذي وضعه ابن الأثير لاستعمال الغريب الحسن، فهو يَستحسِن استعماله في الشعر ولا يُسوّغه في النثر، ومن هنا يعيب قول ابن نباتة في خطبة له يذكر فيها أهوال يوم القيامة: «**اقمطرّ وبالها، واشمخرّ نكالها، فما طابت ولا ساغت**».

فيعيب قوله: (اشمخرَّ)، وإن كان يستحسن هذه اللفظة في الشعر، فإن (بشرًا)[٣] استعملها في أبياته التي يصف فيها لقاءه بالأسد، فقال: (الوافر)

وَأَطْلَقْتُ المهَنّــدَ عَــن يَمِينِــي ... فَقَدّ لَهُ مــن الأَضْــلاَعِ عَــشْرا

فَخَــرّ مُــضَرّجًا بِــدَمٍ كَــأَنّي ... هَــدَمْتُ بِــهِ بِنَــاءً مُــشْمَخِرّا

وعلى هذا ورد قول (البحتري) في قصيدته التي يصف فيها (إيوان كسرى): (الخفيف)

مُــشْمَخِرّ تَعْلُــو لَــه شُــرُفَاتٌ ... رُفعَتْ في رُؤُوسِ رَضْوَى وَقُدْسِ[٤]

ويصف ابن الأثير من ينكر هذا بعد ما طرح من الأمثلة «بغلبة الجهل، أو العناد، أو انعدام الذوق السليم»[٥].

ثم يقرر قاعدة مطّردة تنصّ على أن كل ما جاز استعماله في المنثور جاز في المنظوم، وليس

---

(١) عروس الأفراح، (١/ ٧١).

(٢) البيان والتبيين، الجاحظ، (٢/ ١٢).

(٣) بشر بن عوانة العبديّ: اسم اخترعه البديع الهمذاني، لشاعر وضع له قصة خلاصتها: أنه عرض له أسد، وهو ذاهب يبتغي مهرا لابنة عم له، فثبت للأسد وقتله، وخاطب أختا له سماها البديع (فاطمة) بقصيدة هي أروع ما قيل في موضوعها، مطلعها: (أفاطم لو شهدت ببطن خبت*** وقد لاقى الهزبر أخاك بشرا) والقصيدة في مقامات البديع. الأعلام، الزركلي، (٢/ ٥٥).

(٤) ديوان البحتري، دار صادر-بيروت، د. ط، د. ت، (١/ ١٩٣).

(٥) المثل السائر، ابن الأثير، (١/ ٢٧٢-٢٧٣).

كل ما جاز في المنظوم جاز في المنثور، والذي دلّه على هذه القاعدة كثرة ممارسته، وذوقه[١].

ويعارضه الصّفديّ إذ يرى أن: «الخطيب –رحمه الله– من البلغاء الفصحاء الذين يوردون الكلام موارده، ويعطون كل مقامٍ ما يستحقّه، لأن ذكر النار والقيامة أمرٌ مهول، ويحتاج إلى ألفاظ مفخمة تهول السمع وتسيل الدمع، وتقشعر لها الجلود وتنفطر لها الكبود، ولا يليق بأوصاف النار غير هذه الألفاظ مثل: اقْمَطَرّ، واشْمَخَرّ، واسْبَطَرّ، وازْبَأَرّ، واكْفَهَرّ، واقْشَعَرّ، وابْذَعَرّ، واطْلَخَمّ، وادْلَهَمّ، واقتحم، واحتدم»[٢].

ولرأي الصفديّ وجاهة –فيما أرى–؛ لأن الدلالة الصوتيّة جزء لا يتجزأ من فصاحة اللفظ، وفي القرآن الكريم أعظم شاهد، إذ جاء ذكر القيامة بألفاظ مجلجلة، تعتمد على حروف التفخيم، والمقام في الخطبة يقتضي هذه الألفاظ.

بل إن هذا مما تطرّق له ابن الأثير نفسه في موضع سابق إذ يقول: إن الجزل يستعمل في وصف الحروب والتهديد والتقريع، والرقيق في الأشواق والتودد والاستعطاف، ويؤكد أن الجزل لا يعني الوحشيّ[٣]، وبما أنه يرفض الوحشيّ حتى في الشعر، فهذا يعني أن هذه الألفاظ ليست من الوحشيّ، وبناء على هذا التقسيم فهي أقرب إلى ألاَّ تُعاب.

وقد بُلي عصر ابن الأثير وسابقيه بمن يتكلّف التقعّر والإغراب في اللغة، ظنّا منه بأن هذا من جزالة اللفظ وفصاحة اللسان، مما استدعى ابن الأثير أن يستشهد بمن هم أصل الفصاحة، وأُسّ البيان، عرب الجاهليّة، فهذا قبيصة بن نعيم لّما قدم على امرئ القيس في أشياخ بني أسد يسألونه العفو عن دم أبيه، فقال له: «**إنك في المحل والقدر، والمعرفة بتصرف الدهر، وما تُحْدِثُه أيامه، وتتنقّل به أحواله، بحيث لا تحتاج إلى تبصير واعظ، ولا تذكرة مجرّب، ولك من سؤدد منصبك، وشرف أعراقك، وكرم أصلك في العرب محتمل يحتمل ما حمل عليه من إقالة العثرة، ورجوع عن الهفوة، ولا تتجاوز الهمم إلى غاية إلا رجعت إليك، فوجدت عندك من فضيلة الرأي، وبصيرة الفهم، وكرم الصفح، ما يطول**

---

(١) انظر: نفسه (١/ ٢٧٤).

(٢) نصرة الثائر على المثل السائر، صلاح الدين الصفدي، تحقيق: أ. د. محمد علي سلطاني، دار العصماء– سورية– دمشق، ط١، ١٤١٢ه–٢٠١١م، ص١٣٨.

(٣) انظر: المثل السائر، ابن الأثير، (١/ ٢٧٥).

**رغباتها ويستغرق طلباتها، وقد كان الذي كان من الخطب الجليل الذي عمَّت رزيته نزارًا واليمن، ولم تخصص بذلك كندة دوننا، للشرف البارع الذي كان لحجر التاج والعمّة فوق الجبين الكريم، وإخاء الحمد وطيب الشيم، ولو كان يُفدى هالك بالأنفس الباقية بعده لما بخلت كرائمنا على مثله ببذل ذلك، ولكن مضى به سبيل لا يرجع أولاه على أخراه، ولا يلحق أقصاه أدناه، فأحمد الحالات في ذلك أن تعرف الواجب عليك في إحدى خلال ثلاث: إمَّا أن اخترت من بني أسد أشرفها بيتًا، وأعلاها في بناء المكرمات صوتًا، فقُدْنَاه إليك بنسعةٍ[1]، يذهب مع شفرات حسامك، فنقول: رجل امتُحِنَ بهالك عزيز، فلم تستلّ سخيمته إلاّ بتمكينه من الانتقام، أو فداء بما يروح على بني أسد من نَعَمِها، فهي ألوف تجاوز الحسبة، فكان ذلك فداء رجعت به القصب إلى أجفانها، لم يَرْدُدْه تسليط الإحن على البراء، وإمَّا أن توادعنا إلى أن تضع الحوامل، فنسدل الأُزر، وتنعقد الخمر فوق الرايات.**

**فبكى امرؤ القيس ساعة، ثم رفع رأسه فقال: لقد علمت العرب أن لا كفء لحجر في دم، وإني لن أعتاض به جملاً ولا ناقة، فأكتسب بذلك سُبَّة الأبد، وفتَّ العضد.**

**وأما النظرة فقد أوجبتها الأجنَّة في بطون أمهاتها، ولن أكون لعطبها سببًا، وستعرفون طلائع كندة من بعد ذلك تحمل في القلوب حنقًا، وفوق الأسنة علقًا: (المتقارب)**

**إذا جالت الحرب في مأزقٍ تصافح فيه المنايا النُّفُوسَا[2]**

**أتقيمون أم تنصرفون؟.**

**قالوا: بل ننصرف بأسوأ الاختيار، وأبلى الاجترار، بمكروه وأذية، وحرب وبلية.**

**ثم نهضوا عنه، وقبيصة يتمثَّل: (الطويل)**

**لعلك أن تَسْتَوْخِمَ الورد إن غَدَتْ كتائبنا في مأزق الحرب تمطر[3]**

---

(١) نسع: النِّسْعُ: سَيْرٌ يُضْفَرُ كهيئة أعنّة البغال يشد به الرحال، والقطعة منها: نِسْعَة تشد على طرفي البطان، ويجمع على نسوع وأنساع، العين، الخليل بن أحمد، (١/ ٣٣٨).

(٢) البيت لامرئ القيس.

(٣) البيت لقبيصة بن ذؤيب، التذكرة الحمدونية، بهاء الدين البغدادي، دار صادر، بيروت، ط١، ١٤١٧هـ،

**فقال امرؤ القيس: لا والله! لا أستوخمه ولكن أستعذبه، فرُوَيْدًا ينفرج لك دجَاهَا عن فرسان كندة وكتائب حمير، ولقد كان ذكر غير هذا أولى بي، إذ كنت نازلاً بربعي، ولكنك قلت فأجبت، فقال قبيصة: ما نتوقع فوق قدر المعاتبة والإعتاب، قال امرؤ القيس: فهو ذاك»**[(١)].

وإنما جاء بهذا الشاهد الطويل؛ ليؤكد على أن الجزالة لا تعني التقعّر، والرقة لا تعني الميوعة، بل قد يكون الكلام جزلاً على ما فيه من السلاسة والعذوبة والرقّة، يقول: «فلتنظر إلى هذا الكلام من الرجلين قبيصة وامرئ القيس حتى يدع المتعمقون تعمقهم في استعمال الوحشيّ من الألفاظ، فإن هذا الكلام قد كان في الزمن القديم قبل الإسلام بما شاء الله، وكذلك كلام كل فصيح من العرب مشهور، وما عداه فليس بشيء»[(٢)].

وفي الجامع الكبير تفصيل لهذا إذ يشير إلى أن هذا الوحشيّ ليس معيبًا نسبة إلى ذاته، بل نسبة إلى زمانه وأهله، فقد كان مألوفا بين البلغاء، أما الآن فلا يستحسن؛ لأن صاحبه سيتكلّفه من بطون الكتب[(٣)].

فهو يعيب على كل من يستحسن الوحشي الغليظ، ويظن أن الفصيح من الكلام ما عسر فهمه، وبَعُد متناوله، ويرى هذا منافيًا للفصاحة، إذ أصلها الظهور والإبانة، وإذا كانت العنجهية والبداوة قد عيبت على مستعمليها من زمن العرب العاربة، فهي معيبة الآن من باب أولى[(٤)].

وقد كان أهل العلم بالبيان يعيبون هذا التقعّر، بل ويُنـــزلون صاحبه عن مرتبة الفصاحة، ولا أدلّ على نفورهم منه، من امتداح عمر بن الخطّاب ﷺ شعر زهير بخلوّه منه، وما ذاك إلا لأن: «المقصود من الكلام إنما هو الإفهام لا غير، فيخاطب كل أحد بما يفهمه، ولا يكلّف بما لا يعلمه، وخير الكلام ما جاد وأفاد، قال بشر بن المعتمر: إيّاك والتوعّر؛ فإنه يسلمك إلى التعقيد والتقييد، وهو الذي يستهلك معانيَك، ويمنعك مراميَك»[(٥)].

---

(٢٢٦/٥).

(١) انظر: شرح المعلقات السبع، الحسين بن أحمد الزوزني، دار إحياء التـــراث العـــربي، ط١ ١٤٢٣هـ - ٢٠٠٢ م، ص٢٤ وما بعدها.

(٢) المثل السائر، ابن الأثير، (١/ ٢٨٠).

(٣) انظر: الجامع الكبير في صناعة المنظوم من الكلام والمنثور، ابن الأثير، ص٤٥-٤٦.

(٤) انظر: المثل السائر، ابن الأثير، (١/ ٢٧٥-٢٨٧).

(٥) صبح الأعشى في صناعة الإنشاء. القلقشندي، دار الكتب العلمية. بيروت، د. ط، د. ت، (٢/ ٢٥٦).

## المبحث الثاني: فصاحة اللفظ المركب:

بعد أن انتهى ابن الأثير من استعراض أحوال الألفاظ المفردة وما يتعلق بها في باب الفصاحة، انتقل إلى حال آخر لها، وهو تركيبها، وفيه تتغيّر أحكامُها حتى يُخيّل للمتلقّي أنها أصبحت ألفاظا أخرى لا تلك التي كانت مفردة، ويشبّه التأليف بمن يصنع عقدًا بلآلئ ليست بذات قيمة، لكنه يكسوها بروعة رَصْفِها وجمال صَنْعَتِها حُسْنًا، يجعل الرائي لا يُدرك أنها تلك التي كانت منثورة، وآخر يصنع عقدًا من جواهر قيّمة ثمينة، لكنه لا يُحسن نَظْمَها، فتضيع قيمتها، وكذلك الألفاظ![1].

وممّا يُذكر في هذا الباب اختلاف صيغ الألفاظ، ففي قوله ﷺ: ((**لو مُدّ لنا الشهر لوصلنا وصالاً يدعُ له المتعمّقون تعمّقَهم**))[2].

قال ابن الأثير «أمّا اختلاف صيغ الألفاظ، فإنها إذا نُقلتْ من هيئة إلى هيئة، كنقْلها مثلاً من وزن إلى وزن آخر –وإن كانت لفظة واحدة– أو كنقْلها من الماضي إلى المستقبل، أو من المستقبل إلى الماضي، أو من الواحد إلى التثنية أو إلى الجمع، أو إلى النسب أو إلى غير ذلك، انتقل قُبْحُها وصار حُسْنًا، وحسنها صار قبحًا»[3].

ولفظة (يدع) في الحديث شاهد على لفظة استُحسِنت فقد جاءت في المستقبل، أما في الماضي (وَدَع) فعلى الرغم من أنها لا تثقل على اللسان لم تجئْ مستحسنة، ولم تُستعمل في الماضي إلا شاذّة، على أنها لفظة واحدة، ولم يتغير سوى نقلها من الماضي إلى المستقبل[4].

لكنني تتبّعت هذه اللفظة، فوجدت حديثًا عن النبي ﷺ قال فيه: ((دعوا الحبشة ما ودعوكم، واتركوا الترك ما تركوكم))[5]، فجاءت ماضيًا.

---

(١) انظر: المثل السائر، ابن الأثير، (١/ ٣٠٧).

(٢) أخرجه مسلم في صحيحه، كتاب الصيام، باب النهي عن الوصال في الصوم، (٢/ ٥٧٧)، (١١٠٤)، بلفظ: : ((ما بال رجال يواصلون، إنكم لستم مثلي، أما والله، لو تماد لي الشهر لواصلت وصالا يدع المتعمقون تعمقهم))، المسند الصحيح المختصر بنقل العدل عن العدل إلى رسول الله ﷺ، الإمام مسلم، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، دار إحياء التراث العربي–بيروت، د. ت.

(٣) انظر: المثل السائر، ابن الأثير، (١/ ٤١٧–٤١٨).

(٤) المصدر السابق، (١/ ٤٢٠).

(٥) أخرجه أبو داود في سننه، كتاب الملاحم، باب في النهي عن تهييج الترك والحبشة، (٦/ ٣٥٨)، (٤٣٠٢)، وقال شعيب الأرنؤوط: حسن لغيره، سنن أبي داود، تحقيق: شعيب الأرنؤوط – محمد كامل قره بللي، دار الرسالة

كما جاءت مصدرًا في قوله –عليه الصلاة والسلام-: ((لينتهينّ أقوام عن وَدْعِهم الجمعات، أو ليختمنّ الله على قلوبهم، ثم ليكونُنّ من الغافلين))[١].

قال الطيبي: «والنحاة يقولون: إن العرب أماتوا ماضي (يَدَعُ) ومصدره، واستغنوا عنه بتَرَكَ، والنبي ﷺ أفصح العرب، وإنما يُحمل قولهم على قلة استعمالها فهو شاذ في الاستعمال صحيح في القياس»[٢].

ويشير محمد شرّاب إلى أنه قد اشتُهر عن العرب أنها أهملت الماضي من مادة (وَ دَ عَ) كما أَهملت اسم الفاعل والمصدر، واكتفتْ بالمضارعِ والأمرِ، وأحلّتْ تَرَكَ مقام وَدَعَ، ويجعل سببَ الإهمال وَهْمَ قلّة الاستعمال، أو عدم العثور على شواهده في بداية التأليف، ويستشهد لنفي هذا الشذوذ، ببيت الشعر: (الطويل)

فأيّهُمَا مَا أَتْبَعَنّ فَإِنّني حَزِينٌ عَلى تَرْكِ الذِي أَنَا وَادِعُ[٣]

وبالحديث السابق: (ودعهم الجمعات)، ولا يوصف كلامه –عليه الصلاة والسلام- بالشذوذ[٤].

وكذلك إذا نظرنا في قوله تعالى: ﴿مَا وَدَّعَكَ رَبُّكَ وَمَا قَلَىٰ ﴿٣﴾﴾[٥]، فإنه قد قُرئت الآية بتشديد الدال وتخفيفها، والمعنى واحد: أي ما تركك ربك، والتشديد قراءة الجمهور، والتخفيف قراءة عروة وابنه هشام، وابن أبي عُليّة، وقال ابن عباس: مَا تَركك وَمَا أبغضك[٦].

والقراءة الشاذة حجة في اللغة؛ لأنها موافقة لها، إلا أنها لا توافق المصحف، فالشاذّ من

---

العلمية، ط١، ١٤٣٠هـ ٢٠٠٩ م.

(١) أخرجه مسلم في صحيحه، كتاب الجمعة، باب التغليظ في ترك الجمعة، (٢/ ٥٩١)، (٨٦٥).

(٢) مرقاة المفاتيح شرح مشكاة المصابيح، علي سلطان الهروي القاري، دار الفكر، بيروت – لبنان. ط١ ١٤٢٢هـ ٢٠٠٢م، (٣/ ١٠٢٣).

(٣) البيت مجهول القائل، وهو في المسائل البصريات، أبو علي الفارسي، تحقيق: د. محمد الشاطر، مطبعة المدني، ط١، ١٤٠٥هـ-١٩٨٥م، (١/ ٤٠٠).

(٤) شرح الشواهد الشعرية في أمّات الكتب النحوية، محمد محمد حسن شراب، (٢/ ٦٧/ ٦٨).

(٥) سورة الضحى آية رقم ٣.

(٦) فتح الباري شرح صحيح البخاري، ابن حجر العسقلاني، دار المعرفة –بيروت، ١٣٧٩م، رقم كتبه وأبوابه وأحاديثه: محمد فؤاد عبد الباقي، أخرجه وصححه وأشرف على طبعه: محب الدين الخطيب، (٨/ ٧١١).

القراءات وصفٌ يقابل المتواتر، وقد كان رواتها يقرؤون بها؛ لأنهم يعتقدون صحتها عن النبي ﷺ، وعليه فهي حجة، وهي أوثق من مصادر اللغة الأخرى.

وضمن اختلاف صيغ الألفاظ واتفاقها أيضًا يستشهد ابن الأثير بقوله – عليه الصلاة والسلام –: ((**ما رأيت ناقصات عقل ودين أذهب لِلُبّ الحازم من إحداكن يا معشر النّساء**))[١]، وموضع الشاهد منه، كلمة: (لُبّ) والمراد بها العقل، لا الذي يوجد تحت القشر، وهذه اللفظة لا تحسُن إلا إذا جاءت جمعًا، وهي كذلك في القرآن الكريم، في كل مواضعها أتت مجموعة، ومن الممكن أن تجيء مفردة ويحسن استعمالها، لكن بشرط أن تكون مضافة، كما هي في الحديث، أو مضافًا إليها، كما في قولهم: وإن في ذلك لعبرة لذي لُبّ، مع أنها لفظة ثلاثية خفّ نطقها، وتباعدت مخارجها، فلا ثقل ولا كراهة، فما الذي جعلها تعاب فيما عدا الجمع والإضافة؟ يؤكد ابن الأَثير أن هذا عائدٌ إلى الذوق السليم، إذ لا دليل على العدول عنها، وهذا الموضع كما يقول عجيب لا يُعلم كنه سرّه [٢]، ومثله قال العلوي في الطراز[٣].

وفي المقابل تَحْسُن بعض الكلمات إفرادًا ولا تَحْسُن بالجمع، ويمثّل لها، ويؤكد أن الأمر ليس للصحة وعدمها، وإنما للاستحسان والذوق الذي يُوكل للعالِم بأسرار الفصاحة[٤].

**المعاظلة اللفظية:**

إذا أُطلِقت (المعاظلة) نتذكر قول عمر بن الخطاب ﷺ حين أثنى على شعر زهير، ومن أوصافه: أنه لا يعاظل الكلام، أي لم يحمل بعضه على بعض، ولم يتكلم بالرجيع من القول، ولم يكرر اللفظ والمعنى، فلا يعقده ولا يوالي بعضه فوق بعض، وكل شيء ركب شيئًا فقد عاظله[٥].

ويقسّم ابن الأثير المعاظلة إلى لفظيّة ومعنويّة، فالمعنويّة حين تتراكب معاني الكلام

---

(١) أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب الحيض، باب ترك الحائض الصوم، (١/ ٦٨)، (٣٠٤).

(٢) انظر: المثل السائر، ابن الأثير، (١/ ٤٢١-٤٢٢).

(٣) انظر: الطراز لأسرار البلاغة وعلوم حقائق الإعجاز، العلوي، تحقيق: د. عبد الحميد الهنداوي، المكتبة العصرية- بيروت، (٣/ ٢٧).

(٤) انظر: المثل السائر، ابن الأثير، (١/ ٤٢٦).

(٥) انظر: لسان العرب، ابن منظور، (١١/ ٤٥٧).

بتقديم ما حقه التأخير، وتأخير ما حقه التقديم، واللفظيّة تنقسم إلى خمسة أقسام[١]:

١- ما يختصّ بالأدوات.

٢- ما يختصّ بتكرير الحروف.

٣- تتابع الألفاظ على صيغة الفعل.

٤- ما تضمّن مضافات كثيرة.

٥- ما ورد فيه صفات متعددة على نحو واحد.

ويفصّل ابن الأثير فيها شرحًا واستشهادًا [٢]، وسأكتفي بما يختصّ بالشاهد النثريّ، أما النبويّ فمن الطبعيّ ألا يكون ثمة شواهد؛ لأن لسانه ﷺ مُنــزّه عن كل عيب يُخل في الفصاحة.

وجلّ الشواهد جاءت على التكرير، فمن ذلك قول أحد الوعّاظ: (**جنى جنّات وجناتِ الحبيب**).

وحسب تصنيف ابن الأثير، فإنه من النوع المختصّ «بتكرير الحروف، وليس ذلك مما يتعلّق بتكرير الألفاظ، ولا بتكرير المعاني، وإنما هو تكرير حرفٍ واحد، أو حرفين، في كلّ لفظة من ألفاظ الكلام المنثور أو المنظوم، فيثقُل حينئذ النطق به»[٣].

ويقول الخوارزمي[٤] في حديثه عن عيوب الكلام: «ومن عيوبه: التكرير، وهو إعادة الألفاظ، وحروف الصلات، والأدوات في مواضع متقاربة، وفي مقاطع الفصول»[٥]، فهو يجعل التكرير شاملاً للقسم الأول من أقسام المعاظلة عند ابن الأثير إضافة إلى القسم الثاني.

ويرى ابن الأثير أن مثل هذا يعد من أقبح عيوب الألفاظ، فيقول معلقًا على ما حدث بعد كلام الواعظ: «فصاح رجل من الحاضرين في المجلس، وماد وتغاشى، فقال له رجلٌ كان إلى جانبه: ما الذي سمعتَ حتى حدث بك هذا؟ فقال: سمعت جيمًا في جيم في

---

(١) انظر: المثل السائر، ابن الأثير، (١/ ٤٣٤-٤٣٥).

(٢) انظر: المصدر السابق، (١/ ٤٣٥ وما بعدها).

(٣) المصدر السابق، (١/ ٤٣٨).

(٤) محمد بن أحمد بن يوسف، أبو عبد الله، الكاتب البلخي الخوارزمي ت ٣٨٧ هـ -٩٩٧ م، الأعــلام، الزركلــي، (٥/ ٣١٢).

(٥) مفاتيح العلوم، الخوارزميّ، تحقيق: إبراهيم الأبياري، دار الكتاب العربي، ط٢، د. ت، (١/ ٩٩).

جيم»[١]، ومن هنا يظهر بوضوح أن ابن الأثير لا يحفلُ بما شاع في عصره من المبالغة في فنون البديع، وإغراق الكلام به حتى يفقد قيمته الجمالية.

ومن التكرار المعيب أيضًا قول أحدهم: «**أنت المديح، كبدًا تريح، والمليح إن تجهم المليح بالتَّكليح، عند سائلٍ تلوح، بل يفوق إذ يروق مرأى لوح، يا مغبوق كأس الحمد يا مصبوح، ضاق عن نداك اللّوح، وببابك المفتوح تستريح، وتريح ذا التبريح، وترفّه الطليح**»[٢].

قال ابن الأثير: «وكان بعض أهل الأدب من أهل مصرنا هذا يستعمل هذا القسم في ألفاظه كثيرًا، في كلامه نثرًا ونظمًا؛ لعدم معرفته بسلوك الطريق، فانظر إلى حرف الحاء كيف قد لزمه في كلّ لفظة من هذه الألفاظ فجاء كما ترى من الثقل والغثاثة»[٣].

ويقول القلقشنديّ[٤]: إن أول من نبّه على هذا العيب ابن العميد[٥]، إذ أنشد الصّاحب بن عبّاد[٦] عنده هذا البيت: (الطويل)

كريمٌ متى أمدحْه أمدحْه والورى  معي وإذا ما لُمته لمتُه وحْدي[٧]

---

(١) المثل السائر، ابن الأثير، (١/ ٤٣٨).

(٢) لعله من تأليفه، إذ لم أجد من يتحدث عنه غيره، كما أني لم أجد من ينقله عنه.

(٣) المثل السائر، ابن الأثير، (١/ ٤٣٩- ٤٤٠).

(٤) أبو العباس أحمد بن علي بن أحمد الجمالي الفزاري القلقشندي ثم القاهري، ولد عام ٧٥٦هـ، كان مؤرخًا وأديبًا، وعلّامة بالأنساب، انظر: الأعلام، الزركلي، (١/ ١٧٧)، وطبقات النسابين، بكر أبو زيد، دار الرشد، الرياض، ط١، ١٤٠٧ه-١٩٨٧م، ص١٥٠.

(٥) الوزير الكبير، أبو الفضل، محمد بن الحسين بن محمد الكاتب، وزير الملك، ركن الدولة الحسن بن بُوَيه الدّيلميّ، كان عجبًا في الترسّل والإنشاء والبلاغة، يُضربُ به المثل، ويُقال له: الجاحظ الثاني، وقيل: بُدِئت الكتابة بعبد الحميد، وخُتِمتْ بابن العميد، لقب بذي الكفايتين: السيف والقلم، انظر: سير أعلام النبلاء، الذهبي، (١٢/ ٢١٣) والأعلام، الزركلي، (٤/ ٣٢٥).

(٦) الوزير الكبير العلّامة الصاحب أبو القاسم إسماعيل بن عبّاد بن عبّاس الطالقانيّ الأديب الكاتب وزير الملك مؤيد الدولة بُويْه، ابن ركن الدولة، صحِب الوزير إلى أبي الفضل بن العميد، ومن ثمّ شُهِرَ بالصّاحِب، وكان نادرة الدهر، وأعجوبة العصر، في مكارمه، أخذ اللغة والأدب عن ابن فارس، (١٣١٠/١٣٩١هـ-١٨٩٢/١٩٧١م)، الأعلام، الزركلي، (١٢/ ٤٥٣)، ووفيات الأعيان، ابن خلكان، (١/ ٢٢٨ وما بعدها).

(٧) لأبي تمام، الوساطة بين المتنبي وخصومه، القاضي الجرجاني، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، علي محمد البجاوي، مطبعة عيسى البابي الحلبي وشركاه، ص٦٥.

فقال له ابن العميد: «هل تعرف في هذا البيت شيئا من الهجنة؟ فقال: نعم، مقابلة المدح باللوم، وإنما يقابل المدح بالذم والهجاء، فقال له ابن العميد: غير هذا أريد، قال: لا أرى غير ذلك، فقال ابن العميد: هذا التكرير في أمدحه، أمدحه مع الجمع بين الحاء والهاء وهما من حروف الحلق خارج عن حدّ الاعتدال، نافر كلّ التنافر، فاستحسن الصاحب بن عبّاد ذلك»[١].

والقزوينيّ يُرجِع هذا الثقل إلى التنافر بين الحاء والهاء[٢]، ويرفض السبكيّ هذا مستشهدًا بقوله تعالى: ﴿وَمِنَ ٱلَّيۡلِ فَسَبِّحۡهُ﴾[٣]، فاجتماع الحاء والهاء فصيح، ويرى أن الثقل جاء من التكرار[٤].

وابن الأثير كان محقًّا في وصف هذا التتابع بالغثاثة، لأن الأصل في اللغة عند العرب العدول عن التكرير، فيعمدون إلى استحسان إدغام الحرف إن تكرر، بل ربما أبدلوا أحد الحرفين المكررين، وما ذلك إلا لتشددهم في كراهة التكرار، كقولهم: أمليت الكتاب، والأصل أمللت، فأبدلوا اللام ياء طلبًا للخفّة، وإذا كان هذا في اللفظة الواحدة، فكيف بالألفاظ المتتابعة؟[٥].

أما تتابع الإضافات، فمنه قولهم: (**سرجُ فرسِ غلامِ زيدٍ**)، (**لبدُ سرجِ فرسِ غلامِ زيدٍ**)، إذ جاء النص مثقلاً بمضافات كثيرة، ويصفه ابن الأثير بشدّة القبح والثقل على اللسان[٦]، أما عبد القاهر الجرجاني فيكرهه غالبًا، إلا أنه يراه لطيفًا إن لم يَثقُل، فيقول: «ومن شأن هذا الضّرب أن يدخله الاستكراه، قال الصّاحب: إيّاك والإضافات المتداخلة، فإنّ ذلك لا يحسُن، وذكر أنه يستعمل في الهجاء: (الخفيف)

يا عليّ بن حمزة بن عمارة  أنت والله ثلجةٌ في خيارهْ[٧]

---

(١) صبح الأعشى في صناعة الإنشاء، القلقشندي، (٢/ ٢٩٢).

(٢) انظر: الإيضاح، القزويني، (١/ ٣١).

(٣) الآية ٤٠ سورة ق.

(٤) انظر: عروس الأفراح، السبكي، (١/ ٧٨).

(٥) انظر: المثل السائر، ابن الأثير، ، (١/ ٤٤٠).

(٦) انظر: المصدر السابق، (١/ ٤٤٣).

(٧) مجهول القائل، وهو في دلائل الإعجاز، عبد القاهر الجرجاني، ص١٠٤.

ولا شُبْهَةَ، فيثقُل ذلك في الأكثر، ولكنّه إذا سلم من الاستكراه لطُف وملُح»[١].

ومثله الصعيديّ[٢]، إذ يرى أن اشتراط خلوص الكلام من كثرة التكرار فيه نظر؛ ويُكتفى بالاحتراز من الثقل؛ لأنه إن لم يثقل فلن يخلّ بالفصاحة، ويَستشهد لما جاء بتتابع الإضافات وهو حسن، بحديثه ﷺ: ((الكريم ابن الكريم ابن الكريم ابن الكريم: يوسف بن يعقوب بن إسحاق بن إبراهيم))[٣].

أما ابن الأثير فلا يعدّ هذا الحديث من التكرار؛ لأن الموصوف في كل مرة مختلف [٤]، ويوافقه السّبكي فيؤكّد أنه لا علاقة له بالإضافات المتتابعة؛ لأنها لا ترجع لشيء واحد، بل كل اسم جاء لمعنى مختلف عن الآخر[٥].

(١) دلائل الإعجاز، عبد القاهر الجرجاني، تحقيق: محمود شاكر، مطبعة المدني بالقاهرة، دار المدني بجدة، الطبعة الثالثة، ١٤١٣هـ_١٩٩٢م، ص١٠٤.

(٢) عبد المتعال الصعيدي، عالم إصلاحيّ من شيوخ الأزهر بمصر، ولد عام ١٨٩٤م، وتوفي بعد ١٩٥٨م، الأعـــلام، الزركلي، (٤/ ١٤٨).

(٣) انظر: بغية الإيضاح لتلخيص المفتاح في علوم البلاغة، عبد المتعال الصعيدي، مكتبـــة الآداب، ط١٧، ١٤٢٦هـ-٢٠٠٥م، (١/ ٢٢)، والحديث أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب أحاديث الأنبياء، باب قول الله تعالى: {لقد كان في يوسف وإخوته آيات للسائلين}، (٤/ ١٥١)، (٣٣٩٠).

(٤) انظر:. المثل السائر، ابن الأثير، (٣/ ٢٦)، في حديثه عن الإطناب- التكرار.

(٥) انظر: عروس الأفراح، السبكي، (١/ ٨٦).

## المبحث الثالث: الإيجاز:

**الإيجاز لغة:**

الإيجاز لغة من: «وَجُزَ الكلامُ وَجازَةً ووَجْزًا، وأَوْجَزَ: قَلَّ فِي بلاغة، وأَوْجَزَه: اخْتَصَرَهُ»(١).

**الإيجاز اصطلاحا:**

أما في الاصطلاح فهو: «اندراج المعاني المتكاثرة تحت اللفظ القليل»(٢).

وتواطأ أهل البيان على تفضيله، بل عُرِّفت البلاغة به في بعض الأحيان، فهذا أكثم بن صيفيّ في خطبة له يقول: «البلاغة الإيجاز»(٣).

وابن المقفّع يؤكد مَيل العرب «إلى أن تكون الألفاظ أقل من المعاني في المقدار والكثرة»(٤).

ومن حفاوة العرب بالإيجاز عمدت إلى التخفيف والحذف؛ ولذا كانت تفضل قَصْر الممدود على مدّ المقصور، وتسكين المتحرّك على تحريك الساكن، ولم تكن تذمّ الإيجاز أو تقدح فيه(٥).

وهذا الوزير أبو الفضل جعفر بن يحيى(٦)، وكان من ذوي الفصاحة ينادي بالإيجاز فيقول لكتّابه: «إن قدرتم أن تجعلوا كتبكم توقيعات فافعلوا»(٧).

وإنما كان الثناء على الإيجاز الذي تحصل به الكفاية والفهم، قال أحدهم: «عليكم

---

(١) لسان العرب، ابن منظور، (٥/ ٤٢٧).

(٢) معجم البلاغة العربية، بدوي طبانة، دار العلوم للطباعة والنشر، الرياض ١٤٠٢هـ-١٩٨٢م، (٢/ ٣٠٩).

(٣) العقد الفريد، ابن عبد ربه الأندلسي، دار الكتب العلمية-بيروت، ط١، ١٤٠٤هـ، (١/ ٢٨١).

(٤) عمدة الكتاب، أبو جعفر النحاس، تحقيق: بسام عبد الوهاب الجابي، دار ابن حزم - الجفان والجابي للطباعة والنشر. ط١. ١٤٢٥هـ_٢٠٠٤م، ص٢٧٣.

(٥) العقد الفريد، ابن عبد ربه، (٤/ ٢٣٨).

(٦) أبو الفضل جعفر بن يحيى البرمكي وزير هارون الرشيد؛ كان من علو القدر ونفاذ الأمر، وبعد الهمة وعظم المحل، وجلالة المترلة عند هارون الرشيد بحالة انفرد بها، قُتل في نكبة البرامكة، انظر: وفيات الأعيان، ابن خلكان، (١/ ٣٢٨ وما بعدها).

(٧) كتاب الصناعتين، العسكري، (١/ ١٧٣).

بالإيجاز؛ فإنّ له إفهامًا، وللإطالة استبهامًا»[١].

فالإيجاز من أهم مباحث علم البلاغة، ولا يكاد يخلو منه كتاب، وهو عند ابن الأثير النوع الخامس عشر من أنواع الصّناعة المعنويّة، ويرى أنه – لشرافته، وعلوّ مكانته – لا يتأتّى لأيٍّ من كان.

وحدّ الإيجاز عند ابن الأثير: «دلالة اللفظ على المعنى، من غير أن يزيد عليه» [٢]، وفي موضع آخر يزيد على هذا الحدّ شرط الإيضاح والإبانة[٣].

ثم إنه يستنكر على من يقسّم الكلام إلى ما يحسن الإيجاز فيه: وهو الشعر والمكاتبات، وما يحسن فيه التطويل: كالخطب والتقليدات والفتوح التي تُقرأ على عوامّ الناس، ورفض ابن الأثير أن يكون عامة الناس مقياس الحكم، إذ سيجرّ هذا إلى أن يُقاس عليه استعمال الألفاظ المبتذلة الدائرة عندهم، فهي أقرب لفهمهم![٤].

ويُلمِح ابن الأثير إلى أن الإيجاز هو حذف زيادات الألفاظ، ومداره على المعاني، لا إهمالاً للألفاظ، أو تعريةً لأوصافها عن الحُسْن، وإنما المقصد أن النّظر في هذا الباب للمعاني، فقد يدلّ لفظ قليلٌ على معنى كثير، في حين يدلّ لفظ كثير على معنى قليل[٥].

ويَستنبطُ هذا من عدد من الشواهد النّبوية، كتسمية الرسول ﷺ الفاتحة أمّ الكتاب [٦]، وكذلك من قوله ﷺ: ((**إن سورة الإخلاص تعدل ثلث القرآن**))[٧].

ثم إنه ذات مرة **سأل**[٨] **أبيَّ بن كعب** ﷺ **فقال: ((أيّ آية معك في كتاب الله أعظم؟**

---

(١) العقد الفريد، ابن عبد ربه، (٤/ ٢٣٨).

(٢) المثل السائر، ابن الأثير، (٢/ ٣٠٧).

(٣) انظر: المصدر السابق (٢/ ٣٠٦).

(٤) انظر: المصدر السابق والصفحة.

(٥) انظر: المصدر السابق (٢/ ٣٠٣).

(٦) أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب تفسير القرآن، باب قوله تعالى: {ولقد آتيناك سبعا من المثاني والقرآن العظيم}، (٦/ ٨١)، (٤٧٠٤)، بلفظ: ((أم القرآن هي السبع المثاني والقرآن العظيم)).

(٧) أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب فضائل القرآن، باب فضل: قل هو الله أحد، (٦/ ١٨٩)، (٥٠١٥، صحيح)، بلفظ: قال النبي ﷺ لأصحابه: ((أيعجز أحدكم أن يقرأ ثلث القرآن في ليلة؟ فشق ذلك عليهم وقالوا: أينا يطيق ذلك يا رسول الله؟ فقال: الله الواحد الصمد ثلث القرآن)).

(٨) يعني النبي ﷺ.

**فقال: (الله لا إله إلا هو الحيّ القيّوم)، فضرب في صدره، وقال: ليهنك العلم أبا المنذر))**[(١)].

إن هذه الشواهد كلها جاءت في معرض التأكيد على أن مناط الحكم في الإيجاز على المعاني، ويحصر ابن الأثير معاني القرآن كلها في ستّة معانٍ، ثلاثة أصول، وثلاثة فروع، اشتملت الفاتحة –على الرغم من قصرها وقلة عدد آياتها وحروفها– على أربعة منها، وبالنظر لسورة الإخلاص فهي أيضًا حوت الكثير منها، ثم آية الكرسي كذلك، وهذه الأفضلية –في كلّ ما سبق– عائدة إلى المعاني[(٢)].

وينقسم الإيجاز عنده إلى قسمين، والثاني منهما إلى فرعين، فالقسم الأول: «الإيجاز بالحذف، وهو ما يُحذف منه المفرد والجملة؛ لدلالة فحوى الكلام على المحذوف، ولا يكون إلا فيما زاد معناه على لفظه، والقسم الآخر: ما لا يُحذف منه شيء، وهو ضربان: أحدهما: ما ساوى لفظه معناه، ويُسمّى التّقدير، والآخر ما زاد معناه على لفظه، ويُسمّى القِصَر»[(٣)].

وإيجاز التقدير هذا هو ما يُعرف عند غيره بالمساواة، لكنه أدرجها ضمن الإيجاز، وأما إيجاز القصر، فينسبه ابن الأثير لنفسه، ويزعم أنه لم يكن لأحد سابقُ قول فيه[(٤)].

وليس الأمر كما ذَكر، فقد ورد عن الرماني: «والإيجاز على وجهين: حذف، وقصر، فالحذف إسقاط كلمة للاجتزاء عنها بدلالة غيرها من الحال أو فحوى الكلام، والقصر بنية الكلام على تقليل اللفظ وتكثير المعنى من غير حذف»[(٥)]، كما ذكره البلاغيون إما باسم

---

(١) أخرجه مسلم في صحيحه، كتاب صلاة المسافرين وقصرها، باب فضل سورة الكهف وآية الكرسي، (١/ ٥٥٦)، (٨١٠)، بلفظ: عن أبي بن كعب قال: قال رسول الله ﷺ: ((يا أبا المنذر أتدري أي آية من كتاب الله معك أعظم؟ قال: قلت: الله ورسوله أعلم، قال: يا أبا المنذر أتدري أي آية من كتاب الله معك أعظم؟ قال: قلت: (الله لا إله إلا هو الحي القيوم) البقرة آية ٢٥٥، فضرب في صدري وقال: والله ليهنك العلم أبا المنذر)).

(٢) انظر: المثل السائر، ابن الأثير، (٢/ ٣٠٣ وما بعدها).

(٣) المثل السائر، ابن الأثير، (٢/ ٣١٢).

(٤) انظر: المثل السائر، ابن الأثير، (٢/ ٣١٥).

(٥) النكت في إعجاز القرآن، الرماني، ضمن ثلاث رسائل في إعجاز القرآن، تحقيق: محمد خلف الله، د. محمد زغلول سلام، دار المعارف بمصر، ط٣، ١٩٧٦م، ص٧٦.

القصر، أو جوامع الكلم وغيرها من التسميات.

وقد قسّمتُ الشواهد على مطالب حتى لا تتداخل فيما بينها:

## المطلب الأول: إيجاز الحذف:

وهذا القسم هو ما يُسمّيه ابن رشيق (الاكتفاء)، وينقله عن الرماني: وفيه حذف بعض الكلام لدلالة الباقي عليه، وإنما عُدّ هذا الضرب في البلاغة؛ لأن نفس السامع تتسع في الظن والحساب(١).

ويرى ابن الأثير أن إيجاز الحذف لا يحتاج إلى تكلّف لاستخراجه، لظهور مكان المحذوف منه، بخلاف الإيجاز مما ليس بحذف؛ إذ يلزم لاستخراجه فَضْل تأمل وطول فكر، وسلامة ذوق ومَلَكة بيان(٢).

ويهتمّ بالنوعين -إيجاز الحذف وما ليس بحذف-، ويُثبت أصلاً يلزم كل المحذوفات، وهو وجود دليل في الكلام عليه، فإنه إن لم يكن، صار الكلام لغوًا، وهذا المحذوف، ذِكْرُه يعدّ في البلاغة غثاثة، يفقِد معها الكلام حسنه وطلاوته، كما أن هذا المحذوف قد يظهر بالإعراب، وقد يظهر بالنّظر إلى تمام المعنى، ويستشهد على كلّ واحد منهما بعدد من الشواهد(٣).

### أولا: حذف الجمل:

حذف الجمل –كما يرى ابن الأثير- يكثر في القسم الذي لا يظهر فيه الإعراب، أما حذف المفردات، فيكثر في الذي يظهر فيه الإعراب.

وقد امتدح عبد القاهر الجرجاني الحذف البليغ بقوله: «إنك ترى به ترك الذكر أفصح من الذكر، والصمت عن الإفادة أزيدَ للإفادة، وتجدك أنطق ما تكون إذا لم تنطق، وأتمّ بيانًا إذا لم تُبِن»(٤).

وحذف الجمل يجعله ابن الأثير على عدّة أقسام، ولبعضها تفريعات، وسأكتفي بالعرض

---

(١) العمدة في محاسن الشعر وآدابه، ابن رشيق، ص٢٥١.

(٢) انظر: المثل السائر، ابن الأثير، (٢/ ٣١٢).

(٣) انظر: المثل السائر، ابن الأثير، (٢/ ٣١٦).

(٤) دلائل الإعجاز، عبد القاهر الجرجاني، ص١٤٦.

السريع لها — ممّا لا بدّ منه – أما التفصيل فسيكون خاصّا بما ورد فيه شاهد نبويّ أو نثريّ.

فالقسم الأول هو حذف السؤال المقدّر، ويُسمّى: الاستئناف، ويتفرّع إلى:

أ- ما كان بإعادة الأسماء والصّفات.

ب- ما كان بغير إعادة الأسماء والصّفات.

والقسم الثاني: هو الاكتفاء بالسّبب عن المُسبّب، وبالمُسبّب عن السبب.

أما القسم الثالث: فهو الإضمار على شريطة التفسير، ويتفرّع إلى:

أ- ما يأتي على طريق الاستفهام.

ب- ما يأتي على حدّ النفي والإثبات.

ج- ما يأتي على غيرهما.

أما القسم الرابع فهو: ما ليس بسبب، ولا مُسبب، ولا إضمار على شريطة التفسير، ولا استئناف(١).

لقد كانت هذه هي التقسيمات التي وضعها ابن الأثير لحذف الجمل، أما ما يخص الشواهد النبويّة والنثريّة منها فتفصيله فيما يلي:

**الشواهد النبويّة:**

لقد كان الرسول ﷺ قاضيًا عدلاً يحكم بحكم الله، وكان صحابته —رضوان الله عليهم – بشرًا يأخذهم ما يأخذ البشر، فيسبق إلى أحدهم الغضب، لكنه لا يلبث أن يؤوب إلى الحق، والغاضب إذ ينصبّ اهتمامه على ما وقع في نفسه، فإن ذلك قد يدفعه إلى الحذف، ومن هذا ما ورد في **قصة الزبير بن العوام ﷺ والرجل الأنصاري الذي خاصمه في شراج الحرّة التي يسقي منها النخل، فلما حضرا بين يدي رسول الله ﷺ قال للزبير: ((اسق ثم أرسل الماء إلى جارك)، فغضب الأنصاري، وقال: يا رسول الله أَن كان ابن عمتك؟، فتلون وجه رسول الله ﷺ وقال: اسق يا زبير، ثم احبس الماء حتى يرجع إلى الجدر))**(٢).

فهذا الشاهد عند ابن الأثير على القسم الثاني من حذف الجُمل، وفيه الاكتفاء بالسبب عن المسبِّب، فيكون التقدير: أن كان ابن عمتك قضيت له؟ – أو ما جرى مجراه – فاكتفى

(١) انظر: المثل السائر، ابن الأثير، (٢/ ٣١٥ وما بعدها).

(٢) أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب المساقاة، باب سَكْر الأنهار، (٣/ ١١١)، (٢٣٥٩).

بالسبب –ابن عمتك– عن المسبب –وهو الحكم والقضاء–؛ لدلالة الكلام عليه، وفي هذا الإيجاز من اللطافة والحسن الكثير(١).

ولعلّ غضب السائل من حكمه ﷺ جعل اهتمامه منصبّا على التهمة، فجاء في معرض استنكاره مركّزا على قرابة ابن الزبير، والتي ادّعى أنها السبب، ودخل المسبب تحتها، وحُذف إيجازًا.

والحذف يُنشّط خيال المتلقّي، ويستحثّه على التفكير، ومحاولة الاستنباط للحصول على مُرَاد الكلام من القرائن المُلابسة والدلائل الظاهرة، ومما يُمتدح به الكلام أن يكون مما يدفع سامعه إلى التفكير، ويستفزّ إحساسه(٢).

فهل تملك عند قوله ﷺ: ((**إذا قام أحدكم إلى الصلاة فليتوضّأ**))(٣)، إلا أن تتوقّف؟

والمقصود بالحديث كما يقول ابن الأثير: «أي إذا أراد القيام إلى الصّلاة، وإنّما يُعبَّر عن إرادةِ الفعل بلفظ الفعل؛ لأنّ الفعل مُسبَّب عن الإرادة، وهو مع القَصدِ إليه موجود، فكان منه بسببٍ ومُلابسةٍ ظاهرة»(٤).

وبما أن (إذا) تُستعمل في كلام العرب للمقطوع بحصوله، ولمـّا كان فعل الصلاة مؤكدَ الوقوع، جاء الأمر بالوضوء عند انتصابهم لها، فلعل الغرض من ذلك القطع بأهميته في بلاغة وإيجاز.

وهذا الشاهد عند ابن الأثير مقابل للشاهد السابق، فاكتُفيَ فيه بالمُسبّبِ عن السّبب.

ولئن كانت النكت البلاغيّة لا تتزاحم، فإن ابن معصوم يجعل هذا الشاهد من المجاز المرسل، وفيه إطلاق الفعل، والمراد مشارفته(٥).

ومن أوائل من استفاض في الحديث عن الاكتفاء بالسبب عن المسبب، وبالمسبب عن

---

(١) انظر: المثل السائر، ابن الأثير، (٢/ ٣٢٢).

(٢) انظر: خصائص التراكيب، د. محمد محمد أبو موسى، ص١٦٠.

(٣) أخرجه النسائي في سننه، كتاب السهو، باب أقل ما يجزئ من عمل الصلاة، (٣/ ٩٥)، (١٣١٣)، بلفظ: ((إذا قمت تريد الصلاة فتوضأ))، وقال الألباني: حسن صحيح.

(٤) المثل السائر، ابن الأثير، (٢/ ٣٢٣).

(٥) انظر: أنوار الربيع في أنواع البديع، تحقيق: شاكر هادي شاكر، مطبعة النعمان-النجف الأشرف، ط١، ١٣٨٩هـ-١٩٦٩م، (٦/ ١٠٦).

السبب ابنُ جني، وقال عنه: «هذا موضع من العربية شريف لطيف، وواسع لمتأمله كثير، وكان أبو علي -رحمه الله- يستحسنه، ويُعنى به»[(١)]، واستعرض – رحمه الله - الكثير من الشواهد القرآنيّة والشعريّة مع تحليلها، وأخذ بعض شواهده ابن الأثير، وأضاف إليها عددًا من الشواهد، ومزيدًا من اللمحات البلاغيّة.

**ثانيًا: حذف المفردات:**

أما حذف المفردات فيتناوله ابن الأثير في أربعة عشر قسمًا، وسأكتفي بعرضها إجمالاً، ثم الحديث عما تضمن شاهدًا نبويًّا أو نثريًّا.

١- حذف الفاعل والاكتفاء في الدلالة عليه بذكر الفعل.

٢- حذف الفعل وجوابه.

٣- حذف المفعول به.

٤- حذف المضاف والمضاف إليه، وإقامة كل واحد منهما مقام الآخر.

٥- حذف الموصوف والصفة وإقامة كل منهما مقام الآخر.

٦- حذف الشرط وجوابه.

٧- حذف القسم وجوابه.

٨- حذف لو وجوابها.

٩- حذف جواب لولا.

١٠- حذف جواب لّما وجواب إمّا.

١١- حذف جواب إذا.

١٢- حذف المبتدأ والخبر.

١٣- حذف (لا) من الكلام وهي مرادة.

١٤- حذف الواو من الكلام وإثباتها.

**الشواهد النبوية:**

إن الذي بُعث بمجامع البيان أعلم بمواقع الحذف والإيجاز، ومن ذلك ما قال حين مازح

---

(١) الخصائص، ابن جني، (٣/ ١٧٦).

جابرًا ﷺ، فقد **ورد في الأخبار النّبويّة أنّ جابرًا تزوّج، فقال له رسول الله ﷺ: ما تزوّجت؟ قال: ثيّبًا، فقال: ((فهلاّ جاريَةً تُلاعبُها وتُلاعبُك؟))**[(١)].

وهذا الشاهد عند ابن الأثير جاء على حذف الفعل، وهو حذف يظهر بدلالة المفعول عليه، قال: «يُريد: فهلاّ تزوّجْتَ جارية؟ فحذَف الفعل؛ لدلالة الكلام عليه»[(٢)].

فالحذف جاء بُغية الإيجاز، ولمـــّا كان الفعل مفهوما من السياق اقتضى الحال حذفه.

وكما سبق فإن من مواطن حذف المفردات، حذفَ الموصوف أو الصفة، وإقامة أحدهما موضع الآخر، ومن ذلك قوله ﷺ: **((لا صلاة لجار المسجد إلا في المسجد))**[(٣)].

وفي هذا الشاهد حُذفت الصفة، وفُهمت من شيء خارج الكلام، ذلك أنه من المعلوم جواز صلاة جار المسجد في غير المسجد من غير هذا الحديث، ولـــمّا ثبت هذا تبيّن أن المقصود هنا الفضيلة والكمال، وهذا لم نعرفه من لفظ الحديث نفسه، بل من غيره[(٤)].

والحذف إذا لم يَغْمُض به المعنى، ولم يَلْتَبِس به القصد، فإنه مما يشتدّ به أسر الكلام، وتتلاحم أجزاؤه، وتتكاثر إيحاءاته، ثم هو دليل على سلامة طبع قائله، وسلامة فطرته البيانيّة[(٥)].

ولا يستحسن (ابن يعيش) حذف الصّفة، معلّلا ذلك بأن الغرض منها هو التخصيص أو المديح، وكلاهما يستدعي الإطناب، والحذف من مقامات الإيجاز، ولا يجتمع ضدّان، لكن قد تُحذف الصّفة على ندرة، وذلك عند قوة دلالة الحال عليها، ويستشهد على ذلك بالحديث السابق، وببعض الشواهد التي ستأتي، كقولهم: (سِيْرَ عليه ليل)، و(كان والله رجلاً)، وغيرها[(٦)].

---

(١) أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب الوكالة، باب إذا وكل رجل رجلا أن يعطي شيئا، ولم يبين كـــم يعطـــي، فأعطى على ما يتعارفه الناس، (٣/ ١٠٠)، (٢٣٠٩).

(٢) المثل السائر، ابن الأثير، (٢/ ٣٣٤).

(٣) ضعفه الألباني في سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضـــوعة، (١/ ٣٣٢)، (١٣٨)، ناصـــر الـــدين الألبـــاني، دار المعارف-الرياض، ط١، ١٤١٢هـ -١٩٩٢ م.

(٤) انظر: المثل السائر، ابن الأثير، (٢/ ٣٥٢).

(٥) انظر: خصائص التراكيب، د. محمد محمد أبو موسى، ص١٥٣.

(٦) انظر: شرح المفصل للزمخشري، ابن يعيش، تقديم: د. إميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت-لبنان، ط١

**الشواهد النثرية:**

من شواهد حذف المفردات ما جاء نثرًا، فمنذ سيبويه يتردّد هذا الشاهد، وهو **قول العرب: (أرسَلَتْ)**، ويأتي به ابن الأثير على القسم الأول: وهو حذف الفاعل والاكتفاء في الدلالة عليه بذكر الفعل، فالعرب تقول: «أرسلَت، وهم يريدون: جاء المطر، ولا يذكرون السماء»[١].

ويجعل ابن الأثير من هذا الشاهد وأمثاله ردًّا على ما يقول به ابن جنّي من عدم جواز حذف الفاعل، ثم يُقرّر أنّ هذا الحذف لا يكون على الإطلاق، وإنما يجوز فقط فيما يدلّ عليه الكلام [٢]، فيقول: «فإنّ هذا يقولونه نظرًا إلى الحال، وقد شاع فيما بينهم أنّ هذه كلمة تُقال عند مجيء المطر، ولم تَرِد في أشعارهم، ولا في كلامهم المنثور، وإنما يقولها بعضهم لبعضٍ إذا جاء المطر»[٣]، فشَاهِدُ الحال جَعَل الحذف جائزًا، وعليه، فيلزم وجود ما يَدلّ على المحذوف في الكلام، وإلا صار الحذف لغوًا[٤]، ومثله: «لو قيل في معرض الاستسقاء: (إنّا خرجنا نسأل الله، فلم نَزلْ حتى أرسلت) لفُهم من ذلك أن التي أرسَلَتْ هي السّماء»[٥].

أما ما جاء على حذف المفعول، فمنه قولهم: **فلانٌ يحلّ ويعقد**[٦]، ففي الشاهد إيجاز حذف، وابن الأثير له رأي في هذا، إذ يجعل المحذوف هنا، يظهر من جهة النّظر إلى تمام المعنى، لا من جهة الإعراب، فنفهم المراد، وهو أنه يحلّ الأمور ويعقدها[٧].

والذي أرتاح إليه أن كل حذف في الجمل والمفردات لا بدّ أن تظهر فيه الدلالة على المحذوف من سياق الكلام، فما حُذف إما أن يكون حذْف مفردات أو جمل، وليس هناك ما

---

١٤٢٢هـ-٢٠٠١م، (٢/ ٢٥٧).

(١) المثل السائر، ابن الأثير، (٢/ ٣٣١).

(٢) انظر: المصدر السابق، (٢/ ٣٣٢).

(٣) المثل السائر، ابن الأثير، (٢/ ٣٣٢).

(٤) المصدر السابق والصفحة.

(٥) المصدر السابق والصفحة.

(٦) المصدر السابق، (٢/ ٣١٦).

(٧) انظر: المثل السائر، ابن الأثير، (٢/ ٣١٦).

يُحذف من غير جهة الإعراب، وإنما من جهة تمام المعنى فحسب كما قال.

ويأتي هذا الشاهد عند عبد القاهر الجرجاني في حديثه عن حذف المفعول، ويقول فيه: «حذف المفعول، لإثبات معنى الفعل، لا غير: ومثال ذلك قول الناس: (فلانٌ يُحُلُّ ويَعْقِدُ، ويأمر وينهى، ويضر وينفع)، وكقولهم: (هو يُعْطي ويُجْزِلُ، ويَقْري ويُضيفُ)، المعنى في جميع ذلك على إثباتِ المعنى في نفسهِ للشيء على الإطلاقِ وعلى الجملة، من غير أن يتعرَّضَ لحديثِ المفعولِ، حتى كأنك قلتَ: (صار إليه الحَلُّ والعَقْدُ، وصار بحيثُ يكون منه حَلٌّ وعقْدٌ، وأمرٌ ونَهْيٌ، وضَرٌّ ونَفْعٌ)»[(١)].

فأُنزل الفعل المتعدّي منـــزلة غير المتعدّي، فالمفعول لا أثر له لفظًا ولا تقديرًا، وذلك لغرض بلاغيّ وهو إثبات الفعل وتقريره[(٢)].

ومن شواهد الحذف الدائرة في كتب اللغة أيضًا **قولهم في المَثل: (أهلَكَ واللّيل)**، ويستشهد به ابن الأثير على حذف المفردات أيضًا، وفيه حذف الفعل وجوابه، وهذا الحذف «يظهرُ بدلالة المفعولِ عليه، فنَصْبُ: أهلَك والليلَ يدُلّ على محذوفٍ ناصبٍ، تقديره: (الحق أهلَك، وبادِر الليلَ)، وهذا مَثَل يُضرب في التّحذير»[(٣)].

قال سيبويه: «وإنّما حذفوا الفعلَ في هذه الأشياءِ حين تَنَّوْا لكثرتها في كلامهم، واستغناءً بما يرون من الحال، ولما جرى من الذكر، وصار المفعولُ الأوّلُ بدلاً من اللفظ بالفعل»[(٤)].

وعند المبرد أن الفعل يُحذف للتكرير، وللعطف خشية الإطالة، وذلك إذا كان في الكلام شاهدٌ دالّ على الفعل المحذوف[(٥)].

ويُشير محمد أبو موسى إلى نكتة بلاغية فيقول: «وأظن أنه لا يخطئك أن تدرك الملاءمة الواضحة، والفرق بين إيجاز هذا التعبير ومدلوله، كأن المتكلم يحرص على أن يقذف إليه

---

(١) دلائل الإعجاز، عبد القاهر الجرجاني، ص١٥٤.

(٢) انظر: المصدر السابق والصفحة.

(٣) المثل السائر، ابن الأثير، (٢/ ٣٣٣).

(٤) الكتاب، سيبويه، تحقيق: عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط٣، ١٤٠٨هـ-١٩٨٨م، (١/ ٢٥٧).

(٥) انظر: المقتضب، المبرد، تحقيق: محمد عبد الخالق عظيمة، عالم الكتب – بيروت، د. ط، د. ت، (٣/ ٢١٥).

الخبر بسرعة حتى يبادر باللحاق بأهله أن يدركه الليل»[١].

ومن حذف المفردات كذلك، **ما حكاه سيبوَيه: (سِيرَ عليه ليلٌ)**[٢]، ويستشهد به ابن الأثير على حذف الصفة وإقامة الموصوف مقامها، وهو أقلّ وجودًا من حذف الموصوف وإقامة الصفة مقامه[٣]، فيقول فيه[٤]: «وهم يريدون: (ليلٌ طويلٌ)، وإنّما حُذفَت الصّفة في هذا الموضِع لما دلّ من الحالِ عليه، وذاك أنّه يحسُنُ في كلام القائلِ لذلك من التّطريحِ والتّطويحِ والتّفخيمِ والتّعظيم ما يقوم مقام قوله: طويل وأنت تحس هذا من نفسك إذا تأملته، وهو أن يكون في مدح إنسان، والثناء عليه فتقول: (كان والله رجلاً)، أي: رجلاً فاضلاً، أو شجاعًا، أو كريمًا، أو ما جرى هذا المجرى من الصفات، وكذلك تقول: (سألناه فوجدناه إنسانًا)، أي: إنسانًا سمحًا، أو جوادًا، أو ما أشبهه، فعلى هذا ونحوه تُحذف الصفة، فأما إن عريت عن الدلالة عليها من اللفظ أو الحال، فإن حذفها لا يجوز.

وقد تأملت حذفها فوجدته لا يسوغ إلا في صفة تقدمها ما يدل عليها، أو تأخر عنها، أو فهم ذلك من شيء خارج عنها»[٥].

أما حذف الشرط فمن شواهده **قولهم: (النّاس مجزيّون بأعمالهم، إن خيرًا فخيرٌ، وإن شرًّا فشرّ)**.

وكما يقول ابن الأثير: «إنْ فعلَ المرء خيرًا جُزي خيرًا، وإن فعل شرًّا جُزي شرًّا»[٦]، ويضمر السيرافي (كان) ويستحسن ذلك مع وجود حرف يقتضي الفصل ويقصد (الفاء)[٧].

---

(١) خصائص التراكيب، د. محمد محمد أبو موسى، ص٢٨٦.

(٢) كلام ابن الأثير في هذا الشاهد منقول عن ابن جني، الخصائص (٢/ ٣٧٢ وما بعدها).

(٣) المثل السائر، ابن الأثير، (٢/ ٣٥٠).

(٤) هذا الكلام نقله ابن الأثير نصًّا عن الباقولي، إعراب القرآن للباقولي المنسوب للزجاج، تحقيق: إبراهيم الإبياري، دار الكتاب المصري-القاهرة، ودار الكتب اللبنانية-بيروت-، ط٤، ١٤٢٠هـ، (٣/ ٧٨٥).

(٥) المثل السائر، ابن الأثير، (٢/ ٣٥٠).

(٦) المصدر السابق، (٢/ ٣٥٢).

(٧) انظر: التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل، أبو حيان الأندلسي، (٧/ ٤٨)، تحقيق: د. حسن هنداوي، دار كنوز إشبيليا، ط١.

## المطلب الثاني: إيجاز التقدير:

ويجعله ابن الأثير الضرب الأول من القسم الثاني من الإيجاز وهو ما لا يحذف منه شيء[١].

وإيجاز التقدير عنده هو ما يُعرف عند جمهور البلاغيّين بالمساواة[٢]، وفيه يساوي اللفظ المعنى كما مر سابقًا، «فيمكن التعبير عن معناه بمثل ألفاظه وفي عدتها»[٣].

**الشواهد النبويّة:**

من إيجاز التقدير ما جاء في الدعاء كقوله ﷺ: ((**اللهم ارفع درجته في المهتدين، واخلفه في عقبه في الغابرين، لنا وله يا ربّ العالمين**))[٤].

ويقرّر ابن الأثير أن هذا إيجاز بليغ وجملة حديثه –عليه الصلاة والسلام– من جنسه، وقال فيه: «وهذا دعاء جامعٌ بين الإيجاز، وبين مناسبة الحال التي وقع فيها، فأوّلُه مفتَتَحٌ بالمهمّ الذي يفتقر إليه المدعوّ له في تلك الحال، وهو رفع درجته في الآخرة، وثانيه مُرْدفٌ بالمُهمّ الذي يُؤثِرُه المدعوّ له من صلاح حال عَقِبِه من بعده في الدّنيَا، وثالثهُ مُخْتَتَم بالجمع بين الداعِي والمدعوِّ له»[٥].

ومن الأحاديث ما جاء من الأصول الجامعة، كقول الرسول ﷺ: ((**الحلال بيّن، والحرام بيّن، وبينهما أمور متشابهات**))[٦]، ويجعله ابن الأثير من شواهد إيجاز التقدير، وفيه قال: «وهذا الحديث من أجمع الأحاديث للمعاني الكثيرة؛ وذاك أنّه يشتمل على جُلّ الأحكام الشرعيّة، فإنّ الحلال والحرام إمّا أن يكون الحكمُ فيهما بيّنًا لا خلاف فيه بين العلماء، وإمّا أن يكون خافيًا يتجاذبه وجوه التأويلات، فكلّ منهم يذهب فيه مذهبًا»[٧].

---

(١) انظر: المثل السائر، ابن الأثير (٢/ ٣٦٧).

(٢) راجع على سبيل المثال: نقد الشعر، ابن قدامة، ص٥٥، كتاب الصناعتين، العسكري، ص١٧٩.

(٣) المثل السائر، ابن الأثير، (٢/ ٣٦٧).

(٤) أخرجه مسلم في صحيحه، كتاب الجنائز، باب في إغماض الميت والدعاء له إذا حضر، (٢/ ٦٣٤)، (٩٢٠)، بلفظ: ((اللهم اغفر لأبي سلمة وارفع درجته في المهديين، واخلفه في عقبه في الغابرين، واغفر لنا وله يا رب العالمين، وافسح له في قبره، ونور له فيه)).

(٥) المثل السائر، ابن الأثير، (٢/ ٣٧١).

(٦) أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب الإيمان، باب فضل من استبرأ لدينه، (١/ ٢٠)، (٥٢)، بلفظ: ((الحلال بين، والحرام بين، وبينهما مشبهات لا يعلمها كثير من الناس)).

(٧) المثل السائر، ابن الأثير، (٢/ ٣٧٤).

ومن الأصول في الشريعة أيضًا قول النبيّ –عليه الصلاة والسلام–: ((**الأعمال بالنّيّات، وإنما لكلّ امرئ ما نوى**))[١]، ويندرج عنده تحت إيجاز التقدير أيضًا، والحديث استفتح به النووي الأربعين، وما ذاك إلا لأنه أصل عظيم من أصول الدين، فهو جامع شامل، قال عنه ابن الأثير: «فإنّ هذا الحديث أيضًا من جوامع الأحاديث للأحكام الشّرعيّة»[٢].

ويرى الشافعي أن هذا الحديث يدخل في سبعين بابًا من الفقه، بل لعلّه يدخل في كل الفقه؛ لأن الله لا يقبل عملاً إلا بنيّة، بل وأكثر من ذلك يضاعف الله للمسلم الثواب في أكله وشربه، وقعوده وقيامه، ونومه ويقظته، وسائر شأنه على حسب نيّته، وربما جُزي على الفعل الواحد عدة أجور بالنيّة[٣].

وفي الحديث حصر حقيقيّ مستفادٌ من وجهين: إنما، وتقديم الخبر على المبتدأ، وهو متضمنٌ لقاعدتين عظيمتين: فالجملة الأولى تفيد أن العمل لا يحصل بغير نية، فيلزم الفاعل نية الفعل وتعيينه، والجملة الثانية تفيد أنه يعود عليه من النفع أو الضّرر بحسب هذه النيّة، بل تزيد على هذا أن من نوى و لم يعمل لمرض أو مانع شرعي جُوزي بالنية وكأنه قد عمل[٤].

كذلك يأتي ابن الأثير بما ورد عنه ﷺ في حديث مطوّل يتضمّن سؤال جبريل عليه السلام، فقال من جملته: ((**ما الإحسان؟ قال: أن تعبدَ الله كأنّك تراه، فإن لم تكن تراهُ فإنّه يراك**))[٥]، ويستشهد به على إيجاز التقدير كذلك، قال: «فقوله: (تعبد الله كأنك تراه) من جوامع الكلم؛ لأنه ينوب مناب كلام كثير، كأنه قال: تعبد الله مخلصًا في نيتك، واقفًا عند أدب الطاعة من الخضوع والخشوع، آخذًا أهبة الحذر، وأشباه ذلك؛ لأن العبد إذا خدم مولاه ناظرًا إليه استقصى في آداب الخدمة بكل ما يجد إليه السبيل، وما ينتهي إليه

---

(١) أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب بدء الوحي، باب كيف كان بدء الوحي، (١/ ٦)، (١).

(٢) المثل السائر، ابن الأثير، (٢/ ٣٧٤).

(٣) انظر: الإفصاح عن معاني الصحاح، ابن هبيرة، تحقيق: فؤاد عبد المنعم أحمد، دار الوطن، ١٤١٧هـ، (١/ ١٣٦).

(٤) فيض القدير شرح الجامع الصغير، زين الدين العابدين، (١/ ٣٠)، المكتبة التجارية الكبرى –مصر، ط١، ١٣٥٦هـ.

(٥) أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب الإيمان، باب سؤال جبريل النبي ﷺ عن الإيمان والإسلام، (١/ ١٩)، (٥٠).

الطوق»[١].

وهذا الحديث من جوامع كلمه – عليه الصلاة والسلام –، فلو تمثّل المرء حين يقوم إلى العبادة أنه يعاين ربّه ما ترك شيئًا من الخشوع والتذلل، واجتماع القلب والجوارح، ولألزم نفسه مصاعد الكمال على أحسن حال، وعليه أمر النبي ﷺ أن نعبده –سبحانه– بهذا الشعور، كحال المعاِين؛ لأن العبد إذا استشعر هذا ارتفع عن التقصير، والمعنى ماثلٌ مع عدم رؤية العبد ربّه؛ لأنه ﷻ يراه، ولذا نُدب إلى مجالسة الصالحين؛ لأن المرء يمتنع عن ملابسة النقائص حياء منهم، فكيف بربّ مطّلع على السرّ والعلن؟[٢].

وقال الرافعي عن هذا الحديث: «لو ذهبنا نشرحه لبنينا على كل كلمة مقالة، وهذا الضّرب هو الذي عناه أكثم بن صيفي حكيم العرب في تعريف البلاغة، إذ عرّفها بأنها: (دنوّ المأخذ، وقرع الحجّة، وقليلٌ من كثير)، وهي صفات متى أصابها البليغ وأحكمها، وضع عن نفسه في البلاغة مؤونة ما سواها»[٣].

هذا الشرح الكثير، الذي لم يوفِ الجملة حقّها أدلّ دليل على ما فيها من إيجاز، وهذا الحديث من جوامع كلمه –عليه الصلاة والسلام–، ثم هو أصل من أصول الدين، يبنى عليه الكثير من الأحكام.

ومما يقع على إيجاز التقدير عند ابن الأثير حديث الحديبية، وفيه قال: «وهذا الحديث من جوامع الكلم، وهو من الفصاحة والبلاغة على غاية لا ينتهي إليها وصف الواصف»[٤].

ذلك أنه جاء بديلُ بن ورقاء[٥] إلى النّبيّ ﷺ، فقال له: (إنّي تركت كعب بن لؤي بن

---

(١) المثل السائر، ابن الأثير، (٢/ ٣٧٥).

(٢) المنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجاج، النووي، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط٢، ١٣٩٢م، (١/ ٥٧-٥٨).

(٣) إعجاز القرآن والبلاغة النبوية، الرافعي، دار الكتاب العربي، بيروت، ط٨، ١٤٢٥هـ-٢٠٠٥م، ص٢٣١.

(٤) المثل السائر، ابن الأثير، (٢/ ٣٧٦).

(٥) عبد الله بن بديل بن ورقاء الخزاعي: صحابي. كان من الدهاة الفصحاء، انتهت إليه السيادة في خزاعة، أسلم يوم الفتح وشهد حنينا، والطائف، وتبوك، استشهد بصفين ٣٧هـ، الأعلام، الزركلي، (٤/ ٧٣)، وأسد الغابة في معرفة الصحابة، عز الدين بن الأثير، تحقيق: علي محمد معوض – عادل أحمد عبد الموجود، دار الكتب العلمية، ط١، ١٤١٥ه-١٩٩٤م، (٣/ ١٨٤).

عامر بن لؤي، معهم العوذ المطافيل[١]، وهم مقاتلوك وصادّوك عن البيت)، فقال له النبي ﷺ: ((**إنّ قريشًا قد نَهَكَتهم الحرب، فإن شاؤوا مادَدْناهم مدّة، ويَدَعُوا بيني وبين الناس، فإن أظهر عليهم وأحبّوا أن يَدخُلوا فيما دخل الناس، وإلا كانوا قد جمّوا، وإن أَبَوْا فو الذي نفسي بيده لأقاتلنّهم على أمري هذا، حتى تنفرد سالفتِي هذه، ولَيُنفِذَنّ الله أمره**))[٢].

وهذه الجمل الموجزة الجامعة منه ﷺ ومن بديل بن ورقاء، تأخذ قرابة صفحتين في كتب شروح الحديث.

قال الرافعي: «فتأمل قوله ﷺ: (حتى تنفرد سالفتي هذه)، وكيف تصور معنى الانفراد الذي لا يستوحش منه؛ لأن الثقة فيه بالله، والقلة التي لا يخاف منها؛ لأن الكثرة فيها من الله، والاستماتة التي لا تردد معها؛ لأن الأمر فيها إلى الله، وانظر كيف يصف العزيمة الحذاء»[٣].

**الشواهد النثريّة:**

البلاغة هبة يهبها الله من شاء من عباده، فتأتي طبعًا لا تصنّعًا، فيجود بها لسانه حتى في أحلك المواقف، ومن ذلك ما حصل لّما جُرِح عمر بن الخطّاب رضي الله عنه الجراحة التي مات بها اجتمع إليه النّاس، فجاءه شابّ من الأنصار وقال: (**أبشِر يا أمير المؤمنين بِبُشرى الله، لك من صُحبة رسول الله، وقدَمٍ في الإسلام ما علمتَ، ووُلّيتَ فعدلتَ، ثمّ شهادة**)، وقد أدرجه ابن الأثير ضمن شواهد إيجاز التقدير، وأثنى عليه باحتواء المعنى المراد، مع إيجاز لفظه، وسداد كلماته، مع مخالطته شيئًا من الغرابة، تنبع من تحويل المساءة إلى بشرى، ولطف جعل

---

(١) العوذ: الحديثات النّتاج من الظّباء والإبل والخيل، واحدتها عائذ، مثل حائل، وحُول، ويجمع أيضًا على عُوذان، مثل راعٍ ورُعيان وحائر وحُوران، ويُقال: هي عائذ بيّنة العؤوذ إذا ولدت عشرة أيام أو خمسة عشر، ثم هي مُطفِل بعد. يُقال هي في عياذها أي بحدثان نتاجها، وفي حديث الحُديبية: ومعهم العُوذ المطافيل: يريد النساء والصّبيان، والعُوذ في الأصل: جمع عائذ من هذا الذي تقدم. لسان العرب، ابن منظور، (٣/ ٥٠٠).

(٢) أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب الشروط، باب الشروط في الجهاد والمصالحة مع أهل الحرب وكتابة الشروط، (٣/ ١٩٣)، (٢٧٣١).

(٣) تاريخ آداب العرب، مصطفى صادق الرافعي، دار الكتاب العربي، د. ط، د. ت، (٢/ ٢١٩).

المسرّة تنبثق من موضع الحزن، ولا يبلغ شأو هذا الكلام بليغ مفلق، ولا خطيب مصقع[١].

ومن ذلك أيضًا ما جاء بعد احتدام الحرب وحوزة النصر، كما حصل من طاهر بن الحسين[٢] مع المأمون عند لقائه عليّ بن عيسى بن ماهان[٣]، وهزْمِه إياه، وقتله، فكتب إليه: **(كتابي إلى أمير المؤمنين، ورأس عليّ بن عيسى بن ماهان بين يديّ، وخاتَمُه في يدي، وعسكرهُ مصرّفٌ تحت أمري، والسلام)**، قال ابن الأثير فيه: «وهذا من الكتب المختصرة التي حوتِ الغَرَضَ المطوّل، وما يُكتَب في هذا المقام مثله»[٤].

ومن الموجز الذي احتوى على المعاني الكثيرة أيضًا قولهم: **(هذا يومٌ له ما بعده)**[٥]، وهو عند ابن الأثير على إيجاز التقدير، ويُشبّهه بقوله تعالى: ﴿فَلَهُۥ مَا سَلَفَ﴾[٦].

ولـــمّا اجتمعت للحجّاج آيات الفصاحة وسماتها كان الولاة ينتقون ذوي البيان لإرسالهم إليه، فهذا المهلّب بن أبي صفرة[٧] يرسل أبا الحسن المدائني[١] إلى الحجاج بن

---

(١) انظر: المثل السائر، ابن الأثير، (٢/ ٣٧١-٣٧٢).

(٢) أبو الطيب طاهر بن الحسين بن مصعب بن زريق، كان من أكبر أعوان المأمون وسيّره لمحاربة أخيه الأمين ببغـــداد لمـــا خلـــع المأمون بيعته، وسيّر الأمين بن ماهان، فتواقعا وقتل علي في المعركة، وكان مع فرط شجاعته خطيبًا عالما، مفوهًا بليغًا شـــاعرًا، مات سنة ٢٠٧هـ، انظر: وفيات الأعيان، ابن خلكان، (٢/ ٥١٧)، وسير أعلام النبلاء، الذهبي، (١٠/ ١٠٩).

(٣) عليّ بن عيسى بن ماهان، من كبار القادة في عصر الرشيد والأمين العباسيين، وهو الذي حرّض الأمين على خلع المأمون مـــن ولاية العهد، وسيّره الأمين لقتال المأمون بجيش كبير، وولاه إمارة الجبل وهمذان، وأصبهان وقم، فخـــرج مـــن بغـــداد في ٤٠ ألف فارس، فتلقاه طاهر بن الحسين قائد جيش المأمون في الريّ، فقتل ابن ماهان، وانهزم أصحابه، توفي عـــام ١٩٥هـ-٨١٠م، انظر: الأعلام، الزركلي، (٤/ ٣١٧)، وتاريخ الإسلام ووفيات المشاهير والأعلام، الذهبي، تحقيق: د. بشار عـــواد معـــروف، دار الغرب الإسلامي، ط١، ٢٠٠٣ م، (٤/ ١١٧٠).

(٤) المثل السائر، ابن الأثير، (٢/ ٣٧٢).

(٥) جعلها ابن الأثير من حديثه ﷺ ولم أقف على هذه العبارة في حديثه ﷺ لكن وجدتها تنسب لدريد بن الـــصمّة يـــوم حـــنين. انظر: العقد الفريد، ابن عبد ربه، مصدر سابق، (١/ ١١٩). وإلى عمر بن الخطاب ﷺ، وإلى عثمان بن عفـــان ﷺ، انظـــر: نهاية الأرب في فنون الأدب، شهاب الدين النويري، دار الكتب والوثائق القومية، القـــاهرة، ط١ -١٤٢٣هـ ، (١٩/ ٢٥١-٢٥٢). وتنسب لامرأة اسمها زرقاء في محاورة مع معاوية، انظر: بلاغات النساء، ابن طيفور، شرحه وصححه: أحمد الألفـــي، مطبعة مدرسة والدة عباس الأول، القاهرة، ١٣٢٦ هـ - ١٩٠٨ م، ، (١/ ٣٩).

(٦) البقرة، آية ٢٧٥.

(٧) المهلّب بن أبي صفرة أبو سعيد ظالم بن سرّاق بن صبح بن كنديّ بن عمرو الأزدي العاتكيّ البصريّ. ولد عام الفتح. الأمـــير البطل قائد الكتائب. تابعيّ متأخر، له رؤية من أبي بكر وعمر -رضي الله عنهما- وهو غلام، ولا صحبة له أصـــلا. حـــدّث عن عبد الله بن عمرو بن العاص، وسمرة بن جندب، وغيرهم، وقال غير واحد: إن الحجاج بالغ في احترام المهلـــب لمـــا دوّخ الأزارقة، ولقد قتل منهم في ملحمة أربعة آلاف وثمانمائة. عُرف بالفضل والجود، والسخاء والشجاعة، ومن أقوالـــه المـــشهورة:

يوسف يخبره أخبار الأزارقة، فكلّمه كلاما موجزًا، إذ إن الحجاج سأله، **فقال: «كيف تركت المهلب؟ فقال: أدرك ما أمَّل، وأمن مما خاف.**

**فقال: كيف هو لجنده؟ قال: والد رؤوف.**

**قال: كيف جنده له؟ قال: أولاد بررة.**

**قال: كيف رضاهم عنه؟ قال: وسعهم بفضله، وأغناهم بعدله.**

**قال: كيف تصنعون إذا لقيتم عدوا؟ قال: نلقاهم بجدنا فنطمع فيهم، ويلقوننا بجدهم فيطمعون فينا، قال: كذلك الجد إذا لقي الجد.**

**قال: فما حال قطري؟ قال: كادنا ببعض ما كدناه.**

**قال: فما منعكم من اتباعه، قال: رأينا المقام من ورائه خيرًا من اتباعه.**

**قال: فأخبرني عن بني المهلب، قال: هم أحلاس القتال بالليل، حماة السرح بالنهار.**

**قال: أيهم أفضل؟ قال: ذلك إلى أبيهم.**

**قال: لتقولن.**

**قال: هم كحلقة مضروبة لا يعرف طرفاها.**

**فقال الحجاج لجلسائه: هذا والله هو الكلام الفصل الذي ليس بمصنوع»**[٢].

و لم يعلق ابن الأثير، ولعله اكتفى بتعليق الحجاج.

وفي العقد الفريد: «فقال الحجاج لجلسائه: هذا والله الكلام المطبوع، لا الكلام المصنوع»[٣]، وفي مروج الذهب كذلك[١].

---

يعجبني في الرجل أن أرى عقله زائدًا على لسانه. تُوفي غازيًا بمرْو الروذ، في ذي الحجة سنة ٨٢هـ، وقيل سنة ٨٣هـ، انظر: سير أعلام النبلاء، الذهبي، (٤/ ٣٨٣ وما بعدها)، وجامع التحصيل في أحكام المراسيل، صلاح الدين العلائي، تحقيق: حمدي عبد المجيد السلفي. عالم الكتب-بيروت. ، ط٢، ١٤٠٧هـ-١٩٨٦م، ص٢٨٨.

(١) علي بن محمد بن عبد الله أبو الحسن المدائني، ولد عام ١٣٥هـ، راوية مؤرخ كثير التصانيف، من أهل البصرة، سكن المدائن ثم انتقل إلى بغداد فلم يزل بها إلى أن توفي، أورد ابن النديم أسماء نيف ومائتي كتاب من مصنفاته في المغازي والسيرة النبويّة، وأخبار النساء وتاريخ الخلفاء، وتاريخ الوقائع والفتوح، والجاهليين والشعراء والبلدان. توفي ٢٢٥هـ. الأعلام، الزركلي، (٤/ ٣١٧)، وتاريخ بغداد، الخطيب البغدادي، (١٣/ ٣٦٠).

(٢) المثل السائر، ابن الأثير، (٢/ ٣٧٢وما بعدها).

(٣) العقد الفريد، ابن عبد ربه، (١/ ٣٣٠).

وبالنظر إلى الشواهد التي أدرجها ابن الأثير تحت إيجاز التقدير، نجدها من شواهد إيجاز القصر، بل إن وصف ابن الأثير لها لا يتناسب مع الحد الذي وضعه لإيجاز التقدير —وهو مساواة اللفظ للمعنى-، أو كما في الصناعتين: «أن تكون المعاني بقدر الألفاظ، والألفاظ بقدر المعاني لا يزيد بعضها على بعض، وهو المذهب المتوسط بين الإيجاز والإطناب؛ وإليه أشار القائل بقوله: كأنّ ألفاظه قوالب لمعانيه؛ أي لا يزيد بعضها على بعض»[٢].

وحين نتأمل الشواهد وخصوصًا الأحاديث نجد المعنى زاد عن اللفظ بل استفاض، وبعض الأحاديث أُلّف في شرحها الكتب، قال الإمام أحمد: «أصول الإسلام تدور على ثلاثة أحاديث: الأعمال بالنيّة، ومن أحدث في أمرنا ما ليس منه فهو رد، والحلال بيّن والحرام بيّن»[٣].

ثم إن المساواة مما لا يُحمد عند البلاغيين ولا يُذمّ، فكيف تجتمع له الأحاديث الكثيرة؟ وإنما اختص -عليه الصلاة والسلام- بأعلى منازل البيان، وأرفع مواضع الفصاحة، وأوتي جوامع الكلم.

وقد تابعه العلويّ في جمع هذه الشواهد تحت إيجاز التقدير[٤].

ولعل هذا الاختلاط يجعلنا نستحضر قول السكاكي: «أما الإيجاز والإطناب فلكونهما نسبيّين لا يتيسر الكلام فيهما إلا بترك التحقيق»[٥].

## المطلب الثالث: إيجاز القصر:

ويقع عند ابن الأثير في الضرب الثاني من القسم الثاني من الإيجاز، أي قسم ما لا يُحذف منه شيء[٦]، وإيجاز القصر هو «ما زاد معناه على لفظه، وينقسم إلى قسمين:

---

(١) مروج الذهب ومعادن الجوهر، المسعودي، تحقيق: أسعد داغر، دار الهجرة- قم. ١٤٠٩هـ، (٣/ ١٥٢)،.

(٢) كتاب الصناعتين الكتابة والشعر: أبو هلال العسكري، تحقيق: علي محمد البجاوي، ومحمد أبو الفضل إبـــراهيم، المكتبة العصرية، بيروت، ١٤١٩هـ، ص١٧٩.

(٣) فيض القدير شرح الجامع الصغير، المنوي، (١/ ٣٠).

(٤) راجع الطراز، العلوي، (٢/ ٦٥ وما بعدها).

(٥) مفتاح العلوم، السكاكي، ضبطه وكتب هوامشه وعلق عليه: نعيم زرزور، دار الكتب العلمية، بيروت —لبنـــان، ط٢ ١٤٠٧هـ- ١٩٨٧م، ص٢٧٦.

(٦) انظر: المثل السائر، ابن الأثير، (٢/ ٣٦٧).

أحدهما ما دلّ لفظه على محتملات متعدّدة، وهذا يمكن التعبير عنه بمثل ألفاظه وفي عِدّها، والآخر ما يدلّ لفظه على محتملات متعدّدة، ولا يمكن التعبير عنه بمثل ألفاظه وفي عدها، لا، بل يستحيل ذلك»[(١)].

**الشواهد النبويّة:**

من الضرب الأول الذي يحتمل معانِيَ متعدّدة لكن يمكن التعبير عنها بمثل ألفاظه، حديثه ﷺ الذي سار مثلاً: ((**الخراج بالضمان**))[(٢)]، يقول ابن الأثير: «وذاك أنّ رجلاً اشترى عبدًا، فأقام عنده مدّة، ثم وجَدَ به عيبًا، فخاصم البائعَ إلى النبيّ ﷺ، فردّه عليه، فقال: يا رسول الله، إنّه استعمل غلامي، فقال: (الخراج بالضمان)، أي أن الرجل إذا اشترى عبدًا فاستغلّه ثم وجد به عيبًا دلّسه البائع فله أن يردّه، ويسترجع الثمن جميعه، ولو مات العبد، أو أبَق، أو سرقه سارق، كان في مال المشتري، وضمانه عليه، وإذا كان ضمانه عليه، فخراجه له، أي له ما تحصّل من أجرة عمله»[(٣)].

**الشواهد النثريّة:**

من الشواهد النثريّة في إيجاز القصر ما أتى به ابن الأثير على الضرب الأول أيضًا كما في قول بعض الأعراب في دعائه: (**اللهم هب لي حقَّك، وأرضِ عني خلقَك**).

قال ابن الأثير: «فقال النبي ﷺ: (هذا هو البلاغة)»[(٤)]، فالأعرابي في جملتين فقط جمع كل حاجاته إلى ربه، وما يصلح بينه وبين الناس، فأي إيجاز أكبر من حشد المعاني الكثيرة، في عبارة قصيرة؟

وفي الصناعتين: «فمعاني هذا الكلام أكثر من الفاظه، وإذا أردت أن تعرف صحّة ذلك

---

(١) المثل السائر، ابن الأثير، (٢/ ٣٦٧).

(٢) أخرجه الترمذي في سننه، كتاب أبواب البيوع، باب ما جاء فيمن يشتري العبد ويستغله ثم يجد به عيبا، (٢/ ٥٧٢)، (١٢٨٥)، وقال: حديث حسن صحيح، الجامع الكبير سنن الترمذي، الترمذي، تحقيق: بشار عواد معروف، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ١٩٨٨م.

(٣) المثل السائر، ابن الأثير، (٢/ ٣٨٤).

(٤) لم أجده في كتب الحديث لا بلفظه ولا بمعناه. وهو مشهور في كتب الأدب، في البيان والتبيين (٣/ ١٨١)، وفي العقد الفريد (٤/ ٩)، وفي كتاب الصناعتين (١/ ١٧٨)، وغيرها، ولعل قوله ﷺ: هذا هو البلاغة، وَهْمٌ من ابن الأثير.

فحلّها وابنها بناء آخر؛ فإنّك تجدها تجيء في أضعاف هذه الألفاظ»[١]، ومن هنا يتضح أن رأي العسكري مختلف عن ابن الأثير؛ إذ إنه يرى هذا الشاهد مما لا يمكن التعبير عنه بمثل ألفاظه، أو في عدتها.

أما في الجامع الكبير فقال: «ألا ترى إلى هذه الكلمات وما حوت من المعاني الكثيرة من العفو عن الزلل، والتجاوز عن الذنب، وغير ذلك مما جرى هذا المجرى، وأما إرضاء الخلق فينطوي على أشياء طائلة لا يستغرقها الذكر»[٢].

وقد اكتملت لمجلس النبوّة العديد من الصفات، وتبارى أهل البيان في وصفه، ومن ذلك قولهم عن مجالسيه من أصحابه -رضوان الله عليهم-: «**كانوا إذا خرجوا من عنده لا يتفرقون إلا عن ذَواق**»، فيأتي ابن الأثير بهذا الشاهد على إيجاز القصر، وهو مما زاد المعنى فيه على اللفظ دون حذف أو إضمار، فيدل الكلام على معنيين –وهذا حاصل في الكنايات جميعها- وقد يدلّ على ثلاثة معانٍ، فاللفظ واحد، والمعاني متعدّدة[٣].

وهذا الشاهد يدلّل على معنيين: «أحدهما إطعام الطعام، أي أنهم لا يخرجون من عنده حتى يَطعَموا، والآخر أنهم لا يتفرّقون إلا عن استفادةِ علم وأدبٍ يقوم لأنفسهم مقام الطّعام لأجسامهم»[٤].

ومن إيجاز القصر أيضًا ما يُروى عن معن بن زائدة[٥]، فقد سأله أبو جعفر المنصور، فقال له: «**أيّما أحبّ إليك: دولتنا أم دولة بني أميّة؟، فقال: ذاك إليك!**»، ويستشهد به ابن الأثير على «القسم الآخر من الضرب الثاني في الإيجاز بالقصر، وهو الذي لا يُمكن

---

(١) كتاب الصناعتين، العسكري، ص١٧٨.

(٢) الجامع الكبير، ابن الأثير، ص١٤٤-ص١٤٥.

(٣) انظر: المثل السائر، ابن الأثير، (٢/ ٣١٤).

(٤) المثل السائر، ابن الأثير، (٢/ ٣١٥).

(٥) أَبو الوليد الشيباني معن بن زائدة بن عبد الله بن مطر بن شريك بن الصلب- بضم الصاد وبالباء المعجمة بنقطة واحدة قاسم الصلب- عمرو بن قيس بن شراحيل بن مرة بن همام بن مرة بن ذهل بن شيبان بن ثعلبة بن عكابة بن صعب بن علي بن بكر بن وائل بن قاسط بن هنب بن أفصى بن دعمي بن جديلة بن أسد بن ربيعة بن نزار بن معد بن عدنان. كان معن من صحابة المنصور ببغداد لما بنيت، ثم ولاه اليمن وغير اليمن، وكان سمحًا جوادًا، انظر: تاريخ بغداد وذيوله، الخطيب البغدادي، دار الكتب العلمية – بيروت. ط١، ١٤١٧هـ، ووفيات الأعيان، (٥/ ٢٤٤).

التعبير عن ألفاظه بألفاظ أخرى مثلها، وفي عدّتـــها، وهو أعلى طبقات الإيجاز مكانًا، وأعوَزِهَا إمكانًا، وإذا وُجِد في كلام بعض البلغاء فإنما يوجد شاذًّا نادرًا»[١].

إذ إن قوله: «ذاك إليك، من الإيجاز بالقصر الذي لا يمكن التعبير عنه إلا بألفاظ كثيرة، لأن معنى قوله: ذاك إليك، وهو لفظتان، أنه إن زاد إحسانك عن إحسان بني أميّة، فأنت أحبّ إليّ، وهذه عشرة ألفاظ»[٢].

وفي بعض الروايات يأتي قوله: «ذاك إليك يا أمير المؤمنين، إن زاد برك على برهم كانت دولتك أحب إلي، وإن زاد برهم على برك كانت دولتُهم أحب إلي»[٣]، وعليه فليس في الكلام إيجاز ولا فضل.

وينفي ابن الأثير إمكانية قيام الألفاظ المترادفة كلها مقام بعض، إذ إنه لا يمكن التعبير عن بعض المفردات بلفظ آخر وإن كان مرادفًا، للفروق الخاصة فيما بينها[٤].

وبهذا تنتهي شواهد إيجاز القصر، ويُلاحظ في تقسيمها إلى ضربين شيء من الغموض، إذ لا ينبري ابن الأثير لتوضيح الفرق الدقيق بينهما، وإذا كان يرى الضرب الأول مما يمكن التعبير عنه بمثل ألفاظه، فلِمَ لَمْ يضع ألفاظًا بدلاً من ألفاظ شواهدها؛ ليوضح عدم إمكانية التعبير عنها بمثل ألفاظها، كما صنع حين عالج شواهد جوامع الكلم؟.

ثم إن مما يدعو إلى التعجّب أن يكون قول معن بن زائدة: (ذاك إليك) مما يستحيل أن يُعبّر عن ألفاظه بمثله، في حين يأتي قوله ﷺ (الخراج بالضمان) مما يمكن التعبير عنه بمثل ألفاظه وفي عدتها!.

---

(١) المثل السائر، ابن الأثير، (٢/ ٣٨٥).

(٢) المصدر السابق، (٢/ ٣٨٧).

(٣) العقد الفريد، ابن عبد ربه، (٢/ ٩).

(٤) انظر: المثل السائر، ابن الأثير، (٢/ ٣٨٧-٣٨٨).

## المبحث الرابع: الإطناب:

**الإطناب لغة:**

الطنب: حبل الخباء والسرادق ونحوهما، ويُقال للشمس إذا تقضّبت عند طلوعها: لها أطناب، وهي أشعة تمتد كأنها القضب، وفرس في ظهره طنب أي طول؛ وفرس أطنب إذا كان طويل القرى.

والإطناب: البلاغة في المنطق والوصف، مدحًا كان أو ذمًّا، وأطنب في الكلام: بالغ فيه. والإطناب: المبالغة في مدح أو ذم والإكثار فيه، والمطنب: المداح لكل أحد، قال ابن الأنباري: أطنب في الوصف إذا بالغ واجتهد، وأطنب في عدوه إذا مضى فيه باجتهاد ومبالغة[١]، وعليه فالإطناب يدور حول التمدّد والطول، والمبالغة والتكثير.

**أما في الاصطلاح:**

فهو «زيادة اللفظ على المعنى لفائدة جديدة من غير ترديد»[٢].

والعلماء وأرباب البيان وإن أكثروا من مديح الإيجاز، إلا أنهم لا يحمدونه في جميع الأوقات؛ لأن البلاغة -كما هو معلوم-: مطابقة الكلام لمقتضى الحال، فهذا الجاحظ يقرّر أن الإكثار قد يكون أحمد من الإيجاز، فلكلّ حالٍ مقال، كما يشير إلى أن الإيجاز أسهل من الإطناب؛ لأن من قدر على الكثير فهو على القليل أقدر، ثم يؤكّد على أن المقصد من تقليل الكلام التخفيف، ومن التطويل التعريف، ومن التكرار التوكيد، ومن الإكثار التشديد، ولا يُذَمّ من ذلك إلا ما دعا إلى الملل، وجاوز القدر، وخالف العادة[٣].

كما يقول أيضًا: «وليس بإطالةٍ ما لم يجاوز مقدار الحاجة، ووقف عند منتهى البغية، وإنما الألفاظ على أقدار المعاني، فكثيرها لكثيرها، وقليلها لقليلها، وشريفها لشريفها، وسخيفها لسخيفها، والمعاني المفردة، البائنة بصورها وجهاتها، تحتاج من الألفاظ إلى أقلّ مما تحتاج إليه المعاني المشتركة، والجهات الملتبسة»[٤].

---

(١) انظر: لسان العرب، ابن منظور، (١/ ٥٦٠ وما بعدها).

(٢) معجم البلاغة العربية، د. بدوي طبانة، (١/ ٤٧٤).

(٣) انظر: الرسائل الأدبية، الجاحظ، دار ومكتبة الهلال-بيروت، ط٢، ١٤٢٣هـ، (١/ ٢٩٥ -٢٩٦).

(٤) الحيوان، الجاحظ، (٦/ ٣٢٢).

وبقوله: (وليس بإطالةٍ ما لم يجاوز مقدار الحاجة) كأنه أراد أن يشير للفرق بين الإطناب والتطويل، والعلماء متّفقون على التفريق بينهما، فالأول بلاغة والآخر عيّ، فالتطويل تكثير لا فائدة منه، وكأنك تسلك طريقًا بعيدًا عن مقصدك، جهلاً بالقريب، أما الإطناب فتكثير له فائدة، كسلوك طريق بعيد، له متعة وفيه فائدة[١].

والإطناب في كتب البلاغة يأتي على أشكال متعدّدة، يذكر منها ابن الأثير نوعين، هما: التفسير بعد الإبهام، والتكرير، أما الأول فلا يأتي به في حديثه عن الإطناب، وإنما هو منفرد عنه ومتقدم عليه، يقول عنه: «لا يُعمد إلى استعماله إلا لضرب من المبالغة، فإذا جيء به في الكلام فإنما يُفعل لتفخيم الأمر المبهم وإعظامه؛ لأنه هو الذي يطرق السمع أولاً، فيذهب بالسامع كل مذهب»[٢].

وأما التكرار فيأتي رِدف حديثه عن الإطناب، وتعريفه عند ابن الأثير: «دلالة اللفظ على المعنى مردّدًا»[٣].

ويقسّم ابن الأثير التكرير إلى قسمين: أحدهما ما يوجد في اللفظ والمعنى، والآخر ما يوجد في المعنى دون اللفظ، وكلاهما ينقسم إلى مفيد وغير مفيد[٤].

**الشواهد النبوية:**

أما ونحن نتحدّث عن كلامه –عليه الصلاة والسلام– فلا بدّ أن التكرير تكريرٌ حسن، ومن ذلك أنه صعد المنبر غاضبًا، فقال: ((**إن بني هشام بن المغيرة استأذنوني أن يُنكحوا ابنتهم عليًّا، فلا آذن، ثمّ لا آذن، ثم لا آذن، إلا أن يُطلّق عليّ ابنتي، وينْكح ابنتهم**))[٥].

فالشاهد جاء به ابن الأثير ليوضّح أحد أنواع التكرير، وهو التكرير في اللفظ والمعنى، والذي يقسّمه أيضًا إلى ضربين:

أ- ما دلّ على معنى واحد ويهدف إلى غرضين.

---

(١) انظر: سر الفصاحة، ابن سنان الخفاجي، ص٢١١، وكتاب الصناعتين، أبو هلال العسكري، ص١٩١.

(٢) المثل السائر، ابن الأثير، (٢/ ٢١٩).

(٣) المثل السائر، ابن الأثير، (٣/ ٧).

(٤) المصدر السابق (٣/ ٧ وما بعدها).

(٥) أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب النكاح، باب ذبّ الرجل عن ابنته في الغيرة والإنصاف (٧/ ٣٧)، ٥٢٣٠.

ب- ما دل على معنى واحد ويهدف إلى غرض واحد.

والشاهد على الضّرب الثاني، وهو بالتأكيد تكرير مفيد، إذ إن العناية الشديدة في الحديث كانت منصبّة على المنع، فجاء هذا التكرير أشد وقعًا وأحسن موضعًا من الإيجاز(١).

وقد صدق، فأي محل للإيجاز وعاطفة الأب متّقدة خوفًا على ابنته الطاهرة؟، وما كان لابنة رسول الله ﷺ أن تجتمع بابنة عدو الله تحت سقف واحد!.

ولا يرى السّبكي أن الجملة الثانية مؤكِّدة، «بل هي تأسيس، والتأكيد وقع في تكرار التأسيس، وهذا أبلغ من التأكيد، فإن التأكيد يقرّر إرادة معنى الأول، وعدم التجوّز والعطف يحصل بتكرار الإسناد، وفائدته زيادة تقرير لثبوت النسبة أو طلبها، وفائدة التأكيد تقرير الإخبار بالنسبة»(٢).

وهذا يتناسب مع ما يقوله العسقلانيّ: «وفيه إشارة إلى تأبيد مدة منع الإذن، وكأنه أراد رفع المجاز المحتمِل أن يُحمَل النفي على مدّة بعينها، فقال ثم لا آذن أي لو مضت المدة المفروضة تقديرًا، لا آذن بعدها»(٣).

فلمّا عُلم أن ثمّ تأتي للتراخي، فإنها تناسبت مع تراخي المدة واحتمال سقوط الحكم بالتحريم، وهو حكم خاص به ﷺ، «قال أهل العلم: فيه تحريم أذى النبي –عليه الصلاة والسلام- بكل وجه، وإن كان مما يُباح للرجل في الشرع»(٤).

ويَفْصِل ابن الأثير بين التكرير وغيره، مما قد يُوهم أنه تكرير، ومن ذلك ما جاء في الحديث: ((**الكريم ابن الكريم يوسف بن يعقوب بن إسحاق بن إبراهيم**))(٥)، فيرفض ابن الأثير أن يكون هذا الشاهد من التكرير؛ لأنه بمثابة أن تقول: «الموصوف بكذا وكذا، ابن الموصوف بكذا، أي أنه عريق النسب»(٦)، ثم هو يرمي من يقع منه هذا الخطأ بالجهل العميم

---

(١) انظر: المثل السائر، ابن الأثير، (٣/ ١٤).

(٢) عروس المفتاح، السبكي، (١/ ٣٥٠).

(٣) فتح الباري شرح صحيح البخاري، ابن حجر العسقلاني، (٩/ ٣٢٨).

(٤) شرح صحيح مسلم للقاضي عياض المسمى إكمال المعلم بفوائد مسلم، عياض اليحصبي، تحقيق: يحيى إسماعيل. دار الوفاء للطباعة والنشر والتوزيع، مصر، ط١، ١٤١٩هـ-١٩٩٨م، (٧/ ٤٧٢).

(٥) سبق تخريجه في الصفحة رقم [٥٠].

(٦) المثل السائر، ابن الأثير، (٣/ ٢٦).

والتسرع في الحكم، وعليه فالتكرير لا يكون بالنظر إلى اللفظ فقط.

**الشواهد النّثريّة:**

في مقام الاعتذار يحسن الإطناب، ولا عجب أن ينهل صحابة رسول الله ﷺ من بلاغته وفصاحته، فهذا حاطب بن أبي بلتعة ﷺ، يأكله الندم، فيأتي رسول الله ﷺ متأسّفا نادمًا ففي الحديث: ((**أن النبي ﷺ أمر علي بن أبي طالب والزبير والمقداد ﷺ فقال: اذهبوا إلى روضة خاخ**[(١)]**، فإن بها ظعينة معها كتاب، فأتوني به، قال علي ﷺ: فخرجنا تتعادى بنا خيلنا حتى أتينا الروضة، وإذا فيها الظعينة، فأخذنا الكتاب من عقاصها**[(٢)]**، وأتينا به رسول الله ﷺ، وإذا هو من حاطب بن أبي بلتعة**[(٣)] **إلى ناس من المشركين بمكة يخبرهم ببعض شأن رسول الله ﷺ، فقال له: ما هذا يا حاطب؟، فقال: يا رسول الله، لا تعجل علي، إني كنت امرأ ملصقا في قريش ولم أكن من أنفسهم، وكان من معك من المهاجرين لهم قرابة يحمون بها أموالهم وأهليهم بمكة، فأحببت إذ فاتني ذلك من النسب أن أتخذ عندهم يدا يحمون بها قرابتي، وما فعلت ذلك كفرا، ولا ارتدادا عن ديني، ولا رضا بالكفر بعد الإسلام، فقال رسول الله ﷺ: إنه قد صدقكم**»[(٤)].

---

(١) بعد الألف خاء معجمة: موضع بين الحرمين، ويقال له: روضة خاخ، بقرب حمراء الأسد من المدينة... قالوا: وخاخ مشترك فيه منازل لمحمد بن جعفر بن محمد وعلي بن موسى الرضا وغيرهم من الناس، وقد أكثرت الشعراء من ذكره. شهاب الدين أبو عبد الله. معجم البلدان، الحموي، دار صادر، بيروت. ط٢، ١٩٩٥م، باب الخاء والألف وما يليهما، (٢/ ٢٣٥).

(٢) العَقْصُ: ضَرْب مِنَ الضَّفْر وهو أن يُلْوَى الشَّعر على الرأس، ولهذا تقول النساء: لها عِقْصةٌ، وجمعها: عِقَصٌ وعِقاصٌ وعَقائِصُ، ويُقال: هي التي تتخذ من شَعرها مثل الرُّمَّانة، لسان العرب، ابن منظور، (٧/ ٥٦).

(٣) حاطب بن أَبِي بلتعة واسم أبي بلتعة عمرو بن عمير بن سلمة من بني خالفة، بطن من لخم وقال ابن ماكولا: حاطب بن أَبِي بلتعة بن عمرو عمير بن سلمة بن صعب بن سهل بن العتيك بن سعاد بن راشدة بن جزيلة بن لخم بن عدي، حليف بني أسد، وكنيته أبو عبد اللَّه، وقيل: أبو محمد، وقيل: إنه من مذحج، وهو حليف لبني أسد بن عبد العزى، ثم للزبير بن العوام بن خويلد بْن أسد، وقيل: بل كان مولى لعبيد اللَّه بن حميد بن زهير بن الحارث بن أسد، فكاتبه، فأدى كتابته يَوْم الفتح، وشهد بدرًا، قاله موسى بن عقبة، وابن إِسْحَاق، وشهد الحديبية، وشهد اللَّه تعالى له بالإيمان، أسد الغابة في معرفة الصحابة، عز الدين بن الأثير، تحقيق: علي محمد معوض – عادل أحمد عبد الموجود، دار الكتب العلمية، ط١، ١٤١٥هـ – ١٩٩٤ م، ص٦٥٩.

(٤) أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب تفسير القرآن، باب سورة الممتحنة، (٤/ ٥٩)، (٣٠٠٧).

أراد حاطب ﷺ أن يمدّ له يدًا إلى قريش، ولم يكن منهم، (بل كان حليفًا لـعثمان ﷺ)[١]، وليس له نيّة سوى أن يحمي ماله وولده، فلما وقع الأمر تعاظمه قلبه كما تعاظمه الصحابة –رضوان الله عليهم– حتى كاد عمر أن يهوي عليه بالسيف، لولا أن رسول الله ﷺ منعه[٢].

هذا الخطأ لم يكن سهلاً أبدًا، كذلك الاعتذار منه جاء بليغًا ومكثرًا، على إحدى صور الإطناب التي يشرحها ابن الأثير، فيصنّف الشاهد ضمن القسم الثاني من التكرير، ويوجد في المعنى دون اللفظ، وهذا الشاهد من الضرب المفيد طبعًا، وهو من النوع الأول، والذي فيه يكون التكرير في المعنى دالاً على معنيين مختلفين، ويصفه ابن الأثير بأنه مُشْكل ومُوهِم[٣].

ثم إنه يعيب على من يظن بجهله أن التكرير هنا لا فائدة منه، اعتقادًا منه بأن الكفر والارتداد عن الدين، والرضا بالكفر بعد الإسلام سواء، والأمر ليس كذلك، إذ بين هذه الجمل اختلافات، تجعل ألفاظها محمّلة بمعان مختلفة، فهو في بادئ الأمر ينفي أن يكون باقيًا على الكفر، ثم ينفي أن يكون مرتدّا: أي كفر بعد أن أسلم، ثم ينفي أن يكون مال لجانب الكفار وآثرهم على المسلمين، وإنما جاز التكرير هنا؛ لأنه ﷺ في مقام اعتذار، وأراد تحرير نفسه من وصمة النفاق والكفر[٤]، وفي هذا كبير شاهدٍ على دقّة لمحات ابن الأثير، وتدقيقاته البلاغية، ومحيي الدين درويش ينقل عن ابن الأثير[٥]، والعلوي أيضًا[٦].

---

(١) تفسير القرآن العظيم، ابن كثير، تحقيق: محمد حسين شمس الدين، دار الكتب العلمية، منشورات محمد علي بيضون – بيروت، ط١، ١٤١٩هـ، (٨/ ١١).

(٢) القصة في التفاسير، في تفسير قوله تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ لَا تَتَّخِذُواْ عَدُوِّى وَعَدُوَّكُمْ أَوْلِيَآءَ تُلْقُونَ إِلَيْهِم بِٱلْمَوَدَّةِ وَقَدْ كَفَرُواْ بِمَا جَآءَكُم مِّنَ ٱلْحَقِّ يُخْرِجُونَ ٱلرَّسُولَ وَإِيَّاكُمْ أَن تُؤْمِنُواْ بِٱللَّهِ رَبِّكُمْ إِن كُنتُمْ خَرَجْتُمْ جِهَٰدًا فِى سَبِيلِى وَٱبْتِغَآءَ مَرْضَاتِى تُسِرُّونَ إِلَيْهِم بِٱلْمَوَدَّةِ وَأَنَا۠ أَعْلَمُ بِمَآ أَخْفَيْتُمْ وَمَآ أَعْلَنتُمْ وَمَن يَفْعَلْهُ مِنكُمْ فَقَدْ ضَلَّ سَوَآءَ ٱلسَّبِيلِ ﴿١﴾﴾ آية رقم ١ سورة الممتحنة. وفي كتب الحديث، انظر: على سبيل المثال: شرح صحيح البخاري، ابن بطال، تحقيق: أبو تميم ياسر بن إبراهيم، دار الرشد– الرياض، ط٢، ١٤٢٣هـ، ٢٠٠٣م، (٥/ ١٦١ ما بعدها)، والمنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجاج، النووي، دار إحياء التراث العربي، ط٢، ١٣٩٢م، (١٦/ ٥٥ وما بعدها).

(٣) انظر: المثل السائر، ابن الأثير، (٣/ ٢٩).

(٤) انظر: المصدر السابق، (٣/ ٣١).

(٥) راجع إعراب القرآن وبيانه، محيي الدين بن أحمد مصطفى درويش، ط٤ –١٤١٥هـ، (٥/ ٥٢٢).

(٦) الطراز، العلوي، (٢/ ٩٨).

لقد كان اعتذار حاطب بليغًا على لسانه، وبليغًا في قلبه ﷺ، والمبلّغ من ربه —صلوات الله وسلامه عليه– منع الصحابة أن يمسوه بسوء، وقال عنه: ((صدق، فلا تقولوا له إلا خيرًا))[١]، بل وأكثر من ذلك، فقد وعده بالمغفرة، وفي موضع آخر بالجنّة، ففي الحديث: ((أَنَّ عبدًا لحاطب جاءَ رسول الله ﷺ يشكو حاطبا فقال: يا رسول الله ليدخلنّ حاطب النار، فقال رسول الله ﷺ: (كذبت لا يدخلها، فإنه شهد بدرًا والحديبية) ))[٢].

ومن التكرير المفيد عند ابن الأثير، في اللفظ والمعنى، من الضرب الذي يدل على معنى واحد، شهادة التوحيد، (**لا إله إلا الله وحده لا شريك له**)، قال فيه: «قولنا: (لا إله إلا الله) مثل قولنا: (وحده لا شريك له) وهما في المعنى سواء، وإنما كررنا القول فيه لتقرير المعنى وإثباته؛ وذاك لأن من الناس من يخالف فيه كالنصارى والثنوية»[٣].

وكما يقول أهل العقيدة: «فقوله: (وحده) تأكيد للإثبات، وقوله: (لا شريك له) تأكيد للنفي»[٤]. وقيل: «فوحده لتوكيد الذات، وما بعده لتوكيد الأفعال»[٥].

قال ابن الأثير: «والتكرير في هذا المقام أبلغ من الإيجاز، وأحسن وأشدّ موقعًا»[٦].

وأتوقّف هنا لأتساءل: لم عدّ هذا من التكرار في اللفظ والمعنى؟ فهو في ظنّي يشبه قولهم: (أطعني ولا تعصني) والذي يمثل به على «ما يوجد في المعنى دون اللفظ... فإن الأمر بالطاعة نهي عن المعصية»[٧].

---

(١) أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب الاستئذان، باب من نظر في كتاب من يحذر على المسلمين ليستبين أمره، (٨/ ٥٧)، (٦٢٥٩).

(٢) أخرجه مسلم في صحيحه، كتاب فضائل الصحابة ﷺ، باب من فضائل أهل بدر ﷺ وقصة حاطب بن أبي بلتعة، (٤/ ١٩٤٢)، (٢٤٩٥).

(٣) المثل السائر، ابن الأثير، (٣/ ١٤).

(٤) كتاب التوحيد وقرة عيون الموحدين في تحقيق دعوة الأنبياء والمرسلين، عبد الرحمن بن حسن بن محمد بن عبد الوهاب، تحقيق: بشير محمد عيون، مكتبة المؤيد، الطائف، المملكة العربية السعودية/ مكتبة دار البيان، دمشق، الجمهورية العربية السورية. ط١، ١٤١١هـ-١٩٩٠م، ص١٥.

(٥) نهاية المحتاج إلى شرح المنهاج، ابن شهاب الدين الرملي، دار الفكر، بيروت، ط أخيرة، ١٤٠٤هـ-١٩٨٤م، (١/ ٣٣).

(٦) المثل السائر، ابن الأثير، (٣/ ١٤).

(٧) المصدر السابق، (٣/ ٧).

ومن الإطناب ما يأتي من ضرب التفسير بعد الإبهام، كقولهم: (**هل أدلّك على أكرم النّاس وأفضلهم؟ فلان**)، ويُقرّر ابن الأثير أن هذا أبلغ في الوصف بالكرم والفضل من قولك: هل أدلك على فلان الأفضل والأكرم؟ وما ذاك إلا لأنك جعلته عَلَمًا في الكرم والفضل بإثبات ذكره مجملاً، ثم تفصيله، وكأنك قلت: من أراد رجلاً جامعًا للخصلتين جميعًا فعليه بفلان[1].

(١) المصدر السابق، (٢/ ٢٢٠).

## المبحث الخامس: قضايا متفرقة:

ويتضمّن عددًا من المطالب التي تقصُر عن أن يُفرد كل واحد منها بمبحث خاص، ولا يعني هذا بالضرورة أن ابن الأثير لم يوسعها حقها، لكن قد تكون شواهده من الحديث والنثر قليلة فيها:

### المطلب الأول: في الحكم على المعاني:

يرى ابن الأثير لهذا الفصل فائدة الشمول والإحاطة بأساليب المعاني على اختلاف سُبلها، وتباين مواردها، كما يُقرّر أن الأصل حمل المعنى على الظاهر؛ لأن التأويل يحتاج إلى دليل؛ وذلك لأنه عدول عن ظاهر اللفظ، والمعنى المحمول على الظاهر لا يقع فيه الخلاف، أما المعدول عن الظاهر فباب واسع للخلاف؛ لأن التأويل غير محصور، والعلماء في هذا متفاوتون، وقد يرتفع أحدهم بقَرْع حجته، وقوة عبارته، فيجعل وجهًا ضعيفًا من وجوه التأويل مميزًا! والسيف بضاربه –كما يُقال–[(١)].

كما يُقرّر أن التأويل أخصّ من التفسير، فهو أحد قسميه، لأن التفسير بيان وضع اللفظ حقيقة أو مجازًا، أما التأويل فهو رجوع عن ظاهر اللفظ، فالتأويل إظهارٌ لباطن اللفظ[(٢)].

وهذا الفصل وعيٌ من ابن الأثير «لمنهج الأصوليين والمفسرين في تحليل المعاني والترجيح بينها، إذ عمل على محاكاة طريقتهم، واستطاع من خلال تعدّد الشواهد المتنوعة من قرآن وحديث، وشعر ونثر أن يجعل مبدأ التأويل ليس حكرًا على النصّ الديني، بل ينطبق على النصّ الأدبيّ أيضًا، في وعيٍ مرحليٍّ كافٍ يربط بين القواعد الأصوليّة، –التي تقوم على مرتكزاتٍ بلاغيّة– وبين التأويل والترجيح –الذي لا ينفصل عن التحليل النقديّ البلاغيّ– وبين الأدب»[(٣)].

---

(١) انظر: المثل السائر، ابن الأثير، (١/ ٩٨).

(٢) المثل السائر، ابن الأثير، (١/ ٩٠).

(٣) القرائن البلاغية للترجيح بين التأويلات عند ابن الأثير في كتاب المثل السائر دراسة نقديّة تحليليّة، فايز مد الله الذنيبات، دراسات، العلوم الإنسانية والاجتماعية، مجلد ٤٣ عدد ١، ٢٠١٦عمادة البحث العلمي الجامعة الأردنيّة، ص٧٧.

ثم يقسّم تأويل المعنى إلى ثلاثة أقسام: «إما أن يفهم منه شيء واحد لا يحتمل غيره، وإما أن يفهم منه الشيء وغيره، وتلك الغيرية: إمَّا أن تكون ضدًّا، أو لا تكون ضدًّا»[١].

**الشواهد النبوية:**

من الشواهد النبويّة، ما يُفهم منه الشيء وضدّه كقول النبي ﷺ: ((**صلاةٌ في مسجدي هذا خيرٌ من ألف صلاةٍ في غيره من المساجد إلاّ المسجد الحرام**))[٢]، وكما يقول ابن الأثير: فدلالة اللفظ على المعنى وضده أغرب من الدلالة على المعنى وغيره مما هو ليس بضدّ، ولذا فهو قليل الوقوع جدًّا، وهو من أظرف التأويلات المعنويّة[٣].

والمعنيان حسب تأويله:

«أ- أن المسجد الحرام أفضل من مسجد رسول الله ﷺ.

ب- أن مسجد رسول الله ﷺ أفضل من المسجد الحرام، أي: إن صلاة واحدة فيه لا تفضل ألف صلاة في المسجد الحرام، بل تفضل ما دونها، بخلاف المساجد الباقية، فإن ألف صلاة فيها تقصر عن صلاة واحدة فيه»[٤].

والاختلاف في أفضليّة المسجدين قائم بين أهل العلم، والذين فضلّوا المسجد النبوي على المسجد الحرام، فضلوه على المسجد دون الكعبة.

ومثله أيضًا في الاحتواء على معنيين متضادّين قول النبي ﷺ: ((**من كلام النبوة الأولى إذا لم تستح فاصنع ما شئت**))[٥].

والمعنيان كما يقول ابن الأثير:

«- أحدهما: أن المراد به إذا لم تفعل فعلاً تستحي منه فافعل ما شئت.

- والآخر: أن المراد به إذا لم يكن لك حياء يزعك عن فعل ما يُسْتَحَى منه فافعل ما

---

(١) المثل السائر، ابن الأثير، (١/ ٩١).

(٢) أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب فضل الصلاة في مسجد مكة والمدينة، باب فضل الصلاة في مسجد مكة والمدينة، (٢/ ٦٠)، (١١٩٠).

(٣) انظر: المثل السائر، ابن الأثير، (١/ ٩١).

(٤) المثل السائر، ابن الأثير، (١/ ٩٢).

(٥) أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب أحاديث الأنبياء، باب حديث الغار، (٤/ ١٧٧)، (٣٤٨٣).

شئت، وهذان معنيان ضدَّان، أحدهما مدح، والآخر ذم»[١].

ويأتي هذا النصّ عند القزويني شاهدًا على خروج صيغة الأمر إلى التهديد[٢].

ومنه أيضًا ما رُوي عنه ﷺ حين مر أحدهم بحماره أمامه وهو يصلي: ((**اللهم اقطع أثره**))[٣]، وهو أيضًا من القسم الثالث، غير أنه يحتمل ثلاثة تأويلات: «الأول أنه دعا عليه بالزمانة؛ لأنه إذا زَمَنَ لا يستطيع أن يمشي على الأرض، فينقطع حينئذ أثره، الثاني: أنه دعا عليه بألا يكون له نسل من بعده ولا عقب، الثالث: أنه دعا عليه بألا يكون له أثر من الآثار مطلقًا، وهو ألا يفعل فعلاً يبقى أثره من بعده كائنًا ما كان من عقب أو بناء أو غِراس، أو غير ذلك»[٤].

والتأويل الأول نقله ابن الأثير عن أخيه مجد الدين[٥]، والظاهر أنه هو الأقرب؛ لوجود قرينة، فقد رُوي «عن يزيد بن نمران قال: رأيت رجلا بتبوك مقعدا، فقال: مررت بين يدي النبي ﷺ وأنا على حمار وهو يصلي فقال: اللهم اقطع أثره فما مشيت عليها بعد»[٦].

**الشواهد النثرية:**

تتوزع الشواهد على الأقسام التي وضعها ابن الأثير، ويأتي في طليعتها، ما ورد عن عيسى عليه السلام أنه قال: ((**إذا أردت أن تصلّي فادخل بيتك، وأغلق بابك**))[٧].

وفيه يقول: إن الظاهر هو البيت والباب، لكن من أوّلوه ذهبوا إلى أن يجمع المرء عليه همّ قلبه، ويمتنع من أن يخالط خاطره أمر غير الصلاة، وعليه فالباب يُراد به القلب، والباب

---

(١) المثل السائر، ابن الأثير، (١/ ٩٢).

(٢) الإيضاح في علوم البلاغة، القزويني، (٣/ ٨٤).

(٣) أخرجه أبو داود في سننه، كتاب تفريع أبواب الصفوف، باب ما يقطع الصلاة، (٢/ ٣٤)، (٧٠٥)، وضعف إسناده شعيب الأرنؤوط.

(٤) المثل السائر، ابن الأثير، (١/ ٩٧).

(٥) انظر: جامع الأصول في أحاديث الرسول، مجد الدين بن الأثير، تحقيق: عبد القادر الأرنؤوط، مكتبة الحلواني – مطبعة الملاح – مكتبة دار البيان، ط١، ١٣٩٠هـ- ١٩٦٩م، (٥/ ٥١٦).

(٦) ضعفه الألباني في صحيح وضعيف سنن أبي داود، (١/ ٢)، نسخة الشاملة.

(٧) المثل السائر، ابن الأثير، (١/ ٨٩).

المغلق هو منع الخواطر من الولوج إلى فكره، وهذا يحتاج إلى دليل[١].

أما القسم الذي يحتمل المعنى وغيره مما ليس بضدّ فمنه حديث أنس بن مالك، فقد رُوي عنه ﷺ أنه قال: ((**خدمت رسول الله ﷺ عشر سنين، فلم يقل لشيء فعلته، لم فعلته؟ ولا لشيء لم أفعله، لم لا فعلته؟**))[٢]، قال ابن الأثير: «يحتمل وجهين من التأويل: أحدهما وصف النبي ﷺ بالصبر على خلق من يصحبه، والآخر أنه وصف نفسه بالفطنة والذكاء فيما يقصده من الأعمال، كأنه متفطّن لما في نفس رسول الله ﷺ فيفعله من غير حاجة إلى استئذانه»[٣].

ومنه كذلك قولهم: «**ظفرت الحرورية برجل، فقالوا له: ابرأْ من عليّ وعثمان، فقال: أنا من عليّ، ومن عثمان أبرأ**».

قال ابن الأثير: «يدل على معنيين أحدهما: أنه بريء من عثمان وحده، والآخر أنه بريء منهما جميعًا، والرجل لم يُرد إلا الوجه الأول»[٤].

وعليه أيضًا «**ما يُحكى عن عبد المسيح بن بقيلة لما نزل بهم خالد بن الوليد على الحيرة، وذاك أنه خرج إليه عبد المسيح بن بقيلة، فلما مثل بين يديه قال: أنعم صباحا أيها الملك، فقال له خالد: قد أغنانا الله عن تحيتك هذه بـ(سلام عليكم)، ثم قال له: من أين أقصى أثرك؟ قال: من ظهر أبي، قال: فمن أين خرجت؟، قالت من بطن أمي، قال: فعلام أنت؟ قال: على الأرض، قال: ففيم أنت؟ قال: في ثيابي، قال: ابن كم أنت؟ قال: ابن رجل واحد، قال خالد: ما رأيت كاليوم قط، أنا أسأله عن الشيء وهو ينحو في غيره**».

ويعلق ابن الأثير: «وهذا من توجيه الكلام على نمط حسن، وهو يصلح أن يكون جوابا لخالد عما سأل، ويصلح أن يكون جوابا لغيره مما ذكره عبد المسيح بن بقيلة»[٥].

---

(١) انظر: المصدر السابق، والصفحة.

(٢) أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب الأدب، باب حسن الخلق والسخاء، وما يكره من البخل، (٨/ ١٤)، (٦٠٣٨)، بلفظ: ((خدمت النبي ﷺ عشر سنين، فما قال لي: أف، ولا: لم صنعت؟ ولا: ألا صنعت))،.

(٣) المثل السائر، ابن الأثير، (١/ ٩٧).

(٤) المثل السائر، ابن الأثير، (١/ ٩٧).

(٥) المصدر السابق، (١/ ٩٨).

وقد ورد في التوراة شيء من هذا القسم أيضًا وهو «**ألاَّ يؤكل الجدي بلبن أمه**» وفقًا لما يراه ابن الأثير، فإن هذا التحريم يحتمل وجهين: الأول على ظاهر اللفظ فيكون تحريم الجدي بلبن أمه خاصة، فإن أُكل بلبن غيره جاز، وهذا لا يعمل به أحد من اليهود، والوجه الآخر هو تحريم أكل اللحم باللبن، أيا كان، وهذا المعمول به عندهم، إلا طائفة منهم تُدعى (القرّائين)، فأكلوا لحم الطير باللبن متأولين بأن تحريم اللحم باللبن إنما هو خاص بذوات الألبان، والطير من ذوات البيض(١).

ومن هذا النوع أيضًا ما جاء في الفارسية إذ إنه «**يُحكى عن أفلاطون أنه قال: ترك الدواء دواء**».

ولتأويله وجهان: «فذهب بعض الأطباء أنه أراد أن لطف المزاج انتهى إلى غاية لا يحتمل الدواء، فتركه حينئذ والإضراب عنه دواء، وذهب آخرون إلى أنه أراد بالترك الوضع، أي وضع الدواء على الداء دواء، يشير بذلك إلى حذق الطبيب في أوقات علاجه»(٢).

وقد ورد في هذا الفصل بعض الشواهد من الكناية، أرجأتها لحينها.

ومن الشواهد السابقة وتناول ابن الأثير لها نرى محاولته «تدعيم البلاغة العربية بطرق تحليل الخطاب التي ظلّت حكرًا على المشتغلين بالفقه والتفسير. والبلاغة التحليليّة أو تحليل الخطاب ما هي إلا طرق تتوخّى استخلاص الدلالة الصحيحة للنصّ إذ يتطلّب استخلاصها القرينة المُؤيِّدة»(٣)... «إن أسباب تعدد المعنى من وجهة نظر ابن الأثير تتلخص في أمرين مهمين: أسباب تركيبية مثل: عودة الضمير والتقديم والتأخير، وأسباب دلاليّة مثل المشترك اللغوي والحقيقة والمجاز، أما الأمر الثاني فهو الأسباب البلاغيّة مثل ترك التصريح واللجوء إلى التلميح»(٤).

## المطلب الثاني: في الترجيح بين المعاني:

يأتي عنده هذا المبحث في الفصل الرابع من المقدمة، ويفرّق بينه وبين الترجيح الفقهي

---

(١) المصدر السابق، والصفحة.

(٢) المصدر السابق (١/ ٩٩).

(٣) القرائن البلاغية للترجيح بين التأويلات عند ابن الأثير، فايز ذنيبات، ص٧٩.

(٤) القرائن البلاغية للترجيح بين التأويلات عند ابن الأثير، فايز ذنيبات، ص٧٩.

الذي يرجح بين الأحكام، بينما الترجيح هنا بين جانبي فصاحة وبلاغة في ألفاظ ومعان خطابية، فهو يرجّح بين حقيقة ومجاز، أو بين حقيقتين، أو بين مجازين، والنظر في هذا كله إلى الصنعة الخطابية، وقد يقع الاتفاق بينه وبين صاحب الترجيح الفقهيّ في بعض المواضع، كالترجيح بين عام وخاص.

والترجيح إنما يقع بين معنيين يدل عليهما لفظ واحد، وهذا الترجيح على ثلاثة أقسام: أن يكون اللفظ حقيقة في أحدهما مجازًا في الآخر، أو حقيقة فيهما جميعًا، أو مجازًا فيهما جميعًا[١].

**الشواهد النّبويّة:**

مما وقع على الضرب الذي يأتي فيه الترجيح بين معنيين حقيقيين، قول النبي ﷺ: ((**التمسوا الرزق في خبايا الأرض**))[٢]، ويوجّه ابن الأثير هذين التأويلين، فيقول: «والخبايا جمع خبيّة، وهو كل ما يُخبّأ كائنا ما كان، وهذا يدل على معنيين حقيقيين: أحدهما الكنوز المخبوءة في باطن الأرض، والآخر الحراث والغرس، وجانب الحرث والغراس أرجح، لأن مواضع الكنوز لا تُعلم حتى تلتمس، والنبي ﷺ لا يأمر بذلك، لأنه شيء مجهول غير معلوم، فبقي المراد بخبايا الأرض ما يُحرث ويُغرس»[٣].

والترجيح بين معنيَيْن حقيقيّين، أو معنَيَيْن مجازيّين يحتاج إلى تأمّل ونظر؛ لأن الفرق بين المعنيَيْن المتشابهين غير ظاهر، خلاف الترجيح بين الحقيقة والمجاز، فالفرق بين المعنيَيْن المختلفين ظاهر[٤].

ومما يحتمل تأويلين قول النبي ﷺ: ((**في سائمة الغنم زكاة**))[٥]، ويذكر ابن الأثير أن هناك ترجيحًا يَخْرُج عن مقتضيات المعاني الخطابيّة في البلاغة والفصاحة، وهو ترجيح بين معنيين أحدهما تام والآخر مقدر، والمعنى التام يدل عليه اللفظ، والمقدر لا يدل عليه اللفظ،

---

(١) المثل السائر، ابن الأثير، (١/ ١٠٥-١٠٦).

(٢) ضعفه الألباني في ضعيف الجامع الصغير وزيادته، (١/ ١٦١)، (١١٥٠).

(٣) المثل السائر، ابن الأثير، (١/ ١٠٨).

(٤) انظر: المصدر السابق، (١/ ١٠٦).

(٥) أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب الزكاة، باب زكاة الغنم، (٢/ ١١٨)، (١٤٥٤) بلفظ: ((وفي صدقة الغنم في سائمتها إذا كانت أربعين إلى عشرين ومائة شاة)).

وإنما يُستدل عليه بقرينة أخرى تكون من توابعه وقد لا تكون من توابعه، أو ترجيح بين معنيين أحدهما مناسب لمعنى سبقه أو تأخر عنه، أو يُنظر في الترجيح لشيء خارج عن اللفظ[١]، ومن النوع الأول جاء هذا الشاهد، ويستخرج ابن الأثير منه معنيين، «أحدهما تامّ، ويدل على وجوب الزكاة في السائمة فقط، والآخر مقدّر، ويدل على سقوط الزكاة عن المعلوفة، وهو ليس مفهومًا من نفس اللفظ، بل من قرينة أخرى كالتابعة له، فإنه لما خُصّت السائمة بالذكر، عُلم من مفهوم ذلك أن المعلوفة لا زكاة فيها»[٢].

وفي شرح الموطأ: «والسائمة هي الراعية ويحتمل أن يكون إنما قصد إلى ذكر السائمة؛ لأنها هي عامة الغنم ولا تكاد أن تكون فيها غير سائمة؛ ولذلك ذكر السائمة في الغنم ولم يذكرها في الإبل والبقر، ويحتمل أن يذكر ذلك ﷺ في كتابه لينص على السائمة ويكلف المجتهد الاجتهاد في إلحاق المعلوفة بها، فيحصل له أجر المجتهدين»[٣].

وهذا الفصل على صلة بسابقه، فإذا كان الأول يتناول تعدد التأويل، فهذا يتناول توجيه التأويلات، وشيئًا من طرق الترجيح فيما بينها، والذي يحاول ابن الأثير أن يكسوه رداء بلاغيًّا، وإلا فهو من اهتمام الأصوليّين.

## المطلب الثالث: في الالتفات:

يأتي الالتفات في النوع الرابع من الصناعة المعنوية، ويعتني به ابن الأثير كسائر المهتمين بعلم البلاغة، فيجعله «خلاصة علم البيان التي حولها يدندن، وإليها تستند البلاغة وعنها يُعنعن»[٤].

والالتفات لغة من لَفَتَ، يُقال: «لَفَتَ وجهه عن القوم: صرفه، والتفت التفاتا، والتلفت أكثر منه، وتلفت إلى الشيء والتفت إليه»[٥]، أما في الاصطلاح فقد اختلف تعريفه؛ لاختلاف العلماء فيه.

---

(١) انظر: المثل السائر، ابن الأثير، (١/ ١٠٩-١١٠).

(٢) المثل السائر، ابن الأثير، (١/ ١١٠).

(٣) المنتقى شرح موطأ مالك، الباجي الأندلسي، (٢/ ١٣١).

(٤) المثل السائر، ابن الأثير، (٢/ ١٨١).

(٥) لسان العرب، ابن منظور، (٢/ ٨٤).

وقد عُرف الالتفات أسلوبًا بلاغيًّا منذ الجاهليّة، لكنّ أول من أطلق عليه هذا الاسم هو الأصمعي –وإن لم يعرّفه–، وسبقه عدد من اللغويين بدراسته في مؤلفاتهم، لكن دون أن يُسمّوه، كأبي عبيدة في مجاز القرآن، والفراء في معاني القرآن، والمبرّد في الكامل، وغيرهم، وقد حصل منهم الاقتصار على نوع واحد من أنواع الالتفات، أو إدخال غيره من الأساليب معه، وقد كانوا يُطلقون عليه: الرجوع، أو التحوّل، أو التَّرك، ولم يتعمقوا في دراسته، وعلى يد الزمخشريّ بدأ التأصيل النظري للالتفات، وإليه يرجع الفضل في الكشف عن القيمة الفنية له(١).

وإذا كان الالتفات عند العلماء قد استقرّ على ستة أقسام، وهي في مجال الضمائر، الالتفات من الخطاب إلى الغيبة، ومن الغيبة إلى الخطاب، ومن التكلم إلى الخطاب، ومن الخطاب إلى التكلم، ومن الغيبة إلى التكلم، ومن التكلم إلى الغيبة، فإن الالتفات عند ابن الأثير على ثلاثة أقسام: الأول والثاني في مجال الضمائر، وهما الالتفات من الغيبة إلى الخطاب ومن الخطاب إلى الغيبة، والثالث في مجال الصيغ، وهو الرجوع عن الفعل المستقبل إلى فعل الأمر، وعن الماضي إلى الأمر، والإخبار عن الفعل الماضي بالمستقبل، وعن المستقبل بالماضي، وهذا الاتجاه الذي ذهب إليه لم يُكتب له الرواج في مسيرة البحث البلاغيّ(٢).

**الشواهد:**

لا يتضمن حديث ابن الأثير عن الالتفات شاهدًا نبويًّا، وفيه فقط شاهد نثريّ واحد، هو قول الزبير بن العوّام ﷺ في غزوةِ بَدْر، فإنه قال: «**لقيتُ عبيدَةَ بن سعيد بنِ العاص، وهو على فرس، وعليه لأمةٌ كاملة، لا يُرَى منه إلا عيْنَاه، وهو يقول: أنا أبو ذاتِ الكُؤُوس، وفي يدي عَنَزة، فأطعَنُ بها في عينِه فوقَع، وأطأُ برجلي على خدِّه، حتى خرجتِ العنَزَة متعقّفَة**»، فيأتي الشاهد على أحد أضربِ الالتفات، وهو الإخبار عن ماضٍ بمستقبلٍ،

(١) انظر: أسلوب الالتفات في القرآن الكريم وجهود أشهر اللغويين والنحاة في دراسته، د. عدنان عبد الكريم خليفات، مجلة البحوث والدراسات في الآداب والعلوم والتربية، مجلة نصف سنوية تصدر عن كلية المعلمين في محافظة جدة، العدد الرابع–السنة الثانية/ ربيع الآخر ١٤٢٦هـ–٢٠٠٥م، ص٥٠، ٥٣، ٦٠.

(٢) أسلوب الالتفات في البلاغة القرآنية، د. حسن طبل، دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة ١٤٣١هـ–٢٠١٠م، ص٢٦وما بعدها.

ويصوّر لنا الالتفات في صورة فنّية حاضرة منطلقة من حسه البلاغيّ، تتمثّل في إنسان يلتفت يمينًا وشمالا، يقبل بوجهه تارة كذا وتارة كذا(١).

«فقوله: (فأطعن بها في عينه، وأطأُ برجلي)، معدولٌ به عن لفظ الماضي إلى المستقبل، ليُمثّل للسامع الصورة التي فعل فيها ما فعل من الإقدام والجراءة على قتل ذلك الفارس المتَلَثّم، ألا ترى أنه قال أولا: (لقيت عُبَيدة) بلفظ الماضي، ثم قال بعد ذلك: (فأطعن بها في عينه)، ولو عطَفَ كلامه على أوله لقال: فطعنتُ بها في عينه؟»(٢).

إن هذا العدول عن الماضي إلى المستقبل قدَحَ في ذهن السامع صورة حيّة، تجعله كأنه يرى مشهد الإقدام والجراءة وتفاصيل قتل ذلك الفارس(٣).

يقول محمد أبو موسى: «والفعل المضارع يدلّ على الحال أي على وقوع الحدث الآن، وهذه دلالته الأصليّة، ومن هنا كانت صيغته أقدر على تصوير الأحداث؛ لأنها تحضر مشهد حدوثها، وكأن العين تراها وهي تقع، ولهذا الفعل مواقع جاذبة في كثير من الأساليب حين يقصد به إلى ذلك، وترى المتكلمين من ذوي الخبرة بأسرار الكلمات يعبّرون به عن الأحداث الهامة التي يريدون إبرازها وتقريرها في خيال السامع»(٤).

ثمّ إن ابن الأثير يعترض على ما يراه الزمخشريّ من أن غرض الالتفات تطرية نشاط السامع، وإيقاظ الإصغاء لديه؛ لأن هذا معناه أن السامع ملّ، ولو كان الكلام حسنًا ما ملّه، ويرى أنه لو سلّم بما قاله، فإن هذا الملل سيقع في الكلام الطويل، والالتفات يأتي في القصير كما يأتي في الطويل(٥).

ويدافع صاحب الفلك الدائر، وصاحب الطراز عن الزمخشري، فيقرر الأول أن الملل إنما يكون للأشياء الحسنة، «ولأن الأشياء الكريهة المملولة لا يقال لها مللتها، ألا تراهم يستقبحون قول من يقول: قد ملّ المحبوس من الحبس، والمضروب من الضرب؟، فالذي

(١) انظر: المثل السائر، ابن الأثير، (٢/ ١٨١).
(٢) المثل السائر، ابن الأثير، (٢/ ١٩٤-١٩٥).
(٣) انظر: إعراب القرآن وبيانه، محيي الدين درويش، (٢/ ٥٣١).
(٤) خصائص التراكيب، د. محمد أبو موسى، ص٢٦٥.
(٥) انظر: المثل السائر، ابن الأثير، (٢/ ١٨٢).

ذكره المصنف عكس الصحيح»[١].

أما الآخر فيقول: «فإن الزمخشريّ لم يشترط التطويل في حسن الالتفات، فينتقض بما ذكرته، وإنما أراد تحصيل الإيقاظ وازدياد النشاط بذكر الالتفات، وهذا حاصل في الكلام سواء كان طويلاً أو قصيرًا»[٢].

ويرى نزيه فراج أن الزمخشري بريء من القول بلزوم التقديم للاختصاص، وإنما جعل التقديم يُفيد الاختصاص، غالبًا لا لازمًا، وإنما يكون التقديم للأهمية فيسكت حينها عن ذكر دلالة الاختصاص[٣].

والحق أن ابن الأثير نفسه في الجامع الكبير ينقل كلام الزمخشري في الغرض من الالتفات دون أن يعترض عليه، أو ينسبه إليه[٤].

ومناهضة ابن الأثير لرأي الزمخشري تنبع من فهمه ونظرته لدقائق النصوص، وتفحصها لاستكناه أسرارها البيانية الخفيّة، ولعل الصواب فيما انتهى إليه المتأخرون، حين أثبتوا للالتفات فوائد عامة، وأخرى خاصّة، فالنكت البلاغيّة لا تتزاحم –كما يقولون–.

أما العامة فهي التي ذكرها الزمخشري وغيره، وأما الخاصة فهي التي فطن لها ابن الأثير، وتُعرف من مواضعها الخفيّة حسب مواقع الكلام، وتَكشف بُغية المتكلم: كقصد تعظيم شأن المخاطب، أو المبالغة، أو الاهتمام... إلى غيرها[٥].

وقد احتفى ابن الأثير بالالتفات، وجعله في منـــزلة عليّة؛ لأن العدول عن صيغة من الألفاظ إلى صيغة أخرى لا يأتي اعتباطًا، بل يكون لمزيّة خاصة، والعارف بأسرار البلاغة والفصاحة وحده من يتوخّاه في كلامه، ولا يقدر عليه أي أحد لعمق إشكاله، ودقته وغموضه[٦].

---

(١) الفلك الدائر على المثل السائر، ابن أبي الحديد، ص٢٢٥.

(٢) الطراز، العلوي، (٢/ ٧٢).

(٣) انظر: من مباحث البلاغة والنقد بين ابن الأثير والعلوي، د. نزيه عبـــد الحميـــد فـــراج، مكتبـــة وهبـــة، ط١ ١٤١٧هـ_١٩٩٧م، ص٢٧-٢٨.

(٤) انظر: الجامع الكبير، ابن الأثير، ص٩٨.

(٥) انظر: أساليب بلاغية، د. أحمد مطلوب، وكالة المطبوعات-الكويت، ط١ ١٩٨٠م، ص٢٧٦ وما بعدها.

(٦) انظر: المثل السائر، ابن الأثير، (٢/ ١٩٣-١٩٤).

## المطلب الرابع: توكيد الضميرين:

يأتي هذا الفصل في النوع الخامس من الصناعة المعنويّة، ويفتتحه بالتفريق بين طريقة تناوله له وطريقة النحويين؛ فهو سيتناول ما به من فصاحة وبلاغة، والنحويون –كما يقول– لا يتعرّضون لذلك، ويكتفون بعدد الضمائر، والمنفصل منها كذا، والمتصل كذا[١]، وقد أجحف بحق النحاة.

ويوضح مقصده بتوكيد الضميرين بتقسيمه إلى ثلاثة أشكال:

١- توكيد المتصل بالمنفصل.

٢- توكيد المنفصل بمنفصل.

٣- توكيد المتصل بمتصل، وإنما يُؤتى بالتوكيد للمبالغة، وتختلف أهميته حسب المعنى، فإن كان ثابتًا ومعلومًا، فالتوكيد بالخيار، وإن كان فيه شكّ فالأولى التوكيد لتقريره وإثباته[٢].

**الشواهد:**

لا يوجد شاهد نبويّ، ويوجد شاهد نثريّ واحد، جاء في كتاب الأغاني لأبي الفرج أن عمرو بن ربيعة[٣]، قال لزياد بن الهبولة[٤]: «**يا خير الفتيان، اردد علي ما أخذته من إبلي، فردها عليه، وفيها فحلها، فنازعه الفحل إلى الإبل، فصرعه عمرو، فقال له زياد: لو صرعتم يا بني شيبان الرجال كما تصرعون الإبل لكنتم أنتم أنتم، فقال عمرو له: لقد أعطيت قليلاً، وسمت جليلاً، وجررت على نفسك ويلاً طويلاً**»، وهذا الشاهد من النوع الثالث من أنواع التوكيد –حسب تقسيم ابن الأثير– وهو توكيد المنفصل بالمنفصِل، (أنتم أنتم)، فأنتم الثانية جاءت في معرض التخصيص، كأنه بعد أن وصفهم بالشجاعة وشدّة

---

(١) انظر: المصدر السابق، (٢/ ٢٠٣).

(٢) انظر: المصدر السابق والصفحة.

(٣) عمرو بن ربيعة بن كعب التميمي السعدي، أبوبيهس: شاعر، من المعمرين الفرسان في الجاهلية. قيل: أدرك الإسلام، وأمر بهدم البيت الذي كانت تعظمه ربيعة في الجاهلية. لقب (المستوغر) لقوله يصف فرسا عرقت: (ينشّ الماء في الربلات منها***نشيش الرضف في اللبن الوغير). الأعلام، الزركلي. (٥/ ٧٧).

(٤) زياد بن الهبولة ملك الشام، وكان من سليح بن حلوان بن عمران بن الحاف بن قضاعة. المفصل في تاريخ العرب قبل الإسلام. د. جواد علي، (٦/ ١٣)، دار الساقي، ط٤، ١٤٢٢هـ/ ٢٠٠١م.

البأس، عاد فخصهم بهذه الصفات دون غيرهم! ولو أنه امتدحهم بأي وصف آخر ما بلغ هذه الكلمة إيجازًا وقوة وبيانًا[١].

## المطلب الخامس: عطف المظهر على ضميره، والإفصاح به بعده:

يقع في النوع السادس من فصول الصناعة المعنوية، ويذكر ابن الأثير أن هذا العطف لا يأتي إلا لفائدة، فإن لم يكن ثمّة فائدة فإنه لا يحسن الإظهار بعد الإضمار، وهذا الفائدة تدور غالبًا بين التعظيم، أو الاهتمام، والشواهد عنده محدودة، والذي يخصّ البحث منها شاهد واحد، وهو قول أحدهم: «**ولما تلاقينا وبنو تميم أقبلوا نحونا يركضون، فرأينا منهم أسودا ثكلا تسابق الأسنة إلى الورود، ولا ترتد على أعقابها إذا ارتدت أمثالها من الأسود، وتناجد بنو تميم علينا بحملة، فلذنا بالفرار، واستبقنا إلى تولية الأدبار**».

قال فيه: «فإنه إنّما قيل: وتناجد بنو تميم، مصرّحًا باسمهم، ولم يقل: وتناجدُوا كما قيل: أقبلوا؛ للدلالة على التعجّب من إقدامهم عند الحملة، وثباتهم عند الصّدمة، لا سيما وقد أردفَ ذلك بقوله: (لُذنا بالفرار، واستبقنا إلى تولية الأدبار)، كأنه قال: وتناجد أولئك الفرسان المشاهير، والكماة المناكير، وحملوا علينا حملة واحدة، فولّينا مدبرين منهزمين»[٢].

وفائدة هذا كما قال ابن الأثير: «تعظيم شأن الأمر الذي أُظهر عنده الاسم المضمر أولاً»[٣].

## المطلب السادس: في التقديم والتأخير:

يقسّمه ابن الأثير إلى ضربين، الضرب الأول يختص بدلالة الألفاظ على المعاني، ولو أُخّر المقدّم أو قُدّم المؤخّر لتغيّر المعنى، وينقسم إلى قسمين:

أحدهما: ما يكون التقديم فيه هو الأبلغ، كتقديم المفعول على الفعل، والخبر على المبتدأ، والظرف أو الحال أو الاستثناء على العامل.

والآخر: ما يكون التأخير فيه هو الأبلغ، وهذا ما يُطلق عليه اسم المعاظلة المعنويّة، أما الضرب الثاني فيختص بدرجة التقدّم في الذكر لاختصاصه بما يُوجب له ذلك، ويصفه بأنه

---

(١) انظر: المثل السائر، ابن الأثير، (٢/ ٢٠٩).

(٢) المصدر السابق (٢/ ٢١٤).

(٣) المصدر السابق (٢/ ٢١٣).

لا يحصره حدّ[١].

وعلى هذا النوع يأتي **شاهد نبويّ** واحد، وهو قول النبي ﷺ: ((**هو الطهور ماؤه، الحلّ ميتته**))[٢].

ويستشهد به ابن الأثير على الضرب الأول، وهو المختصّ بدلالة الألفاظ على المعاني، ولو أُخّر المقدّم أو قُدّم المؤخر لتغيّر المعنى، وهذا الشاهد جاء على النوع الأول منه: وهو ما كان التقديم فيه أبلغ، «وتقدير الكلام: هو الذي ماؤه طَهور، ومَيتَتُه حلّ؛ لأن الألف واللام ها هنا بمعنى الذي»[٣].

والغرض البياني من التقديم والتأخير يرجعه ابن الأثير إلى وجهين: «أحدهما الاختصاص، والآخر: مراعاة نظم الكلام، وذاك أن يكون نظمه لا يحسُن إلا بالتقديم، وإذا أُخّر المقدّم ذهب ذلك الحُسن، وهذا الوجه أبلغ وأوكدُ من الاختصاص»[٤].

والاختصاص هنا ينـــزع إلى المبالغة، فهو من قصر الصّفة على الموصوف؛ وقصر الصفة على الموصوف يعني ألا تجاوز الصفة ذلك الموصوف إلى موصوف آخر، في حين يجوز أن يكون للموصوف صفات أخر، وإذ إن صفة الطهوريّة ليست خاصّة بماء البحر فإن هذا القصر ادّعائي ويُقصد به المبالغة لعدم الاعتداد بغيره، ويُمكن أن يُعدّ من قبيل قصر القلب؛ لأن السائل كان في اعتقاده أن الوضوء بماء البحر غير جائز؛ فأثبت الرسول ﷺ هذه الطهورية وهذا الجواز بعكس ما في قلبه، كما يجوز أيضًا أن يُعدّ قصر تعيين، على اعتبار أن السائل كان متردّدًا بين الجواز وعدمه، والقول في: (الحل ميتته) مثله، وفُصِل بين الجملتين، و لم تُوصلا بعاطف؛ لما بينهما من الاتّصال والمماسّة في الحكم[٥].

---

(١) انظر: المثل السائر، ابن الأثير، (٢/ ٢٣٩ وما بعدها).

(٢) أخرجه ابن ماجه في سننه، كتاب الطهارة وسننها، باب الوضوء بماء البحر، (١/ ١٦٣)، (٣٨٧)، قال الألبـــاني: صحيح لغيره، سنن ابن ماجه، تحقيق: شعيب الأرنؤوط – عادل مرشد – محمد كامل قره بللي – عبد اللطيـــف حرز الله، دار الرسالة العلمية، ط١، ١٤٣٠ه-٢٠٠٩م.

(٣) المثل السائر، ابن الأثير، (٢/ ٢٤٥).

(٤) المثل السائر، ابن الأثير، (٢/ ٢٤٠).

(٥) انظر: شرح سنن أبي داود، العيني، حققه: أبو المنذر خالد بن إبراهيم المصريّ. مكتبة الرشـــد-الريـــاض. ، ط١، ١٤٢٠هـ-١٩٩٩م، (١/ ٢٣٢).

وفي الحديث وجه آخر من البلاغة، فلو أن الرسول ﷺ أجاب السائل بنعم، واكتفى بهذا، لأفاد اختصاص الحكم بحال الضرورة، لمن عزّ عليه الماء، فعدل –عليه الصلاة والسلام– عن هذه الإجابة إلى إجابة أخرى، يحصل بها إطلاق الجواز، ثم إنه قدّم (الطهور) على الماء؛ لأنها محل السؤال والعناية والاهتمام(١).

ثم إنه إذ عرف اشتباه الأمر على السائل في طهارة ماء البحر، أشفق عليه ﷺ من أن يشتبه عليه حكم الميتة في البحر، فأجابه وإن لم يسأل، استكمالاً للفائدة(٢)، وهذا ما يسميه ابن أبي الإصبع: (التلفيف)، وفيه يعبّر المتكلم عن معنى أراده أو سُئل عنه فيلفّ معه معنى آخر ملازمًا للمعنى الأول(٣).

أو كما يقول درويش بأنه: «إخراج الكلم مخرج التعليم بحكم أو أدب لم يرد المتكلم ذكره وانما قصد ذكر حكم خاص داخل في عموم الحكم المذكور الذي صرح بتعليمه، وهذا التعريف المطول نعتقد أنه يحتاج إلى بيان وهو أن يسأل السائل عن حكم هو نوع من أنواع جنس تدعو الحاجة إلى بيانها كلها أو أكثرها، فيعدل المسؤول عن الجواب الخاص عما سئل عنه من تبيين ذلك النوع ويجيب بجواب عام يتضمن الإبانة على الحكم المسؤول عنه وعن غيره بدعاء الحاجة إلى بيانه»(٤).

## المطلب السابع: في الحروف العاطفة والجارة:

يصف ابن الأثير هذا الفصل بأنه يتسم بالدّقة واللطافة، وعلى انتشار الحديث عنه في كتب اللغة إلا أن له في المعاني لمحاتٍ يزعم أنه لم يتنبه لها أحد قبله، والحقيقة أن سيبويه قد تكلم عن هذه المعاني(٥).

---

(١) انظر: الشافي في شرح مسند الإمام الشافعي، مجد الدين بن الأثير، تحقيق: أحمد بن سليمان–أبي تميم ياسر بن إبراهيم، مكتبة الرشد–الرياض–المملكة العربية السعودية. الطبعة الأولى ١٤٢٦هـ–٢٠٠٥م، (١/ ٤٦–٦٥).

(٢) تنوير الحوالك شرح موطأ مالك، جلال الدين السيوطي، المكتبة التجارية الكبرى – مصر. م١٣٨٩ – ١٩٦٩هـ، (١/ ١٣٥).

(٣) انظر: تحرير التحبير في صناعة الشعر والنثر وبيان إعجاز القرآن، ابن أبي الإصبع، تقديم وتحقيق: د. حفني محمد شرف، الجمهورية العربية المتحدة– المجلس الأعلى للشؤون الإسلاميّة– لجنة إحياء التراث الإسلاميّ، ص٣٤٣.

(٤) إعراب القرآن وبيانه، محيي الدين درويش، ط٤ــ ١٤١٥هـ، ص١٧٧.

(٥) انظر: على سبيل المثال كلامه عن حرف الفاء، الكتاب، سيبويه، تحقيق: عبد السلام هارون. مكتبة الخانجي،

ويستعرض ابن الأثير الشواهد ويناقش ويوازن، والذي يعني هذا البحث منها هو شاهد نثريّ واحد جاء على الجرّ، وهو قولهم: «**أنت على ضلالك القديم كما أعهدك**» ويستشهد به على أن كثيرًا من الناس تختلط عليهم معاني الحروف، مما يجعلهم يضعون (على) موضع (في)، جهلاً منهم بدقائق الفروق بين الحروف[١].

ولأن (على) للاستعلاء، و(في) للوعاء، فإنه لا يُعدل عن الأولَى في استعمالهما إلا لغرض بلاغيّ مقصود، فهو -وإن جاز- إلا أنه خلاف الأَولى[٢].

وعقد ابن الأثير مقارنته بشاهد من القرآن الكريم بيّن فيه سلامة وضع كل حرف حسب معناه وهو قوله تعالى: ﴿قُلْ مَن يَرْزُقُكُم مِّنَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ ۖ قُلِ ٱللَّهُ ۖ وَإِنَّآ أَوْ إِيَّاكُمْ لَعَلَىٰ هُدًى أَوْ فِى ضَلَٰلٍ مُّبِينٍ ﴿٢٤﴾﴾[٣].

فيقول: «ألا ترى إلى بداعة هذا المعنى المقصود لمخالفة حرفي الجر ها هنا، فإنه إنما خولف بينهما في الدخول على الحق والباطل؛ لأن صاحب الحق كأنه مستعلٍ على فرس جواد يركض به حيث شاء، وصاحب الباطل كأنه منغمس في ظلام منخفض فيه: لا يدري أين يتوجه، وهذا معنى دقيق، قلما يراعى مثله في الكلام»[٤].

والزمخشري قد تحدّث عن معنى (على) في تفسيره للآية، إلا أن ابن الأثير كان أوفى في الشرح والتمثيل[٥].

---

القاهرة. ط٣ ١٤٠٨هـ-١٩٨٨م، (٣/ ٤١)، ولمزيد من التفصيل: النحو والنحاة عند ابن الأثير في المثل السائر، أحمد سليمان ياقوت، ط١ ١٩٨٩، دار المعرفة الجامعية- إسكندرية، ص١٧ وما بعدها.

(١) انظر: المثل السائر، ابن الأثير، (٢/ ٢٥٩).

(٢) انظر: المثل السائر، ابن الأثير، (٢/ ٢٦٣-٢٦٤).

(٣) آية ٢٤ سبأ.

(٤) المثل السائر، ابن الأثير، (٢/ ٢٦٤).

(٥) انظر: الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل، جار الله الزمخشري، دار الكتاب العربي – بيروت. ط٣. ١٤٠٧ هـ، (١/ ٤٤).

# الفصل الثاني

## الصورة الفنية في الشاهد النبويّ والنثريّ

ويشتمل على ما يلي:

**المبحث الأول: التشبيه.**

**المبحث الثاني: الاستعارة.**

**المبحث الثالث: الكناية والتعريض.**

**المبحث الرابع: المجاز.**

## توطئة:

مفردات هذ الفصل هي ما يُطلق عليه: علم البيان، وتندرج عند ابن الأثير تحت باب الصناعة المعنويّة؛ لأنه يجري على نهج القدماء في إطلاق هذه اللفظة –أعني البيان– على علوم البلاغة وما يتصل بها، وهو يبدأ بالاستعارة فالتشبيه، على التوالي، ثم تأتي الكناية والتعريض بعد عدد من العناوين الأخرى، وبعض مباحث هذا الفصل من الحقيقة، وبعضها من المجاز.

**الحقيقة لغةً:**

الحقيقة لغةً تدور حول الوجوب واليقين، وهي نقيض الباطل، قال الخليل: «الحقُّ نقيض الباطل، حقَّ الشيْء يَحِقُّ حَقًّا أي وَجَبَ وُجُوبًا، وتقول: يحِقُّ عليكَ أنّ تفعَلَ كذا، وأنتَ حقيقٌ على أن تفعَلَه... والحقيقة: ما يصيرُ إليه حقُّ الأمر ووجوبه، وبلغْتُ حقيقةَ هذا: أي يقين شأنه»[(١)].

**الحقيقة في الاصطلاح:**

الحقيقة في الاصطلاح: «كل كلمة أريد بها ما وضعت له فهي حقيقة»[(٢)].

**المجاز لغة:**

المجاز لغة: «جوز: جَوزُ كل شيءٍ: وسطه... جُزتُ الطَّريق جَوازًا ومَجازًا وجُؤُوزًا، والمَجاز: المصدرُ والموضعُ، والمجازةُ أيضًا، وجاوزته جِوازًا في معنى: جُزته»[(٣)]، كما تدل هذه المادة على النفاذ «وأجزته: خلفته وقطعته، وأجزته: أنقذته»[(٤)]، وزاد الجوهري قوله: «وتَجَوَّزَ في صلاته، أي خَفَّفَ، وتَجَوَّزَ في كلامه، أي تكلَّمَ بالمجاز»[(٥)].

---

(١) كتاب العين، (٣/ ٦).

(٢) الكليات معجم في المصطلحات والفروق اللغوية، أبو البقاء الكفوي، تحقيق: عدنان درويش – محمد المصري. مؤسسة الرسالة – بيروت، ص٣٦١.

(٣) كتاب العين، الخليل (٦/ ١٦٤-١٦٥).

(٤) تهذيب اللغة، الأزهري، (١١/ ١٠٢).

(٥) الصحاح، (٣/ ٨٧١).

**المجاز في الاصطلاح:**

وفي الاصطلاح: «هو اسم لما أريد به غير موضوعه لاتصال بينهما»[١].

وعند ابن الأثير لا تخرج الحقيقة عن التعريف السابق، فهي: «اللفظ الدال على موضوعه الأصلي»[٢]، والمجاز كذلك: «ما أريد به غير المعنى الموضوع له في أصل اللغة»[٣]، ثم لا يفوته أن يربطه بالمعنى اللغوي، ليوضح الصلة بينهما.

ويُلاحظ أن مصطلح المجاز عند ابن الأثير يتّسع ليشمل دائرة علم البيان كلها، فهو لفظ عام يدخل تحته التشبيه، والاستعارة، والكناية، كما يدخل ضمنه التوسّع الذي يظهر من شواهده أنه يعني به ما عُرف بالمجاز المرسل، والمجاز العقلي.

إن ابن الأثير بهذا -وإن عُدّ من المتأخرين- يبدو لصيقًا بالقدماء بتوسيعه مسمّى المجاز، وإن لم يكن كأبي عبيدة مثلاً في عدّه المجاز «يترادف بشكل عام مع طرق التعبير ومسالكه المختلفة، بكل ما يمكن أن يندرج تحت هذه الطرق أو المسالك من تجوّز لغويّ»[٤]، إلا أنه يشبه الشريف الرضيّ في عد كل صورة فنيّة مجازًا.

ووفقًا لما يقول رجاء عيد: «لم يتوقف أحد ليبحث فنّيًّا الدلالة الجمالية للتعبير المجازيّ، واستقرّت في الأذهان الجملة المبتورة (المجاز أبلغ من الحقيقة)، ولم يتوقف أحد ليسأل مدى صحتها»[٥]، لكن الواضح أن ابن الأثير قد توقّف عندها وتساءل؛ مما دفعه ليقرّر أن الحقيقة هي الأصل، والمجاز فرع عنه، ولا يُعدل عن الأصل إلى الفرع إلا لغرض وفائدة، فإذا انتفت المزية فالأصل أولى بالاستعمال[٦].

فابن الأثير وقف موقفًا مميزًا بين البلاغيين الذين يفضلون المجاز على الحقيقة، ويرونه أبلغ في تأدية المعنى، وتواتروا على هذه القاعدة دون شكّ أو مناقشة، ثم أتى هو بموقفه الذي يحرّر هذه المسألة ويجعل الأمر عائدًا إلى المزية وفي أيّهما تحقّقت يكون الإعجاب، ويؤيده المتأخرون على هذا[٧].

---

(١) الكليات، أبو البقاء الكفوي، ص٤٠٨.

(٢) المثل السائر، ابن الأثير، (١/ ١٣١).

(٣) المثل السائر، ابن الأثير، (١/ ١٣١).

(٤) الصورة الفنية في التراث النقدي والبلاغي، جابر أحمد عصفور، دار المعارف، د. ط. د. ت، ص١٣٦.

(٥) فلسفة البلاغة بين التقنية والتطوير، رجاء عيد، منشأة المعارف-الإسكندرية، ط٢، ص١٣٩.

(٦) انظر: المثل السائر، ابن الأثير، (١/ ١٣٦).

(٧) انظر: مفهوم الاستعارة في بحوث اللغويين والنقاد والبلاغيين دراسة تاريخية فنية، د. أحمد السيد الصاوي، منشأة

## المبحث الأول: التشبيه:

التشبيه لغة كما عند الجوهري: «شِبْهٌ وَشَبَهٌ لغتان بمعنًى. يقال: هذا شِبْهُهُ، أي شَبيهُهُ... والتَشْبيهُ: التمثيلُ»(١)، ومن هذا المعنى اللغوي الذي يجعل التشبيه والتمثيل مترادفين انطلق ابن الأثير في مطلع حديثه عن التشبيه مخطّئًا من يضع الحدود بينهما، ويفرقهما(٢)، ولعله يقصد بذلك عبد القاهر الجرجاني الذي بذل جهده في التفرقة بين التشبيه والتمثيل(٣).

وحدّ التشبيه عند ابن الأثير: «أن يُثبت للمشبَّه حكم من أحكام المشبه به»(٤)، هذا الحدّ قاصر كما يقول عبد الواحد حسن الشيخ؛ لأنه لم يوضّح الطريقة التي يتمّ بها هذا الإثبات، كما قد لا يكون فيه جمال ولا قبح، فيأتي لغرض التقريب دون خيال يمنحه قيمة بلاغية (٥)، وللحقيقة فإن الأثير وإن كان قيده قاصرًا، إلا أنه قد تعرض لهذا كلِّه وأكثر منه في شروط التشبيه.

والمألوف هو أن التشبيه ضرب من الحقيقة، وعلى رأس من يقول بذلك عبد القاهر الجرجاني، إذ يقرّر أن: «التشبيه معنى من المعاني، وله حروف وأسماء تدل عليه، فإذا صرح بذلك ما هو موضوع للدلالة عليه، كان الكلام حقيقة»(٦)، وابن الأثير يعدّ التشبيه مجازًا، فيقول: «المجاز ينقسم قسمين: توسع في الكلام، وتشبيه»(٧).

وهذا عائد إلى أنه يعد المجاز اسم مكان، إذ يرى أن المجاز كالمعاج، والمزار، أي اسم للمكان الذي يُجاز فيه، وحقيقته تتمثّل في الانتقال من مكان إلى مكان، فجُعل ذلك لنقل

---

المعارف بالإسكندرية، ١٩٨م، ص٩٤.

(١) الصحاح، الجوهري، (٢٢/ ٣٦).

(٢) انظر: المثل السائر، ابن الأثير، (٢/ ١٢٣).

(٣) انظر: المباحث البيانية بين ابن الأثير والعلوي، د. محمد مصطفى صوفية، ص٨٢، وراجع أسرار البلاغة، عبد القاهر الجرجاني، ص٩٥.

(٤) المثل السائر، ابن الأثير، (٢/ ١٢١).

(٥) انظر: دراسات في البلاغة عند ضياء الدين بن الأثير، ص١٥٦-١٥٧.

(٦) أسرار البلاغة، عبد القاهر الجرجاني، (١/ ٢٤٠).

(٧) المثل السائر، ابن الأثير، (٢/ ٧٦).

الألفاظ من محل إلى محل، لوصلة بينهما[١].

فلعلّ ابن الأثير من هذا المدلول اللغوي سمّى التشبيه مجازًا، فالمعنى وإن كان حقيقة في المشبه، وحقيقة في المشبه إليه، إلا أننا حين نحمل المشبه على معنى المشبه به يصبح مجازًا لا حقيقة[٢].

وابن رشيق سبق ابن الأثير في عد التشبيه مجازًا فقال: «إن التشبيه داخل تحت المجاز؛ لأن المتشابهين في أكثر الأشياء يتشابهان بالمقاربة على المسامحة والاصطلاح، لا على الحقيقة»[٣].

وبالنظر، فإن تسمية الاستعارة بالمجاز ظاهرة؛ لأننا جزنا بالكلمة عن معناها الحقيقيّ في أصل الوضع إلى المعنى المستعار، أما تسمية التشبيه بالمجاز فغير واضحة؛ لأن كل كلمة قد استعملت فيما وُضعت له[٤].

وجمهور علماء البيان على أن التشبيه حقيقة، وهو أصل، والاستعارة مبنيّة عليه، وإن كان «التشبيه هو أكثر الأنواع البلاغيّة أهمية بالنسبة للناقد والبلاغيّ القديم، والحديثُ عنه بمثابة مقدمة ضروريّة لا يمكن تأمل الاستعارة والمجاز دونها»[٥]، إلا أننا نجد ابن الأثير يبدأ بالمجاز والاستعارة ثم يدخل على التشبيه، ولهذا جاء حديث ابن الأثير مرتبكًا بعض الشيء؛ لأنه اضطر بداية حديثه عن الاستعارة إلى بسط الأمر في التشبيه، ليوضح بناء الاستعارة عليه، وليفرق بينهما.

أما فائدة التشبيه فهي «أنك إذا مثّلت الشيء بالشيء فإنما تقصد به إثبات الخيال في النفس بصورة المشبه به أو بمعناه، وذلك أوكد في طرفي الترغيب فيه أو التنفير عنه»[٦]،

---

(١) انظر: المصدر السابق، (٢/ ١٣١).

(٢) البيان العربي دراسة تاريخية فنية في أصول البلاغة العربية، بدوي طبانة، مكتبة الأنجلو المصرية، ط٢ ١٣٧٧هـ-١٩٥٨م، ص٢٩٤.

(٣) العمدة في محاسن الشعر وآدابه، ابن رشيق، (١/ ٦٨).

(٤) من مباحث البلاغة والنقد بين ابن الأثير والعلوي، نزيه عبد الحميد فراج، مكتبة وهبة، القاهرة. ط١، ١٩٩٧م، ص٥٩.

(٥) الصورة الفنية في التراث النقدي والبلاغي، جابر عصفور، دار المعارف، ص١٨٧.

(٦) المثل السائر، ابن الأثير، (٢/ ١٣٠- ١٣١).

وينطوي التشبيه على صفات ثلاث: المبالغة، والبيان، والإيجاز، أما الإيجاز فلأن جعلك الشيء شبيه شيء آخر يخلع عليه صفاته دون حاجة إلى تعدادها واحدة واحدة -وقد تطول-، أما البيان ففي التشبيه توضيح لتلك الصفات، وأما المبالغة فلجعلك المشبه هو نفسه المشبه به؛ لذا فإن التشبيه المضمر أوجز وأبلغ من مظهر الأداة، لتحقق هذه الصفات فيه أكثر(١).

**الشواهد النبوية:**

استعمل النبي ﷺ التشبيه فنّا تصويريًّا يجسّد مراده، ويجذب السامع والقارئ، ويحفّز ذهنه لتلقّي الأوامر والنواهي والبشارات والنذارات وغير ذلك، ولم يغفل ابن الأثير عن ذلك، فاستعان بجملة من أقواله -صلوات الله وسلامه عليه- ليقدّمها منهجًا يُحتذى، ولئن كانت الصورة الفنّية -غالبًا- لونًا من ألوان الإيجاز، فلا عجب أن يأتي أحد الشواهد في مقدّمة كتاب المثل السائر، وذلك في الفصل المسمّى (**جوامع الكلم**)، فبعد حديث (بُعثت في نفس الساعة)، يأتي قوله ﷺ: ((**بعثت أنا والساعة كهاتين وجمع بين أصبعيه السبابة والوسطى**))(٢)، ويكتفي ابن الأثير في هذا الشاهد بذكر أن هذا اللفظ لا يقع غيره موقعه، فلا يسدّ مسدّه لو قال: على قرب من الساعة، أو والساعة قريبة مني، وهو من الوضوح، مما لا حاجة معه إلى بيان(٣).

وهذا الشاهد غنيّ بالوقفات ما بين بلاغة التشبيه، وبلاغة الإشارة، وبلاغة الإيجاز، وكم تمنيت لو أعطاه حقه، لكنه يقصّر في بعض الشواهد، ويتفوّق عليه المفسرون وشرّاح الحديث فيها، فالبيضاوي مثلاً يصف بدقّة وجه الشبه وما فيه من إفادة شدة التقارب، بل يضيف لمحة أخرى ومعنى كامنًا فيقول: «معناه أن نسبة تقدم البعثة النبوية على قيام الساعة كنسبة فضل إحدى الأصبعين على الأخرى، وقيل: المراد استمرار دعوته لا تفترق إحداهما

(١) انظر: المثل السائر، ابن الأثير، (٢/ ١٢٩).

(٢) أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب الطلاق، باب اللعان، (٣/ ٧٣)، (٥٣٠١)، بلفظ: ((بعثت أنا والساعة كهذه من هذه، أو: كهاتين))، وقرن بين السبابة والوسطى.

(٣) المثل السائر، ابن الأثير، (١/ ١١٨-١١٩).

عن الأخرى كما أن الأصبعين لا تفترق إحداهما عن الأخرى»[١].

وقد قسّم ابن الأثير التشبيه على اعتبارات مختلفة، وفي كل مرة يُفرّع القسمة إلى أشكال مختلفة أيضًا، وتأتي بعض الشواهد النبويّة في ثنايا هذه التقسيمات، فمن القسم الثالث من أقسام التشبيه مضمر الأداة، وهو ما «يقع موقع المبتدأ والخبر جملتين»[٢]، وهذا القسم متوسط في تقدير أداة التشبيه[٣]، وهو من تشبيه المركب بالمركب[٤]، يأتي **الحديث الذي يرويه معاذ بن جبل ﷺ ومنه أن رسول الله ﷺ قال له: ((أمسك عليك هذا، وأشار إلى لسانه، فقال معاذ: أوَنحن مؤاخذون بما نتكلم به؟ فقال: ثكلتك أمك يا معاذ! وهل يكبّ الناس على مناخرهم في النار إلا حصائد ألسنتهم))**[٥]، قال ابن الأثير: «فقوله (حصائد ألسنتهم) من تشبيه المركّب بالمركّب، فإنه شبّه الألسنة وما تمضي فيه من الأحاديث التي يؤاخذ بها بالمناجل التي تحصد النبات من الأرض»[٦].

وفي الحديث استعارة، وابن الأثير يضعه في التشبيه، وإن كان يصفه بوصف الاستعارة، يظهر هذا في قوله: «وهذا القسم لا يكون المشبه به مذكورًا فيه، بل تُذكر صفته، ألا ترى أن المنجل لم يُذكر ها هنا، وإنما ذُكرت صفته، وهي الحصد، وكل ما يجيء من هذا القسم فإنه لا يرد إلا كذلك»[٧].

وقد كان الشريف الرضيّ على صواب حين وضع هذا الحديث موضعه، فهو يراه من الاستعارات العجيبة، قُصد بها إلى أن أكثر زلات الناس ومصارعهم، تكون بجرائر ألسنتهم، وهذا عقابهم في الدنيا، أما في الآخرة فإنهم مؤاخذون بها كما يُؤاخذون بإثم أفعالهم، فيُكبّون

---

(١) فتح الباري شرح صحيح البخاري، ابن حجر، (١١/ ٣٤٩-٣٥٠).

(٢) المثل السائر، ابن الأثير، (٢/ ١٢٣).

(٣) انظر: المصدر السابق، (٢/ ١٢٤).

(٤) المصدر السابق، (٢/ ١٣٧).

(٥) أخرجه الترمذي في سننه، كتاب أبواب الإيمان، باب ما جاء في حرمة الصلاة، (٥/ ١١)، (٢٦١٦)، وصححه الألباني، سنن الترمذي، تحقيق: إبراهيم عطوة عوض. شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي، مصر، ط ٢، ١٣٩٥ هـ - ١٩٧٥م، (٥/ ١١).

(٦) المثل السائر، ابن الأثير، (٢/ ١٤٤).

(٧) المصدر السابق، (٢/ ١٢٥-١٢٦).

على مناخرهم في جهنم، والتعبير عن حالهم هذه بـــ(حصائد الألسنة) من أجمل الصور والعبارات؛ لأنه –عليه الصلاة والسلام– شبّه ما تقذف به ألسنتهم من أقوال مذمومة، تسوء عاقبتها ويعود عليهم وبالها، بالزارع الذي وجد عاقبة زرعه وباء، وثمرِه مرارة[١].

فـــ(حصائد ألسنتهم) على هذا الرأي تعني وقت الحصاد، فكلٌّ سيلقى ما زرعه.

ويشرح مجد الدين بن الأثير هذه الصورة، فيقول في (حصائد ألسنتهم): «أي ما يقتطعونه من الكلام الذي لا خير فيه، واحدها حصيدة، تشبيها بما يحصد من الزرع، وتشبيها للسان وما يقتطعه من القول بحد المنجل الذي يحصد به»[٢]، وقيل: إن المنجل حديدة حادة يقلّم بها البيطار حافر الفرس، وعلى هذا فحصيدة اللسان طرفه[٣].

وللتشبيه التمثيليّ نصيبٌ من أحاديثه ﷺ فبين الضدّين المؤمن والمنافق، وحالهما مع قراءة القرآن وعدمه يأتي نوعٌ من أنواع التشبيه عند ابن الأثير، وهو ما يُسمّيه: تشبيه المركب بالمركب، ويصفه بأنه تشبيه شيئين فأكثر، بشيئين فأكثر[٤]، وشواهده عنده: إما استعارة –كما في الشاهد السابق–، أو تشبيه متعدد –كما في هذا الشاهد–، أو تشبيه تمثيلي كما في أكثر شواهده المتبقّية وجُلّها من الشعر، والشاهد هو **قول النبي ﷺ**: ((**مثل المؤمن الذي يقرأ القرآن كمثل الأترجة، طعمها طيب وريحها طيب، ومثل المؤمن الذي لا يقرأ القرآن كمثل التمرة، طعمها طيب، ولا ريح لها، ومثل المنافق الذي لا يقرأ القرآن كمثل الحنظلة لا ريح لها وطعمها مُرّ**))[٥].

وفيه قال ابن الأثير: «ألا ترى أن النبي ﷺ شبّه المؤمن القارئ، وهو متّصف بصفتين:

---

(١) انظر: المجازات النبوية، الشريف الرضي، تحقيق: وشرح: طه محمد الزيتي، مكتبة بـــصيرتي– قـــم، شـــارع إرم، ص١٥٤–١٥٥.

(٢) النهاية في غريب الحديث والأثر، مجد الدين بن الأثير، تحقيق: طاهر أحمد الزاوي – محمود محمد الطناحي. المكتبة العلمية – بيروت، ١٣٩٩هـ – ١٩٧٩م، (١/ ٣٩٤).

(٣) انظر: الطراز، العلوي، (١/ ١٦٠).

(٤) انظر: المثل السائر، ابن الأثير، (٢/ ١٣٧).

(٥) أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب الأطعمة، باب ذكر الطعام، (٧/ ٧٧)، (٥٤٢٧)، بلفظ: ((مثـــل المـــؤمن الذي يقرأ القرآن كمثل الأترجة، ريحها طيب وطعمها طيب، ومثل المؤمن الذي لا يقرأ القرآن كمثل التمـــرة، لا ريح لها وطعمها حلو، ومثل المنافق الذي يقرأ القرآن مثل الريحانة، ريحها طيب وطعمها مر، ومثل المنافق الذي لا يقرأ القرآن كمثل الحنظلة، ليس لها ريح وطعمها مر)).

هما الإيمان والقراءة، بالأترجة، وهي ذات وصفين، هما الطعم والريح، وكذلك يجري الحكم في المؤمن غير القارئ، وفي المنافق القارئ، والمنافق غير القارئ»[١].

ونبّه ابن حجر إلى بعض لطائف هذا التشبيه، إذ قيل فيه: إن صفة الإيمان خُصّت بالطعم، أما صفة التلاوة فخُصّت بالرائحة؛ لأن الإيمان ألزم من القرآن، إذ يُمكن حصوله دون القراءة، وكذلك الطعم ألزم للجوهر من الريح، فقد يذهب الريح ويبقى الطعم، أما الأترجّة فقيل: إن السبب في تخصيصها بالتمثيل دون غيرها من الفاكهة التي تجمع الطعم والرائحة –كالتفاحة مثلاً– عدّة أسباب: قشرها دواء، وهو مُفرِحٌ بالخاصيّة، ويستخرج من حبها دهن له منافع، كما قيل: إن الجنّ لا تقرب البيت الذي فيه الأترجّ، فيناسب أن يُمثّل به القرآن الذي لا تقربه الشياطين، وغلاف حبّ الأترجّ أبيض، فيناسب قلب المؤمن، وفيها من المزايا أيضًا كبر جرمها، وحسن منظرها، ولونها مُفرح، وملمسها ليّن، وفي أكلها مع اللذة طيب نكهة، وجودة هضم، ومنافع أخرى[٢].

فنجده ﷺ كعادته في تقريب المعنى إلى الأذهان، وإثباته في النفوس، اختار تصويرًا محسوسًا مشاهدًا؛ ليُثبت به معنى معقولاً، فكلام الله العزيز له تأثير في ظاهر العبد وباطنه، وكذلك الأثمار التي استُعملت في هذا التشبيه لها تأثيرها، ووجه الشبه مركّب مُنتزع من أمرين هما الطعم والريح، ثم إنه خصّ ما يخرج من الشجر من الأترجّة والتمرة بالمؤمن، وما تُنبته الأرض من الحنظلة والريحانة بالمنافق، إشارة إلى علوّ المؤمن وارتفاعه ودوام ذلك، ووضاعة المنافق وبطلان عمله وإخلاده إلى الأرض[٣].

وفي معرض النّهي يُصوّر الرسول ﷺ المعنى العقليّ بمشهد محسوسٍ أَلِفَته الجاهليّة، ودرس الإسلام معالمه، ذلك أنه ((**سُئل عن العزل، فقال: (ذلك الوأد الخفيّ)** ))[٤].

ويرى ابن الأثير أن هذا الشاهد من تشبيه المفرد بالمركب[٥]، وهو تشبيه معنى بصورة،

---

(١) المثل السائر، ابن الأثير، (٢/ ١٤٥-١٤٦).

(٢) فتح الباري شرح صحيح البخاري، ابن حجر، (٩/ ٦٦-٦٧).

(٣) انظر: عمدة القاري شرح صحيح البخاري، بدر الدين العيني، دار إحياء التراث العربي – بيرت، (٢٠/ ٣٨).

(٤) أخرجه مسلم في صحيحه. كتاب النكاح. باب جواز الغيلة، وهي وطء المرضع، وكراهة العــزل، (٢/ ١٠٦٧)، (١٤٤٢).

(٥) انظر: المثل السائر، ابن الأثير، (٢/ ١٣٧).

لذا فهو أبلغ؛ «لتمثيله المعاني الموهومة بالصور المشاهدة»[١].

فالمشبّه العزل وهو مفرد، وقد جاء مبتدأ وخبره جملة مركبة، ويظهر إعجابه به في قوله: «وهذا تشبيه بليغ، (والوأد): هو ما كانت العرب تفعله في دفن البنات أحياء، فجعل العزل في الجماع كالوأد، إلا أنه خفيّ، وذاك أنهم كانوا يفعلون بالبنات ذلك هربًا منهن، وهكذا من يعزل في الجماع، فإنما يفعل ذلك هربًا من الولد»[٢].

ومثل هذا يذكر قوله ﷺ: ((**هو الوأدة الصغرى**))، فيقول: «وهذا من الحسن إلى غاية تغضّ لها العيون طرفها، ولا ينتهي الوصف إليها، فيكون ترك وصفها، كوصفها»[٣].

**الشواهد النّثريّة:**

الشواهد النثريّة كالنّبويّة تتفرّق بين أقسام التشبيه وتفريعاته، وقد تلتقي معها في بعض الأقسام، وتختلف في بعض، وقد أتجاوز بعض الأقسام -كما فعلت سابقًا- لاقتصارها على الشواهد القرآنية والشعرية، مما لا يشمله البحث بالدراسة.

ومن الشواهد ما جاء في الحديث من قول بعض الصحابة —رضوان الله عليهم-: ((**الكمأةُ جدري الأرض**))[٤]، ويستشهد به على القسم الثاني من أقسام التشبيه مضمر الأداة، ويأتي فيه المشبه مبتدأ مفردًا، والمشبه به خبرًا من جملة رُكّبت من مضاف ومضاف إليه، ويشير إلى أنه يمكن في مثل هذا النوع التقديم والتأخير، فيُقال: الكمأة للأرض كالجدريّ، أو يقال: الكمأة كالجدري للأرض، وهذا إنما صلُح لأن المضاف إليه معرفة، بخلاف لو كان نكرة، فلا بد من تقديمه عند إرادة تقدير أداة التشبيه كما يقول ابن الأثير[٥].

ثم إن ابن الأثير يستحسن مجيء التشبيه مصدريًّا، كقولهم: **أقدم إقدام الأسد**، وقولهم:

---

(١) المصدر السابق، (٢/ ١٣٦).

(٢) المثل السائر، ابن الأثير، (٢/ ١٥٥-١٥٦).

(٣) المصدر السابق، (٢/ ١٥٦).

(٤) أخرجه الترمذي في سننه، كتاب أبواب الطبّ، باب ما جاء في الكمأة والعجوة، (٢٠٦٨)، بلفظ: عن أبي هريرة، ((أن ناسا من أصحاب النبي ﷺ قالوا: الكمأة جدري الأرض، فقال النبي ﷺ: الكمأة من المن، وماؤها شفاء للعين، والعجوة من الجنة، وهي شفاء من السم))، وقال الحديث: حديث حسن.

(٥) انظر: المثل السائر، ابن الأثير، (٢/ ١٢٤).

**فاض فيض البحر**، ويرى مثل هذا أحسن ما جاء في باب التشبيه[١].

وقد وضع شروطًا لبلاغة التشبيه، ومنها أن يُشبّه الشيء بما هو أكبر منه وأعظم، وعليه، فقول الكاتب: (**هامة عليها من الغمامة عمامة، وأنملة خضبها الأصيل، فكان الهلال منها قُلامة**) خارجٌ عن البلاغة؛ فقد أخطأ في قوله (أنملة)؛ إذ لا مقدار لها، ولا تناسب مع حصن على رأس جبل، وقد أصاب في المناسبة بين ذكر الأنملة والقلامة وتشبيهها بالهلال[٢].

وينفي ابن الأثير إمكانية المقارنة بين هذا وقوله تعالى: ﴿وَٱلْقَمَرَ قَدَّرْنَٰهُ مَنَازِلَ حَتَّىٰ عَادَ كَٱلْعُرْجُونِ ٱلْقَدِيمِ ﴿٣٩﴾﴾[٣]؛ لأن التشبيه في الآية للهيئة لا في المقدار، فمقدار الهلال عظيم، لا يناسبه العرجون، لكنه في النظر كشكله في النحول والاستدارة، أما الكاتب فتشبيهه ليس على هذا النسق، فقد أراد تشبيه الحصن بالأنملة في المقدار وهذا غير حسن[٤].

ويعود ابن الأثير فيجعل شرط تشبيه الأصغر بالأكبر، والأعظم ليس مطّردًا، ويجعل المَحَكّ هو المبالغة؛ لأن الغرض من التشبيه الإبانة والإيضاح، ومقاصده مختلفة ما بين مدح أو ذم أو غيرهما، فمتى أمكن تقدير لفظة (أفعل) اتضحت المبالغة، وسلم التشبيه وحسُن[٥].

كما يستشهد بالشاهد نفسه على التشبيه المقلوب، أو ما يسميه: «الطّرد والعكس»[٦]، فيقول: «من العادة أن تشبّه القلامة بالهلال، فلما صار ذلك مشهورًا متعارفًا حسُن عكس القضيّة فيه»[٧]، فمردّ الحسن إلى شيوع هذا الأمر واتساعه عند العرب حتى يصير كأنه الأصل، ثم إنه يرجعه إلى القاعدة التي وضعها أصلاً لصحّة التشبيه، وفيها جريان (**أَفْعَل**) بين المشبه والمشبه به، فإذا كان المعنى في التشبيه دائرًا في الكلام ومعروفًا لم تنتقضِ هذه القاعدة،

---

(١) انظر: المثل السائر، ابن الأثير، (٢/ ١٣٢).
(٢) المصدر السابق (٢/ ١٣٢-١٣٣).
(٣) سورة يس آية رقم ٣٩.
(٤) انظر: المصدر السابق، (٢/ ١٣٤).
(٥) المصدر السابق، (٢/ ١٣٤-١٣٥).
(٦) المصدر السابق، (٢/ ١٦٣).
(٧) المصدر السابق، (٢/ ١٦٥).

وصحّ التشبيه[١].

وكعادة ابن الأثير يدّعي الشيء لنفسه، فهو وإن نسب تسمية (غلبة الأصول على الفروع) إلى ابن جني ونقل عنه، فقد زعم أنّه قد أورد هذا النوع من التشبيه مهملاً، فجاء هو وخلع عليه اهتمامه، وأطال نظره، حتى أوفاه حقّه[٢].

ويستحسن ابن الأثير قول العرب: **الليل جنة الهارب**[٣]، فيأتي به شاهدًا على التشبيه البليغ، وقد جعله من تشبيه مفرد بمفرد[٤]، ثم هو من تشبيه معنى بمعنى[٥].

ويضع ابن الأثير فصلاً خاصًّا بالتجريد، وأول من تحدث عنه أبو علي الفارسي، ولعبد القاهر الجرجاني فيه كلام ليس بطويل، ولم يكن شائعًا في كتب البلاغيّين، وحدّ التجريد عند ابن الأثير: «إخلاص الخطاب لغيرك، وأنت تريد به نفسك، لا المخاطب نفسه»[٦]، وهذا الفصل يأتي بعد التشبيه، وتعريفه يُشعر بقربه من الالتفات.

والذي دفع للحديث عن التجريد هنا، هو ورود أحد شواهد التشبيه فيه، وغرض ابن الأثير هو التفرقة بين التشبيه والتجريد، والشاهد هو قولهم: «**لئن لقيت فلانًا لتلقينّ به الأسد، ولئن سألته لتسألنّ منه البحر**»[٧]، وقد جاء به ردًّا على أبي علي الفارسيّ، الذي يرى «أن العرب تعتقد في الإنسان معنى كامنًا فيه كأنه حقيقته ومحصوله، فتخرج ذلك المعنى إلى ألفاظها مجرّدًا من الإنسان كأنه غيره، وهو هو بعينه»، ويستشهد الفارسي بالشاهد المذكور، ويرى أن الإنسان فيه يقصد خطاب نفسه، وهو يخاطب غيره، وينفي ابن الأثير أن يكون هذا الشاهد تجريدًا، ويؤكد على أنه تشبيه مضمر الأداة، إذ يحسُن تقدير أداة التشبيه

---

(١) انظر: المصدر السابق، (٢/ ١٦٤-١٦٥).

(٢) انظر: المثل السائر، ابن الأثير، (٢/ ١٦٤)، وراجع الخصائص، ابن جني، (١/ ٣٠٩).

(٣) المثل السائر، ابن الأثير، (٢/ ١٤١).

(٤) المصدر السابق، (٢/ ١٣٩).

(٥) المصدر السابق، (٢/ ١٤٠).

(٦) المصدر السابق، (٢/ ١٦٩)، والذي عليه المتأخرون أن هذا أحد أنواع التجريد، وليس تعريف التجريد إجمالا، راجع على سبيل المثال: علوم البلاغة (البيان، المعاني، البديع)، أحمد مصطفى المراغي، د. ط، د. ت، ص، ٤٣٥، وعلم البديع، عبد العزيز عتيق، دار النهضة العربية للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت – لبنان. د ط. د ت، ص١٩٤.

(٧) المصدر السابق، (٢/ ١٧٤).

فيه، فالمقصد: (لئن لقيت فلانًا لتلقينّ منه كالأسد، ولئن سألت لتسألنّ منه كالبحر)، فحقيقة التجريد غير موجودة؛ فالمذكور هو كالأسد وهو كالبحر، وليس ثمّ شيء مجرد عنه، والمخاطب هو لا غيره، هذا من جهة، ومن جهة أخرى ولتقرير خطأ أبي علي الفارسي يبدل ابن الأثير في الجملة، فيجعلها: (لئن رأيت الأسد لترينّ منه هضْبة، ولئن لقيته لتلقينّ منه الموت)؛ ليصل إلى إبطال زعم المعنى الكامن في نفس الإنسان وتخصيصه به، ويؤكد على أن في الشاهدين تشبيهًا لا تجريدًا[١].

ومناقشة ابن الأثير لهذا الشاهد مفصّلة، بل إن حديثه عن التجريد كان وافيًا إذا ما قورن بغيره ممن لا يتعرضون له، ومن تحدث منهم عنه فعلى عجل، وهذا ما يدعو إلى العجب الذي يزول إذا تذكرنا أن ابن الأثير عادة لا يُسهب إلا حين يردّ على غيره، ويحاول إثبات صحة رأيه.

وعبد القاهر الجرجانيّ يأتي بهذا الشاهد في باب التفرقة بين التشبيه والاستعارة، فينفي أن يكون من الاستعارة، ويظهر أنه يوجّهه إلى التشبيه؛ لأنه في بقيّة شواهد التجريد ينفي عنها التشبيه صراحة[٢].

وهذا التداخل بين التجريد والتشبيه ربما يكون عائدًا إلى حدّ التجريد كما هو عند مرعي الحنبلي: «وهو أن ينتزع من أمر ذي صفة آخرُ مثلُه فيها مبالغة في كمالها»[٣]، فهما مشتركان في انتزاع صفة مع المبالغة.

والتجريد عند بعض العلماء من علم البديع، ومنه ما يأتي بواسطة، ومنه ما ليس بواسطة، وهذا النوع -في الشاهد- واسطته الباء التجريدية، دخلت على المنتزع منه الصفة لأجل المبالغة في اتصاف الموصوف بالسماحة حتى انتزع منه بحرًا فيها[٤].

---

(١) انظر: المثل السائر، ابن الأثير، (٢/ ١٧٤-١٧٥).

(٢) انظر: أسرار البلاغة، عبد القاهر الجرجاني، ٢١١، والبلاغة تطور وتاريخ، شوقي ضيف، دار المعارف-القاهرة، ط٩، د. ت، ص٣٣٥.

(٣) القول البديع في علم البديع، مرعي بن يوسف الحنبلي، تحقيق: ودراسة: د. محمد بن علي الصامل، كنوز أشبيليا للنشر والتوزيع. ط١ ١٤٢٥هـ-٢٠٠٤م، ص٢٠٨.

(٤) جواهر البلاغة في المعاني والبيان والبديع، أحمد بن إبراهيم بن مصطفى الهاشمي، ضبط وتدقيق وتوثيق يوسف الصميلي. المكتبة العصرية. بيروت ص٣٠٨.

وبما أن النكت البلاغيّة لا تتزاحم –كما يقولون– فلعلّ الطيبي قد أصاب حين عدّ التجريد هنا آتيًا على طريق التشبيه، إذ يقول فيه: «فانتزع من المشبه نفس المشبه به، كأنه هو، وهو أبلغ أنواع التجريد؛ لأن التجريد بعد التشبيه»(١).

وبهذا العرض للشواهد يتضح أن ابن الأثير قد انشغل بتفريعات التشبيه حتى إذا جاء إلى التطبيقات مرّ بها و لم يعقّب، وإن فعل فلا يطيل، ولا تشعر معه أنه عاش الصورة الفنّية، أو تداخل مع انفعالاتها، ويُحسب له أنه فرّق بين التشبيه البليغ والاستعارة –وإن لم يكن أول من فرق بينهما كما زعم– إلا أنه بسط القول بسطًا شافيًا، ثم إنه خلط الاستعارة بالتشبيه، وسيتضح هذا أكثر في الحديث عن الاستعارة– أما التمثيل الذي رفض إفراده عن التشبيه فإنه يأتي تحت قسم تشبيه المركب بالمركب، هو والتشبيه الضمني.

قال شوقي ضيف عنه في هذا الباب: «وليس عنده فيه من جديد يضاف إليه، ويظهر أنه رجع فيه إلى بعض كتابات أصحاب علم الأصول، فقد سمّى التشبيه المقلوب باسم غلبة الفروع على الأصول، وهي تسمية فقهية واضحة»(٢).

(١) كتاب التبيان في البيان للإمام الطيبي، تحقيق:ا ودراسة، عبد السّتار حسين مبروك زموط، رسالة دكتوراه، كلية اللغة العربية، جامعة الأزهر، ١٣٩٧هـ-١٩٧٧م، (٢/ ١٦٠).

(٢) البلاغة تطور وتاريخ، شوقي ضيف، ص٢٢٩-٢٣٠.

## المبحث الثاني: الاستعارة:

**الاستعارة لغة:**

الاستعارة لغة كما جاء في تهذيب اللغة: «العاريَّة منسوبة إلى العارة، وهي اسم من الإعارة. يقال: أعرته الشيء أعيره إعارة وعارة... والتعاور: شبه المداولة والتداول في الشيء يكون بين اثنين... والتعاور والاعتوار: أن يكون هذا مكان هذا، وهذا مكان هذا»[١].

**الاستعارة في الاصطلاح:**

اختلفت تعريفات الاستعارة الاصطلاح عند القدماء، إلا أنها تركز على وجود نقل من معنى وضعي إلى معنى مجازي، حتى أتى السكاكي فعبّر عنها بوضوح إذ يقول: «هي أن تذكر أحد طرفي التشبيه وتريد به الطرف الآخر مدعيا دخول المشبه في جنس المشبه به دالا على ذلك بإثباتك للمشبه ما يخص المشبه به»[٢].

وتأتي الاستعارة في المثل السائر في مطلع أنواع الصناعة المعنوية، وهي من الأوصاف العامة للفصاحة والبلاغة.

وحدّ الاستعارة عند ابن الأثير يوضحه في قوله: «نقل المعنى من لفظ إلى لفظ لمشاركة بينهما، مع طيّ ذكر المنقول إليه»[٣]، ويُلحظُ في تعريفه اقتصاره على نوع من أنواع الاستعارة وهو الاستعارة المكنية، وحصل هذا أيضًا في موضع آخر في تعريفه للتشبيه المحذوف، قال فيه: «أن يُذكر المشبه دون المشبه به، ويسمى استعارة»[٤].

غير أنه حين أكّد على أهمية التناسب في الاستعارة، ذَكَرَ الاستعارة التصريحيّة، يظهر هذا في قوله: «الاستعارة لا تكون إلا بحيث يطوى ذكر المستعار له؛ فإنها لا تجيء إلا ملائمة مناسبة، ولا يوجد فيها مباينة ولا تباعد؛ لأنها لا تذكر مطوية إلا لبيان المناسبة بين المستعار منه والمستعار له، ولو طويت ولم يكن هناك مناسبة بين المستعار منه والمستعار له لعسر

---

(١) تهذيب اللغة، الأزهري، (٣/ ١٠٥).

(٢) مفتاح العلوم، السكاكي، ص٣٦٩.

(٣) المثل السائر، ابن الأثير، (٢/ ٨٨).

(٤) المصدر السابق (٢/ ٧٦).

فهمها و لم يبن المراد منها»[١].

وابن الأثير يجعل هذا التناسب حكمًا لجودة الاستعارة من عدمها، سواء أكانت استعارة واحدة أم كانت استعارة مبنيّة على أخرى، وبه يعترض على ما يراه ابن سنان الخفاجي من طرح الاستعارة المبنية على استعارة أخرى[٢].

كما يقف ابن الأثير موقفًا وسطًا بين الآمدي في ميله إلى الاستعارة القريبة الواضحة، وبين عبد القاهر الجرجاني الذي يميل إلى جمال غموض الاستعارة وإغرابها وبُعدها[٣].

إلا أنه يفاجئنا برأي غريب، هو ما يتعلق بالاستعارة في القرآن الكريم، إذ يرى أنها قليلة، في مقابل التشبيه مضمر الأداة، والذي يرى كثرته، ليس في القرآن فحسب، بل في سائر الكلام الفصيح!، ويعلل ذلك بأن «طيّ المستعار له لا يتيسر في كل كلام»[٤].

وهذا التعليل فاسد -في نظري- إذ لا يليق وصف أفصح الكلام الذي نزل معجزًا بعدم تيسّر ضربٍ من البيان فيه!.

ثم «إننا لا ندري ماذا يعني بهذا؟ هل يقصد أنها قليلة بالنسبة لغيرها من الألوان البيانية؟، أو أنها قليلة مطلقًا؟... فإذا كان قد قصد الرأي الأخير، فما قاله الرماني بشأن كثرة ما ورد في القرآن الكريم من استعارات يبطل رأيه، بعد أن عرض الرماني كثيرًا منها في رسالته: (النكت)، ثم إننا إذا رجعنا إلى الشريف الرضي في كتابه: (تلخيص البيان في مجازات القرآن) وجدناه يجند كتابه لحشد منها غير قليل على سبيل المثال لا الحصر»[٥].

وربما قال ابن الأثير بهذا الرأي سيرًا على رأي بعض المتقدمين ممن يرى أن التشبيه في المنـــزلة العالية من البيان، أو أخذه من بعض المفسرين ممن كرهوا القول بالمجاز في القرآن الكريم، وتكلّفوا في إخراجه على وجوه أخرى.

---

(١) المثل السائر، ابن الأثير، (٢/ ٧٥).

(٢) انظر: المثل السائر، ابن الأثير، (٢/ ١١٩).

(٣) انظر: مفهوم الاستعارة في بحوث اللغويين والنقاد والبلاغيين، أحمد السيد الصاوي، ص٩٩.

(٤) المثل السائر، ابن الأثير، (٢/ ١٠٢-١٠٣).

(٥) مفهوم الاستعارة في بحوث اللغويين والنقاد والبلاغيين، د. أحمد السيد الصاوي، مرجع سابق ص١٠١.

**الشواهد النبويّة:**

يَصْدُق في الاستعارة ما قيل في التشبيه من أنها نوع من الإيجاز؛ ولذا فقد جاءت بعض شواهدها في (**فصل جوامع الكلم**) في مقدّمة المثل السائر، فَيْوم حُنين، يومٌ عظيمٌ من أيام الله، حين اشتدّت وطأة الكفار على المسلمين، وكانوا بعدّتهم وعتادهم وكثرتهم، والمسلمون بقلّتهم وضعفهم، حتى جاءهم مدد السّماء فكان النّصر المبين، وفي غمرة الأهوال يصف الرسول ﷺ المشهد بقوله: ((**الآن حمي الوطيس**))[(١)].

فيذكر ابن الأثير أن جوامع الكلم من حديثه –عليه الصلاة والسلام– منها ما يأتي على حكم المجاز، ومنها ما يأتي على حكم الحقيقة، ويستشهد بهذا الحديث على ما جاء على حكم المجاز، ويشير إلى سَبْقِه ﷺ إلى هذا التعبير البليغ، الذي لم يُسمع من أحد قبله، كما لو حاولنا أن نأتي بمجاز يقوم مقامه لما بلغنا ما فيه من صورة يتخيّل المتلقي أنه يراها في حميّها وتوقّدها واشتعالها، وهذه الصورة أوحى بها (الوطيس)، والذي هو التنور ومُجتَمع النار والتهابها[(٢)].

وابن الأثير هنا لا يوضح ما الذي حُذف؟، وما القرينة؟، وما نوع الاستعارة؟، بل لم يشر إلى أنها استعارة، فغرضه في هذا الفصل الكشف عن حمل القليل من الكلمات للمعنى الغزير في صورة تخيل للسامع أنها حيّة أمام ناظريه.

ثم يكرر هذا الشاهد أيضًا في فصل (**الحقيقة والمجاز**)؛ لاحتفائه به، وليوضّح الفرق بين الحقيقة والمجاز، فالحقيقة لها أصل في اللغة، أمّا المجاز فليس من واضع اللغة في شيء، فهي – كما هو معروف– انزياح لغويّ فيقول: «أراد بذلك شدة الحرب، فإن الوطيس في أصل الوضع هو التنور، فنقل إلى الحرب استعارة، و لم يسمع هذا اللفظ على هذا الوجه من غير النبي ﷺ وواضع اللغة ما ذكر شيئا من ذلك»[(٣)].

وهذا الحديث مما استشهد به الجاحظ أيضًا، إذ إنه يُورده في فصل خصّه باستعراض

---

(١) أخرجه مسلم في صحيحه، كتاب الجهاد والسير، باب في غزوة حنين، (٣/ ١٣٩٨)، (١٧٧٥)، بلفظ: ((هـذا حين حمي الوطيس)).

(٢) انظر: المثل السائر، ابن الأثير، (١/ ١١٧).

(٣) المصدر السابق، (١/ ١٣٥).

الأحاديث ذات المعاني المبتكرة، والتي صارت مثلاً، وهي من نُطْق بلاغته، فلم يسبقه إليها عربيّ، ولا شاركه فيها أعجميّ[١].

قال ابن دريد: «والوطيس حُفَيرة تُحتفر ويُختبز فيه ويشتوى، والجمع وُطُس وأوطسة، وقال النبي ﷺ يوم حنين لما ثاب المسلمون بعد الجولة: (الآن حمي الوطيس) قال أبو بكر: وهذه كلمة لم تسمع إلا منه ﷺ»[٢]، وقريبًا منه قال النووي أيضًا[٣].

فكُلّهُم على تفرّد النبي ﷺ وسبقه بهذه العبارة، أما الشريف الرضي فهو يقرّر بأن هذه العبارة من الأمثال السائرة، إلا أنه يتوقّف عند الاستعارة الماثلة فيها فينبّه إلى أن قوله: (حمي الوطيس) ضربٌ من المجاز، إذ لا وطيس على وجه الحقيقة؛ لأن الوطيس حفرة تُحتفر وتوقد فيها النار للاشتواء، واستُعير للحرب؛ لما فيها من شدة حرّ القراع والتفاف الأبطال [٤]، ثم يرى لهذا التشبيه بالوطيس وجهين: «أحدهما لحر مواقع السيوف، وكرب ملابس الدروع، وحمى المعترك لشدة العراك وكثرة الحركات، والوجه الآخر أن يكون إنما شُبّهت بالنار لأنها تأكل رجالها وتُفني أبطالها، كما تأكل النار شُعلها، وتحرق حطبها»[٥].

وعليه، فالرضي كابن الأثير لا يحدد نوع الاستعارة، لكنه أكثر إيفاء في شرح الصورة الفنية، والعلاقة أو (الوصلة) كما يسميها ابن الأثير، بل إنه في وصفه لاختلاط الأبطال واحتدام القتال، وقبل ذلك في عدّه العبارة مثلاً سائرًا يُوحي بوصف الاستعارة التمثيليّة، وإن لم يقل ذلك صراحة.

أما العلوي فيرى الشاهد كناية إذ يقول: «جعلوه كناية عن شدة الحرب والتحامها، أخذًا لها من حر النارِ، والوطيسُ التنورُ»[٦].

ولأن الكناية يتجاذبها جانبا الحقيقةِ والمجاز، فأظنّ أن الصواب خالف العلويّ في إطلاق

---

(١) راجع البيان والتبيين، الجاحظ، (٢/ ١٥-١٦).

(٢) جمهرة اللغة، ابن دريد، (٢/ ٨٣٩).

(٣) راجع شرح النووي على صحيح مسلم، محيي الدين النووي، دار إحياء التراث العربي-بيروت، ط٢، ١٣٩٢م، (١٢/ ١١٦).

(٤) انظر: المجازات النبوية، الشريف الرضي، مصدر سابق، ص٤٦.

(٥) المصدر السابق، ص٤٧.

(٦) الطراز، العلوي، (١/ ٢١٠).

الكناية على هذا الشاهد.

وفي فصل جوامع الكلم أيضًا يأتي تصويره ﷺ مشهدًا عقليًّا في صورة محسوسة تجبرك على التوقف عندها؛ ذلك أنه يصف ما بين بعثته وقيام الساعة، فيُروى أنه قال: ((**بُعثتُ في نفس الساعة**))[١]، وهذا الشاهد، كبقية شواهد هذا الفصل غرض ابن الأثير منها بيان ما اختص به ﷺ من حسن البيان، وتقريب الصورة المرادة إلى الأذهان، مع الإيجاز، وهذا من بلاغته التي لا يستطيع أحد مجاراتها، فـ«نفس الساعة من العبارة العجيبة التي لا يقوم غيرها مقامها، لأن المراد بذلك أنه بُعث والساعة قريبة منه، لكن قربها لا يدل على ما دلّ عليه النفس، وذلك أن النفس يدل على أن الساعة منه بحيث يحس بها كما يحس الإنسان بنفس من هو إلى جانبه»[٢].

والاستعارة هنا مكنيّة، فقد حُذف المشبه به وأُبقي على شيء من لوازمه، ويكمن شيء من بلاغتها في «إضافة النَفَس إلى الساعة، فصار في الإمكان تصور الساعة شخصًا يتنفس، ودلّ التعبير الاستعاري على تلاحم الطرفين لانتفاء أدوات التشبيه، بل إن كلمة (نفس) صار لها إيحاءات جديدة مكتسبة من الإضافة إلى الساعة، كما أن الساعة التي هي زمان صارت مكانا، ثم تكونت شخصا متسما بالحركة»[٣].

ولا عجب من ورود هذه الشواهد في فصل جوامع الكلم؛ لأن الكلمة الجامعة هي ما احتوت المعاني الكثيرة في كلمات قليلة، وقد عُلِم ما في المجاز من الإيجاز.

أما في فصل الاستعارة، فابن الأثير بعد التأصيل النظريّ لها، يأتي بما **رُوي عن النبي ﷺ**: ((**لا تستضيئوا بنار المشركين**))[٤].

وهذا الشاهد متناسب مع تعريفه للاستعارة؛ فقد طُوي المستعار له، وقال ابن الأثير في تحليله: «فاستعار النار للرأي والمشورة، أي لا تهتدوا برأي المشركين، ولا تأخذوا

---

(١) ضعّفه الألباني في ضعيف الجامع الصغير وزياداته، (١/ ٣٤٥)، (٢٣٣٩).

(٢) المثل السائر، ابن الأثير، (١/ ١١٨).

(٣) من بلاغة الرسول ﷺ التصوير البياني في الحديث النبوي، د. أحمد علي عبد العزيز، دار اليقين للنشر والتوزيع، ٢٠١٥م، ، ص٤٣١-٤٣٢.

(٤) أخرجه النسائي في سننه، كتاب الزينة، باب قول النبي ﷺ: لا تنقشوا على خواتيمكم عربيا، (٨/ ١٧٦)، (٥٢٠٩)، وضعّفه الألباني.

بمشورتهم»[١].

ووددت لو توقف ابن الأثير مع هذه الاستعارة، وبيّن سرّ الإعجاب بها خاصّة أنه يستحسن تجسيد المعنويّات وتشخيصها، وهذا ما جاءت عليه هذه الاستعارة «فرأي المشركين أمر معنوي يُدرك بالعقل، وتمثيله بالنار هو إظهار له في صورة محسوسة مخيفة يبدو فيها رأي المشركين نارًا تحرق كل من يلامسها أو يأخذ بها، فالسر في قوّة تأثير هذه الصورة وجمالها راجع إلى مفعول الاستعارة، هذا المفعول الذي انتقل بالفكرة من عالم المعاني إلى عالم المدركات مبالغة»[٢].

وبعض العلماء يرى أن هذه الاستعارة يُقصد بها مساكنتهم ديارهم، والقرب منهم، كما في حاشية السندي: «لا تستضيئوا بنار المُشركين أي لاَ تقربوهم»[٣]، إلا أن ابن الأثير لا يخرج عادة عمّا يقول أخوه في (النهاية في غريب الحديث والأثر)[٤].

ويرى بعضهم في الحديث استعارة أخرى، وهي استعارة الاستضاءة للهداية، وعليه فتكون استعارة تبعيّة، خلاف الأولى فهي أصليّة[٥].

ويحذّر النبي ﷺ من الدنيا والغفلة، ففي الحديث: ((**أنه ﷺ دخل يومًا مصلاّه، فرأى أناسًا كأنهم يُكثرون، فقال: أما إنكم لو أكثرتم من ذكر هاذم اللذات لشغلكم عما أرى**))[٦].

ويكتفي ابن الأثير بمطابقة هذا الشاهد مع حد الاستعارة عنده فيقول: «وهادم اللذات

---

(١) المثل السائر، ابن الأثير، (٢/ ١٠٣).

(٢) علم البيان، عبد العزيز عتيق، دار النهضة العربية للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت – لبنان. د ط. ١٤٠٥هـ ١٩٨٢م، ص١٩٩.

(٣) حاشية السندي على سنن النسائي (مطبوع مع السنن)، نور الدين السندي، مكتب المطبوعات الإسلامية – حلب. ط٢ ١٤٠٦هـ-١٩٨٦م، (٨/ ١٧٧).

(٤) راجع النهاية في غريب الحديث والأثر، مجد الدين بن الأثير، (٣/ ١٠٥).

(٥) انظر: المباحث البيانية بين ابن الأثير والعلوي، د. محمد مصطفى صوفية، المنشأة العامة للنشر والتوزيع والإعلان- طرابلس، الجامهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية، ط١، ١٣٩٣-١٩٨٤م، ، ص٧٤.

(٦) أخرجه النسائي في سننه، كتاب الجنائز، باب كثرة ذكر الموت، (٤/ ٤)، (١٨٢٤) بلفظ: ((أكثروا ذكر هاذم اللذات))، وقال الألباني: حسن صحيح.

الموت، وهو مطوي الذكر»[١].

وممن استشهد به أيضًا على الاستعارة أبو هلال العسكري[٢]، والعلوي[٣]، أما الشريف الرضيّ فيتوقف عنده ليفصّل الصورة الفنيّة، إذ المراد «أن اللذات بالموت تتلاشى وتبطل وتمحق، وتضمحل كما يضمحل البناء بهدمه، ويبطل بتعفية رسمه، والهدم في الأصل هو الإبطال للشيء، فإذا قالوا: هدم فلان البناء، فإنما يريدون أنه أزاله وأبطله»[٤]، وقريبًا منه قال الطيبي: «شبه اللذات الفانية والشهوات العاجلة ثم زوالها ببناء مرتفع يتهدم بصدمات هائلة، ثم أمر المنهمك فيها بذكر الهادم؛ لئلا يستمر على الركون إليها ويشتغل عما عليه من التردد إلى دار القرار، وفيه ندب ذكر الموت بل أكثريته؛ لأنه أزجر للمعصية وأدعى للطاعة»[٥].

أما بدر الدين بن مالك، فيجعلها في النوع الأول من الكناية عنده، وهي الكناية المطلوب بها نفس الموصوف، ولأن الوصف بسيط فإنها من الكناية القريبة[٦].

وفي الحديث استعارة تصريحية تبعيّة مجردّة، ولا يتعارض هذا مع جواز الأخذ بقول بدر الدين بن مالك من كونها كناية؛ إذ لا مانع من إرادة المعنى الحقيقي فيها.

**الشواهد النثريّة:**

يغلب على ابن الأثير في الاستعارة الاكتفاء بمطابقة الشاهد مع الحدّ الذي وضعه، ومن الشواهد النثريّة في ذلك قول العرب: «**لا مرحبًا باللجين مقرّب أجل ومَحْل**»[٧]، إذ يكتفي

---

(١) المثل السائر، ابن الأثير، (٢/ ١٠٣).

(٢) كتاب الصناعتين، أبو هلال العسكري، (١/ ٢٤٦).

(٣) الطراز، العلوي، (١/ ٢١٤).

(٤) المجازات، الشريف الرضي، ص٢٤٦.

(٥) فيض القدير، المنوي، (٢/ ٨٤).

(٦) انظر: المصباح في المعاني والبيان والبديع، بدر الدين بن مالك، تحقيق: حسني عبد الجليل يوسف، مكتبة الآداب، المطبعة النموذجية، ط١، ١٤٠٩هـ-١٩٨٩م، (١/ ١٤٧)، وراجع شواهد الحديث النبوي في الدراسات البلاغية إلى نهاية القرن الخامس الهجري، عبد القادر حسين طلحو، إشراف د. سعد الدين كامل شحاتة، رسالة ماجستير، الجامعة الإسلامية، ١٤٢٦هـ.

(٧) أصله في لسان العرب: وكانت العرب إذا نظرت إلى الهلال قالت: لا مرحبا بمحلّ الدين مقرب الأجل (١١/ ١٦٧).

ابن الأثير فيه بذكر أنه جاء على طيّ المستعار له[١].

واللجين هو الفضة، وأريد به الهلال، على سبيل الاستعارة التصريحيّة، وهي أصلية ومجردة؛ لأن القرينة ملائمة للمشبه.

وتتكرّر في مبحث الاستعارة دائمًا خطبة الحجاج بن يوسف، ذلك أنه **خطب خطبة عند قدومه العراق في أول ولايته إياه، والخطبة مشهورة، من جملتها أنه قال: إن أمير المؤمنين نثل كنانته، وعجمها عودا عودا، فرآني أصلبها نجارا، وأقومها عودا وأنفذها نصلا، فقوله: «نثل كنانته، وعجمها عودا عودا»**[٢].

ويستحسن ابن الأثير هذه الاستعارة، ويشرحها بقوله: «يريد أنه عرض رجاله، واختبرهم واحدًا واحدًا جدّ اختباره، فرآني أشدهم وأمضاهم، وهذا من الاستعارة الحسنة الفائقة»[٣].

ويُلحظ في فصل الاستعارة أنه ابتدأ بحماس شديد للتفرقة بين الاستعارة والتشبيه مضمر الأداة، كما عاد للتفرقة مرة أخرى في نهاية الفصل، ليرد على ابن سنان الخفاجي وغيره.

والحقيقة أن القاضي علي الجرجاني قد سبق ابن الأثير إلى هذه التفرقة التي نسبها لنفسه، لكن هي سيما العلوم تبدأ صغيرة ثم تكبر، وعلى يده -أعني ابن الأثير- كان النقاش أوفى وأوضح[٤].

كما يُرى في تعريف الاستعارة أنه لا يذكر الاستعارة التصريحية، ولكنها يذكرها في الحديث عن المناسبة في الاستعارة، كما تأتي بعض شواهده عليها، كما يأتي بما هو تشبيه مضمر الأداة أحيانا، وهو في الاكتفاء بذكر الاستعارة المكنية متأثر بالقاضي الجرجاني؛ إذ إنه يقول: «وإنما الاستعارةُ ما اكتُفِي فيها بالاسم المستعار عن الأصل»[٥].

---

(١) المثل السائر، ابن الأثير (٢/ ١٠٣).

(٢) المثل السائر، ابن الأثير، (٢/ ١٠٣ -١٠٤). والخطبة كاملة في الأوائل، أبو هلال العسكري. تحقيق:. محمد السيد الوكيل، دار البشير، طنطا، ط١. ١٤٠٨ هـ وعند غيره.

(٣) المثل السائر، ابن الأثير، (٢/ ١٠٤).

(٤) انظر: المباحث البيانية بين ابن الأثير والعلوي، د. محمد مصطفى صوفية، ص٦٢-٦٣.

(٥) الوساطة بين المتنبي وخصومه، القاضي الجرجاني، (١/ ٤١).

ومما يُذكر لابن الأثير أيضًا ربطه بين المعنى اللغوي والاصطلاحي للاستعارة[١]، وتنبّهه للقرينة[٢]، إلا أن «الردود والتعليقات على البلاغيين أخذت منه مساحة واسعة شتته عن موضوع الاستعارة إلى درجة أنه لم يشر إلى أقسامها»[٣].

كما أن تعليقه على الشواهد جاء ضعيفًا، وغالبًا ما يكتفي بالإشارة إلى موضع الاستعارة فقط، ونادرًا ما يقف مع الصورة، وقد جرى هذا المنهج حتى على الشواهد الشعرية، بل إنه لم يستشهد من كتاباته إلا بنص واحد، أما الشواهد القرآنية –فهي وإن كانت قليلة– إلا أن نصيبها كان لا بأس به، ولابن الأثير فيها لمحات جميلة، كما أن شواهده في جميع الأجناس قليلة، ولعلّ هذا عائد للرأي الذي طرحه من قلّة جريان الاستعارة في القرآن الكريم والكلام الفصيح.

وعليه فتطبيقاته جاءت على عجل، عدا الخلط الكبير في حدّ الاستعارة التي يجعلها غير مرّة لا تكون إلا على طيّ المستعار له، وتكون في أحد تعريفاته بحذف المستعار، وهذا الأخير يجعله في التشبيه أحيانًا، إضافة إلى أنه اختتم الفصل بإعادة عرض وتفصيل ما بدأ به، فأفكاره لم تكن مرتبة، وعلى أنه لم يأتِ بجديد يُذكر، إلا أنه لا يَظهر بمن تأثر، بل يبدو وكأنه غربل كتابات السابقين، فأخذ من كلّ بطرف، فنجده أخذ من ابن رشيق تقديم الاستعارة على التشبيه، كما أخذ منه معالجة أحد الشواهد الشعرية[٤]، إلا أنه خالفه في استحسانه للاستعارة، واستكثاره من شواهدها، وعدها كثيرة في القرآن الكريم.

---

(١) راجع المثل السائر، ابن الأثير، (٢/ ٨٢).

(٢) راجع المصدر السابق، (٢/ ٨٩).

(٣) انظر: المصطلح النقدي والبلاغي في كتاب المثل السائر، عبد القادر الرباعي، رسالة ماجستير، إشراف: موسى ربابعه، وجبر إبراهيم بري، جامعة اليرموك، الأردن، ص١١٤.

(٤) بح صوت المال... العمدة، ابن رشيق، (١/ ٢٧٠). والمثل السائر، ابن الأثير، (٢/ ٨٤).

## المبحث الثالث: الكناية:

حظيت الكناية باهتمام خاص في كتب القدماء، من بلاغة، ونقد، ولغة، وتفسير، وفقه؛ وذلك لما لها من ارتباط ديني وثيق، يظهر في التعبير بلفظ كنائيّ هو أشبه بستر وغطاء لما يُخجل ذكره ويُكره التصريح به، وتتفاوت الكناية حسب وسائطها ما بين: «تلويح، ورمز، وإيماء، وإشارة»(١).

**تعريف الكناية لغة:**

الكناية لغة من: «كَنَى فلان، يَكْنِي عن كذا، وعن اسم كذا إذا تكلم بغيره مما يستدل به عليه»(٢).

**تعريف الكناية الاصطلاح:**

الكناية في الاصطلاح هي: «لفظ أريد به لازم معناه، مع جواز إرادة معناه حينئذ»(٣)، ومن هنا يأتي الفرق الأكبر بينها وبين المجاز، إذ الأخير لا يوجد فيه معنى يراد على الحقيقية(٤).

وابن الأثير يناقش عددًا من الحدود الموضوعة للكناية مبينًا فسادها، لينتهي بها إلى تعريف يرتضيه وهو محقّ فيه، فالكناية: «كل لفظة دلت على معنى يجوز حمله على جانبي الحقيقة والمجاز، بوصف جامع بين الحقيقة والمجاز»(٥).

على أن بعض مواضع الكناية يستحيل فيها إرادة المعنى الحقيقي، وبه تصبح شبيهة بالمجاز(٦)؛ ولعل هذا ما يجعل ابن الأثير يعدها من المجاز.

ويرى جمهور المتأخرين من العلماء أنها خارجة عن المجاز؛ لجواز إرادة المعنى الحقيقيّ،

---

(١) مفتاح العلوم، السكاكي، مصدر سابق، ص٤٠٣.

(٢) كتاب العين، الخليل بن أحمد، (٤/ ٥١١)، باب الكاف والنون. مادة كني.

(٣) بغية الإيضاح، القزويني (٣/ ٥٣٨).

(٤) انظر: نفسه.

(٥) المثل السائر، ابن الأثير، (٣/ ٦٢).

(٦) كشاف اصطلاحات العلوم والفنون، التهانوي، ص١٣٨٦، وهو ينسب القول إلى أبي القاسم في حاشية المطول غير أني لم أجده.

ولانتقال مبناها من اللازم إلى الملزوم، خلافًا للمجاز الذي ينتقل من الملزوم إلى اللازم[١]، إلا أن المتقدمين منهم يعدونها من المجاز، فعبد القاهر الجرجاني مثلاً يقول: «قد أجمع الجميع على أن الكناية أبلغ من الإفصاح، والتعريض أوقع من التصريح، وأن للاستعارة مزية وفضلاً، وأن المجاز أبدًا أبلغ من الحقيقة»[٢]، فهو يضمّها إلى المجاز ويحكي أن هذا بالإجماع، وابن الأثير على هذا الرأي كما سلف، والعلوي يؤكد هذا المذهب أيضًا فيرى أن الكناية لا تخلو من الدلالة على معنى خالف الدلالة الوضعيّة، فإن خَلَتْ من هذه الدلالة فلا وجود للكناية، وإن وُجِدَت هذه الدلالة المخالفة ثبت القول بأن الكناية مجاز[٣].

إن هذا الاختلاف بين الفريقين، مع توفّر حجج مقنعة لكلٍّ منهم، لَدليلٌ ظاهرٌ على صعوبة قطع الأمر في هذه المسألة، وربّما عدُّها من المجاز أقرب إلى الصّواب؛ لأنّ المجاز هو الذي يمنحها قيمة فنّيّة أرقى[٤].

ولابن الأثير نظرة مختلفة للكناية، فهو يرى أن فيها طيًّا للمكنى عنه، فيلحقها بالاستعارة التي يُطوى فيها المستعار له، ويجعل العلاقة بينهما علاقة الخاص بالعام، ويميّز بينهما بأن المجاز في الكناية جاء بعد الحقيقة، فثَمّ معنى حقيقيّ يسبق إلى الذهن، ثم يردفه المعنى المجازي لأنه خفيّ[٥].

وتأتي الكناية في المثل السائر في النوع التاسع عشر من الصناعة المعنويّة، ولعل أبرز ما يُلاحظ فيها تميّز ابن الأثير في تفرقته بين الكناية والتعريض، ووضع حدّ فاصل بينهما، كما أنه يفرق بين الكناية واللفظ المشترك.

ويعاود ابن الأثير حبّ المخالفة فيرفض أقسام الكناية من تمثيل، وإرداف، ومجاورة، ويكتفي بتقسيمها إلى ما يحسن استعماله، وما هو قبيح فاحش، وسبب رفضه لتلك الأقسام

---

(١) انظر: مفتاح العلوم، السكاكي، مصدر سابق، ص٤٠٣.

(٢) دلائل الإعجاز، عبد القاهر الجرجاني، ص٧٠.

(٣) انظر: الطراز، العلوي، ص١٩٠.

(٤) انظر: في التراث النقدي والبلاغي، د. أحمد محمد ويس، رجب ١٤٢٣هـ- سبتمبر ٢٠٠٢م ج١٠، مج٦، جذور، ص٤١٢.

(٥) انظر: المثل السائر، ابن الأثير، (٣/ ٦٤-٥٥).

هو عدم وجود فواصل تميّزها عن بعضها –كما يزعم–[١]، وما دفعه لذلك –فيما أظن– إلا حبّ التفرد والذي نجده واضحًا في تعقيبه: «وهذا الذي ذكر أن من الكناية تمثيلاً وهو كذا وكذا غير سائغ ولا وارد، بل الكناية كلها كذلك، والذي قدمته من القول هو الحاصر لها، ولم يأتِ به أحد غيري»[٢].

والمتصفح لكتابه الجامع الكبير سيجده يُقرّر هذه الأقسام بعد القسمة الأصليّة، ويجعلها تحت ضرب ما يحسن استعماله من الكناية [٣]، بل إنه يعاتب من لا يفرق بينها فيقول: «اعلم أن أكثر علماء هذه الصناعة قد أدخلوا الإرداف في التمثيل، وفي الفرق بينهما إشكال ودقّة»[٤].

وعند تتبع تسميات الكناية أو تقسيماتها عند البلاغيين، يتبين أن قدامة بن جعفر يذكر من نعوت الألفاظ المؤلفة: الإشارة[٥]، والإرداف[٦]، أما ابن رشيق فيسميها التمثيل[٧]، والإشارة[٨]، والتتبيع[٩]، وابن سنان الخفاجي يتكلم مرة في الكناية ضمن الحديث في الألفاظ المؤلفة[١٠]، ثم يتحدث عن عدد من نعوت الفصاحة ويعود بعدها لذكر التمثيل (من الكناية)[١١]، وسنرى أبا هلال العسكري يضع فصلاً للإشارة[١٢]، وثانيًا للإرداف

(١) انظر: المثل السائر، ابن الأثير، (٣/ ٦٩).

(٢) المثل السائر، ابن الأثير، (٣/ ٧٠).

(٣) راجع الجامع الكبير، ابن الأثير، ص١٧٥ وما بعدها.

(٤) المصدر السابق ص١٦٠، وأصل الكلام عند أبي هلال العسكري: «وقد أدخل بعض من صنّف في هذا أمثلة باب الإرداف في باب المماثلة، وأمثلة باب المماثلة في باب الإرداف، فأفسد البابين جميعًا، فلخصت ذلك وميّزته وجعلت كلّا في موضعه، وفيه دقّة وإشكال». كتاب الصناعتين، ص٣٥٢.

(٥) نقد الشعر، قدامة بن جعفر، ص٥٥.

(٦) المصدر السابق، ص٥٧.

(٧) العمدة، ابن رشيق، ص٢٧٧.

(٨) المصدر السابق، ص٣٠٣.

(٩) المصدر السابق، ص٣١٣.

(١٠) سر الفصاحة، ابن سنان الخفاجي، مصدر سابق، ص١٦٣.

(١١) المصدر السابق، ص٢٣٢.

(١٢) كتاب كتاب الصناعتين، أبو هلال العسكري، ص٢٤٨.

والتوابع[١]، وفصلاً للكناية والتعريض مختلطين ببعضهما[٢]، أما عبد القاهر الجرجاني فتعريفه للكناية هو تعريف الإرداف[٣]، ثم يذكر التمثيل بعده[٤]، فكلهم على تقسيمها أو تسميتها بالإشارة -ويراد بها الإيماء إلى المعاني الكثيرة في لفظ قليل- وبالإرداف وبالتمثيل وبالتتبيع، وقد يُذكر واحد منها أو اثنين، ويكون الحديث عنهما متفرّقَين، إذا وجدنا هذا كله، فإن كلام ابن الأثير يبدو عائدًا على نفسه، فلم يضع أحدٌ هذه الأقسام الثلاثة متتابعة —فيما أعلم- غيره.

**الشواهد النبوية:**

أتت بعض شواهد الكناية في مقدمة الكتاب، في الفصل الثالث: فصل (الحكم على المعاني)، والفصل الرابع: فصل (الترجيح بين المعاني)، فمن ذلك أنه **ذُكر شريح الحضرمي عند النبي ﷺ فقال: ((لا يتوسَّد القرآن))**[٥]، وفيه يرى ابن الأثير أن الكلام يحتمل معنيين متضادّين، أحدهما مدح والآخر ذمّ، «أما المدح فالمراد به أنه لا ينام الليل عن القرآن، و لم يتهجد به، فيكون القرآن متوسّدًا معه، بل يُداوم على قراءته ويُحافظ عليها، وأما الذمّ، فالمراد به أنه لا يحفظ من القرآن شيئًا، ولا يديم قراءته، فإذا نام لم يتوسّد معه القرآن، وأراد بالتوسّد النوم»[٦]، وقد قال بهذين التأويلين كثيرون غيره قبله أو بعده[٧].

غير أني أتوقف عند تأويل الذمّ وأتساءل: هل يمكن أن يتحدّث رسول الله ﷺ حديثًا

---

(١) راجع المصدر السابق، ص٣٥١.

(٢) راجع المصدر السابق ص٣٦٨.

(٣) دلائل الإعجاز، عبد القاهر الجرجاني، ص٦٦.

(٤) المصدر السابق، ص٦٨.

(٥) أخرجه أحمد في مسنده، (٢٤/ ٥٠٠)، (١٥٧٢٤)، وقال الأرناؤوط: إسناده صحيح على شرط الشيخين.

(٦) المثل السائر، ابن الأثير، (١/ ٩٢).

(٧) راجع مثلًا: الجليس الصالح الكافي والأنيس الناصح الشافي، النهرواني، تحقيق: عبد الكريم سامي الجندي. دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان. ط١ ١٤٢٦ هـ - ٢٠٠٥م، ص٦٢٠. والنهاية في غريب الحديث والأثر، مجد الدين بن الأثير، مصدر سابق، (٥/ ١٨٣)، وحاشية السندي على سنن النسائي، السيوطي، (٣/ ٢٥٧)، مكتب المطبوعات الإسلامية – حلب. ط، ٢ ١٤٠٦هـ-١٩٨٦م. وغريب الحديث، ابن الجوزي، تحقيق: عبد المعطي أمين القلعجي، ط١، ١٤٠٥هـ-١٩٨٥م، (٢/ ٤٦٧).

مُوهمًا في غير موضع حاجة إلى التورية؟، ثم إن حديثه الآخر ﷺ: ((لا توسّدوا القرآن))[١]، يجعل للتأويل الأول الوجاهة، فالظاهر أنه كان يمتدحه ﷺ، وإذا كانوا يقولون: «توسّد فلان ذراعه إذا نام عليه وجعله كالوسادة له»[٢]، فهذا دليل أيضًا على أن الكناية للثناء، وهي كناية عن صفة، جاءت في لفظ مركّب.

وفيما يحتمل معنيين مختلفين إلا أنهما غير متضادّين[٣]، يأتي من الكناية قوله ﷺ: ((**أطولكن يدًا أسرعكن لحوقًا بي**))[٤].

وهذا الشاهد كناية عن صفة أيضًا، جاءت في لفظ مركب، ويظهر احتواؤه على المعنى وغيره، من تجاوب أمهات المؤمنين –رضي الله عنهن– معه، «فلما مات جعلن يطاولن بين أيديهن حتى ينظرن أيتهنّ أطول يدًا، ثم كانت زينب أسرعهنّ لحوقًا به، وكانت كثيرة الصدقة، فعلمن حينئذ أنه لم يرد الجارحة، وإنما أراد الصدقة»[٥]، وظاهر الحديث دالّ على المعنيين، والمعنى المقصود لم يُفهم إلا بعد أن وقع، فإن زينب لم تكن أطولَهنّ يدًا خِلقة، بل كانت سودة هي الأطول[٦].

وفي الحثّ على السعي في الرزق يأتي ما رُوي عن النبي ﷺ على سبيل الكناية: ((**التمسوا الرزق في خبايا الأرض**))[٧]، ويذكره ابن الأثير في فصل الترجيح بين المعاني، وبما أن الخبيئة هي كل ما خُبِّئ أيّا كان، فإن الحديث يحمل معنيين متغايرين، جاءا على وجه الحقيقة، فيُحتمل أن يكون المراد الكنوز، ويُحتمل أن يكون الزرع والغراس، ويرجح الأخير؛ لأن مواضع الكنوز مجهولة، ولا يُتصوّر أن يأمر النبيّ ﷺ بالتماس المجهول[٨]، فخبايا

---

(١) التاريخ الكبير، البخاري، دائرة المعارف العثمانية، حيدر آباد – الدكن، (٦/ ٨٤).

(٢) لسان العرب، ابن منظور، (٣/ ٤٦٠).

(٣) انظر: المثل السائر، ابن الأثير، (١/ ٩٦).

(٤) أخرجه مسلم في صحيحه، كتاب فضائل الصحابة رضي الله تعالى عنهم، باب فضل زينب أم المؤمنين رضي الله عنها، (٤/ ١٩٠٧)، (٢٤٥٢)، بلفظ: ((أسرعكن لحاقا بي أطولكن يدا)).

(٥) المثل السائر، ابن الأثير، (١/ ٩٦).

(٦) تخريج الأحاديث والآثار الواقعة في تفسير الكشاف للزمخشري، الزليعي، تحقيق: عبد الله بن عبد الرحمن السعد. دار ابن خزيمة–الرياض. ط١. ١٤١٤هـ، (٤/ ٣٢٣).

(٧) ضعفه الألباني في ضعيف الجامع الصغير وزيادته، (١/ ١٦١)، (١١٥٠).

(٨) انظر: المثل السائر، ابن الأثير، (١/ ١٠٨).

الأرض كناية جاءت في لفظ مركب.

أما في شأنه ﷺ مع النساء، فما زال يوصي بهنّ خيرًا حتى مات، ومن مراعاته لرقّتهنّ يعاتب أنجشة في إحدى غزواته وهو يحدو فتسرع الإبل فيشقّ الأمر على النساء: ((**رويدك سوقك بالقوارير**))[١]، قال ابن الأثير: «يريد بذلك النساء، فكنى عنهن بالقوارير، وذاك أنه كان في بعض أسفاره وغلام أسود اسمه أنجشة يحدو، فقال له: ((يا أنجشة رويدك بالقوارير)) وهذه كناية لطيفة»[٢].

فالكناية في الحديث عن موصوف هنّ النساء، جاءت في لفظ مفرد (القوارير)، كما جاءت على سبيل التمثيل، لذا نجد ابن بطّال بعد أن يقرّر أنها كناية، يعدّها استعارة، وهو بهذا يُذكّرنا بعبد القاهر الجرجاني حين يقول: «التّمثيلُ الذي يكونُ مجازًا لجيئك بهِ على حَدِّ الاستعارة»[٣]، فلا عجب أن تتداخل هذه الكناية بالاستعارة؛ لوضوح المشابهة فيها وقربها الشديد من الاستعارة، وكلام ابن بطّال في وصف الصورة الفنيّة في الحديث يستحق الوقوف عنده، إذ يقول: «فإن القوارير هنا كناية عن النساء الذي على الأبل[٤]، أمره بالرفق في الحداء والإنشاد؛ لأن الحداء يحث الإبل حتى تسرع السير، فإذا مشت الإبل رويدا أمن على النساء السقوط، وتشبيهه النساء بالقوارير من الاستعارة البديعة؛ لأن القوارير أسرع الأشياء [٥]، فأفادت الاستعارة ها هنا من الحض على الرفق بالنساء في السير ما لم تفده الحقيقة؛ لأنه لو قال له عليه السلام: ارفق في مشيتك بهن أو تَرسّلْ لم يفهم من ذلك أن التّحفّظ بالنساء كالتحفظ بالقوارير، كما فهم ذلك من الاستعارة لتضمنها من المبالغة في الرفق ما لم تضمّنه الحقيقة»[٦].

---

(١) أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب الأدب، باب ما يجوز من الشعر والرجز والحداء وما يكره منه، (٨/ ٣٥)، (٦١٤٩)، بلفظ: ((ويحك يا أنجشة، رويدك سوقا بالقوارير)).

(٢) المثل السائر، ابن الأثير، مصدر سابق (٣/ ٧٥).

(٣) دلائل الإعجاز، عبد القاهر الجرجاني، ص٦٨.

(٤) لعل الصواب [النساء اللاتي على الإبل].

(٥) أي تكسُّرًا.

(٦) شرح صحيح البخاري، ابن بطال، تحقيق: أبو تميم ياسر بن إبراهيم، مكتبة الرشد- السعودية، الرياض، ط٢ ١٤٢٣هـ - ٢٠٠٣م، (٩/ ٣٢٤).

وقريبًا منه نرى الرامَهُرْمُزِي بعد أن يسميها كناية، يصفها بالتشبيه، وهو تشبيه مطلق لعدم وجود الأداة[١].

أما من يعدّ الحديث استعارة دون ذكرٍ للكناية، فالطيبيّ، إذ يقول: «القوارير استعارة؛ لأن المشبه به غير مذكور والقرينة حالية لا مقاليّة، والكسر ترشيح لها»[٢]، والحقيقة أن المشبه هو المحذوف، فلو عُدت استعارة فستكون تصريحيّة.

والشاهد كناية عند العلويّ وله غير الرقّة توجيهان، يتمثّل الأول في حفظ المرأة للجنين، والقارورة وعاء يحفظ ما فيه، والآخر اختصاص المرأة بالحسن والنضارة كالقارورة في الصّفاء والصّقالة، ثم يعود ليقرر أن الوجه الأول -أي الرّقة- هو الذي أراده الرسول ﷺ[٣]، والواضح أن المراد الرقّة؛ لأن هذا ما يُناسب المقام.

ومع تأرجح هذا الشاهد بين الكناية والمجاز فإني أميل به إلى الكناية؛ لأن الاستعارة يستحيل فيها إرادة المعنى الحقيقيّ، والمعنى الحقيقيّ هنا ليس مستحيلاً، إلا أن حمله على الاستعارة له وجاهته؛ لمجيئه على هيئة تشبيه محذوف.

**الشواهد النثرية:**

يضمّ مبحث الكناية عددًا من الشواهد النثريّة، ومقاصد الاستشهاد بها لا تخرج عن مقاصد الشواهد النبوية، فقولهم: «**فلان نقي الثوب**» يأتي لينفي به قسمة الكناية التي سبق تفصيلها، فهذا الشاهد عند من سبقه في قسم التمثيل، والذي يعرّفه بأن «تراد الإشارة إلى معنى، فيوضع لفظ لمعنى آخر، ويكون ذلك مثالاً للمعنى الذي أُريدت الإشارة إليه، والمعنى المراد من نقيّ الثوب: أي منـــزّه من العيوب» [٤]، ولا حاجة لتكرار ما قلت سابقًا من مناقضة ابن الأثير نفسه وتعسّفه لأجل المخالفة.

وفي الجامع الكبير يزيد وصفه بأنه تشبيه على سبيل الكناية، وتتمثّل فائدته فيما يمنحه

---

(١) أمثال الحديث المروية عن النبي ﷺ، الرامهرمزي، تحقيق: أحمد عبد الفتاح تمام، مؤسسة الكتب الثقافية – بيروت، ط١. ١٤٠٩هـ، ص١٢٣.

(٢) شرح الطيبي على مشكاة المصابيح المسمى بـــ (الكاشف عن حقائق السنن)، شرف الدين الطيبي، تحقيق: عبـــد الحميد هنداوي. مكتبة نزار مصطفى الباز (مكة المكرمة – الرياض)، (١٠/ ٣١٠٩).

(٣) انظر: الطراز، العلوي، ص٢٠٦.

(٤) المثل السائر، ابن الأثير، (٣/ ٦٩).

السامعَ من زيادة التصوّر للمدلول عليه، مما لا يحصل لو قصد المعنى بلفظه الخاصّ[١].

ومثله يأتي بقولهم: «**فلان طويل النجاد**» لينفي به القسمة كذلك، وهذا الشاهد جاء على الإرداف وهو: «أن تراد الإشارة إلى معنى فيوضع لفظ لمعنى آخر، ويكون ذلك إردافًا للمعنى الذي أريدت الإشارة إليه ولازمًا له، كقولهم: فلان طويل النجاد، أي: طويل القامة»[٢]، وابن الأثير بنفسه أثبت الاختلاف والتغاير بين القسمين فتراه يقول: «فطول النجاد رادف لطول القامة ولازم له، بخلاف نقاء الثوب في الكناية عن النـــزاهة من العيوب؛ لأن نقاء الثوب لا يلزم منه النـــزاهة من العيوب، كما يلزم من طول النجاد طول القامة»[٣].

أما ما جاء على ضرب (مثل) فيستحسنه ويورد عليه عددًا من الشواهد، كقولهم: «**مثلي لا يفعل هذا**» يقولها الرجل نافيًا القبح عن غيره، وهو يريد نفسه؛ لأنه إذا نفاه عن شبيهه ومماثله، كان نافيًا له عن نفسه من باب أولى، ويرى ابن الأثير ما جاء على لفظة (مثل) من ألطف مواضع الكنايات وأحسنها [٤]، ويوازن بين هذا وبين قوله تعالى: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ ۖ وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْبَصِيرُ ﴿١١﴾﴾[٥]، ويُشعرنا أنه قد أخذه عن الزمخشري في تفسيره فيقول: «مثلك لا يبخل، فنفوا البخل عن مثله، وهم يريدون نفيه عن ذاته، قصدوا المبالغة في ذلك فسلكوا به طريق الكناية؛ لأنهم إذا نفوه عمن يسدّ مسدّه، وعمن هو على أخص أوصافه، فقد نفوه عنه»[٦]، ويستكثر ابن الأثير من الشواهد على هذا الباب فمن ذلك قول الرجل: «**مثلك إذا سئل أعطى**»، وفيه يقول ابن الأثير: «أي: أنت إذا سئلت أعطيت، وسبب ورود هذه اللفظة في هذا الموضع أنه يُجعل من جماعةٍ هذه أوصافهم تثبيتًا للأمر وتوكيدًا، ولو كان فيه وحده لقلق منه موضعه، ولم يرس فيه قدمه» [٧]، ويقول قريبًا

(١) انظر: الجامع الكبير، ابن الأثير، ص١٥٧.
(٢) المثل السائر، ابن الأثير، (٣/ ٧٠).
(٣) المصدر السابق، (٣/ ٧١).
(٤) انظر: المصدر السابق، والصفحة.
(٥) سورة الشورى آية ١١.
(٦) تفسير الكشاف، الزمخشري، (٤/ ٢١٢).
(٧) المثل السائر، ابن الأثير، (٣/ ٧١).

من هذا في الجامع الكبير، ويجعل باب مثل في النوع الثاني من الإرداف[١].

وعلى هذا الضّرب تأتي بعض الشواهد على غير (مثل) وكلها موضع استحسان عند ابن الأثير، فمن ذلك: «**أنت من القوم الكرام**»، فهذا الشاهد شبيه بسابقَيْه، لكنه جاء بلفظة غير (مثل)، وهي: (أنت)، ويفسّره بقوله: «لك في هذا الفعل سابقة، وأنت حقيق به، ولست دخيلا فيه»[٢].

ويسترسل في ذلك؛ مما يوحي بشدّة إعجابه بهذا الأسلوب، فيذكر منه ما تكون لفظة (مثل) فيه مقصودة لا منطوقة، **كقولك للعربي**: «**العرب لا تخفر الذمم**»، وهذا التعبير أبلغ وأوقع من لو أنه قال: أنت لا تخفر الذمم[٣].

ويبدو ابن الأثير حفيًّا بهذا الباب (باب مثل)، فلم أجد من سبقوه يتوقفون عنده، إلا ما كان من لفتة الزمخشريّ، ومرجع جمال التعبير به الإكبار حال الثناء، واللطف حال العتاب، أما السرّ في التقديم في باب (مثل وغير) كما يقول القزويني: هو إفادة تقوّي الحكم به؛ لأن المطلوب بالكناية هنا هو الحكم[٤].

ومن روائع الكنايات ما جاء من بلاغة الأعرابيات، في الحديث الطويل الذي تقصّه عائشة -رضي الله عنها- على النبي ﷺ، فيصغي لها بحبّ، ليقول لها في النهاية: (كنت لك كأبي زرع لأم زرع) وقد اختار منه ابن الأثير قول أم زرع في وصف زوجها: ((**له إبل قليلات المسارح، كثيرات المبارك، إذا سمعن صوت المزهر أيقنّ أنهن هوالك**))[٥].

وأتى به شاهدًا على الإرداف -وإن كان ينفي هذا التقسيم-، ويخصّه بأمرين: الأول: مجيئه على اللفظ المركب، والثاني لزوم الكناية للمكنى عنه، ودلالتها عليه، وهذا ما لا يتحقق في غيرها من الكنايات، وينطبق هذا على الحديث، فالأعرابية التي وصفت زوجها بالكرم، لم تأتِ باللفظ الصريح، وإنما أتت بلفظ ملازم له على سبيل الكناية بالإرداف[٦].

---

(١) الجامع الكبير ص١٦٦، وباب مثل في الفرع الثاني من الإرداف.

(٢) المثل السائر، ابن الأثير، (٣/ ٧١).

(٣) نفسه (٣/ ٧١).

(٤) الإيضاح، القزويني، (٢/ ٧٣).

(٥) أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب النكاح، باب حسن المعاشرة مع الأهل، (٧/ ٢٧)، (٥١٨٩).

(٦) انظر: المثل السائر، ابن الأثير، (٣/ ٧٠).

فالإبل لا تسرح إلا قليلاً لكثرة من ينـــزل به من الضيوف، فيكفّ إبله ليأخذ للضيف حاجته منها، وفي وصفها بـــ(قليلات) دقّة، فلم تصفها بعدم السراح إطلاقًا؛ لأن هذا سَيُوهِم أنها هزيلة، وإبله ليست كذلك؛ لأنها تسرح إذا لم يطرقه طارق، أما قولها: كثيرات المبارك، كناية عن العطايا وكثرة القِرى [١]، «وقيل: معناه أن إبله كثيرة في حال بروكها، فإذا سرحت كانت قليلة لكثرة ما نحر منها في مباركها للأضياف»[٢].

أما في الجامع الكبير فكما مرّ سابقًا أن ابن الأثير يُقرّ التفرقة والتمييز بين أنواع الكناية؛ لذا فقد أورد هذا الشاهد في النوع الخامس من الإرداف[٣]، وفيه قال: «فإن الظاهر من هذا القول أن إبله تنـــزل بفنائه، ولا تبرح ليَقرُب عليه نحرها للأضياف، فإذا ضرب المزهر للقِيَان نحرها لضيوفه، لقد اعتادت هذه الحالة وأَلِفتها، وغرض الأعرابية من هذا الكلام أن تصف زوجها بالجود والكرم، ولكنها لم تذكر ذلك بلفظه الدال عليه وإنما أتت بمعانٍ هي أدلة على ذلك من غير تصريح بمرادها»[٤].

والكناية هنا عن صفة، في لفظ مركّب، على طريق الإرداف، الذي جاء مُوقِعًا قيمته الفنية في نفس المتلقي موقعًا لا يبلغه التعبير الصريح بالكرم وكثرة الضيفان.

وقبل ابن الأثير استشهد بهذا الحديث ابن سنان الخفاجي في حديثه عن الألفاظ المؤلّفة وهو يسمي هذه الكناية بـــ(الإرداف)، كما يسميها (التتبيع) على طريقة ابن رشيق، ويُبرز سرّ الحسن هنا، وهو المبالغة في الوصف، مما لا نجده في اللفظ المخصوص بالمعنى في وضع اللغة[٥].

ويلتفت ابن سنان لكناية أخرى فيقول: «هذا الرجل ينحر إبله فقلّ ما تسرح وتبعد في المرعى؛ لأنه يبركها بفنائه ليقرب عليه نحرها للضيوف، والمزهر: العود الذي يغنى به، فإذا سمعت الإبل صوته أيقنت أنها هوالك؛ لما قد اعتادته من نحره لها إذا سمِعَ الغناء وانتشى،

---

(١) انظر: فتح الباري، ابن حجر، (٩/ ٢٦٦).

(٢) النهاية في غريب الحديث والأثر، مجد الدين بن الأثير، (٢/ ٣٥٧).

(٣) يقسّمه إلى: النوع الأول: فعل المبادهة، والنوع الثاني: باب (مثل)، والنوع الثالث: ما يأتي في جـــواب الـــشرط، والنوع الرابع: الاستثناء من غير موجب، والنوع الخامس: ما عدا ذلك. راجع الجامع الكبير ص١٥٩ وما بعدها.

(٤) الجامع الكبير، ابن الأثير، ص١٦٤.

(٥) انظر: سر الفصاحة، ابن سنان الخفاجي، ص٢٢٩-٢٣٠.

وذلك لا تعتاده الإبل وتفهمه إلا مع الاستمرار والدوام، وهذا كله أبلغ من قولها: إنه ينحر الإبل»[١]، فصوت الغناء الذي ينطلق للطرب، يكتسب مع العادة دلالة أخرى تتمثل في نحر الإبل، والكناية هنا عن صفة أيضًا، لكنها بعيدة وليست قريبة كالأوليين.

والخفاجي يمتدح نفسه بالوقوف عند (الإرداف) وتوضيح ميزته وسر حسنه، إلا أنه ليس كاعتداد ابن الأثير بنفسه، بل كان محقًّا في نسبة هذا الفضل إليه لّما تنبّه إلى أن حسن الكناية نبع من المبالغة في الوصف مما لا يحتمله اللفظ الصريح.

وتلتقي بلاغة أم المؤمنين عائشة –رضي الله عنها– بحرصها على إبلاغ العلم، فحين يتطلّب الموقف في باب التعلّم ما يُكره ذكره، فإنها تعالجه بترك اللفظ الدالّ صراحة، والتعبير بلفظ آخر هو ردف وتابع له، ومنه ما جاء في صحيح البخاري: ((**أن امرأة سألت النبي ﷺ عن غسلها من المحيض، فأمرها كيف تغتسل، قال: خذي فرصة من مسك، فتطهري بها، قالت: كيف أتطهر؟ قال: تطهري بها، قالت: كيف؟، قال: سبحان الله، تطهري، فاجتبذتها إليَّ، فقلت: تتبعي بها أثر الدم**))[٢].

وهذا الشاهد يأتي عند ابن الأثير أيضًا على الإرداف، ويقول فيه: «فقولها: أثر الدم، كناية عن الفرج على طريق الإرداف؛ لأن أثر الدم في الحيض لا يكون إلا في الفرج، فهو رادف له»[٣]، فهنا كناية عن موصوف في لفظ مركب على سبيل الإرداف.

وعليه فالذي يبدو لي أن ابن الأثير كان متردّدًا في استبعاده تقسيم الكناية، يظهر هذا حين نجده يعيب هذه القسمة، ثم لا يلبث أن يوضّحها ويعرّفها ويأتي بشواهد عليها، ثم لا نجد له اعتراضًا بعد ذكر الشواهد إلا ما ذكره في البداية إجمالاً، من عدم وجود حدود فاصلة، واعتراض آخر يتمثل في عدِّ التمثيل جاريًا على كل كناية، إلا أن بعضها يتضح فيه التمثيل، وتكون المشابهة أكثر من بعضها الآخر[٤].

وأنا مع ابن الأثير في هذا، فالمشابهة جارية على كل كناية، إلا أن الإرداف لا يجري

---

(١) المصدر السابق، ص٢٣١.

(٢) أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب الحيض، باب دلك المرأة نفسها إذا تطهرت من المحيض، وكيف تغتسل، وتأخذ فرصة ممسكة، فتتبع أثر الدم (١/ ٧٠)، (٣١٤).

(٣) المثل السائر، ابن الأثير، (٣/ ٧١).

(٤) انظر: المصدر السابق، (٣/ ٦٩).

عليها كلها، ثم إن تفاوت هذا الوضوح يُوجد اختصاصًا وتميزًا.

ومن جنس ما سبق ما جاء في القصص النبويّ، كقصة أصحاب الغار التي يسردها ﷺ حتى إذا جاء إلى موضع يستنكف الذوق منه كنّى عنه، ففي الحديث: ((**إنه كانت امرأة فيمن كان من قبلنا، وكان لها ابن عم يحبها، فراودها عن نفسها، فامتنعت عليه، حتى إذا أصابتها شدة جاءت إليه تسأله، فراودها، فمكنته من نفسها، فلما قعد منها مقعد الرجل من المرأة قالت له: لا يحل لك أن تفض الخاتم إلا بحقه، فقام عنها وتركها**))[(١)].

ويظهر لي أن ابن الأثير أراد أن يجعل هذا الشاهد مما تعددت فيه الدلائل، فاكتسبت بذلك شدّة الشَبَه والمناسبة[(٢)]، على أنه لا يعلق على الحديث إلا بقوله: «وهذه كناية واقعة في موقعها»[(٣)]، لكن إتيانه به بعد الآية ﴿**أَيُحِبُّ أَحَدُكُمْ أَن يَأْكُلَ لَحْمَ أَخِيهِ مَيْتًا فَكَرِهْتُمُوهُ**﴾[(٤)]، وبدايته بقوله: (وأما ما ورد في الأخبار النبوية) يُشعر أنه يلحقه بها في الطريقة، وإن لم يجعل لهذا الضرب عنوانًا، أو يفصله بحدّ.

والكناية هنا تمثيل، وموضعها: (أن تفض الخاتم) وهي كناية عن موصوف، جاءت هنا في لفظ مركب، وإن كان يجوز في التمثيل مجيئه في لفظ مفرد، و«لا تفضّ الخاتم: أي تكسره، وهو كناية عن افتضاض عذرة البكر، وقد يُطلق على الوطء الحرام»[(٥)]، وهي كناية حسنة بالتأكيد؛ لأن غاية الأدب الترفّع عن التعبير الصريح في مثل هذه المواضع، ولا أرى في الحديث ما يشبه الآية، ففي الآية عدة إشارات يُبنى بعضها على بعض، وهنا إشارة واحدة.

ومنه **ما ورد في إقامة الحد على الزاني، وهو أن يشهد عليه برؤية الميل في المكحلة**[(٦)]،

---

(١) أخرجه البخاري في صحيحه. كتاب البيوع، باب إذا اشترى شيئا لغيره بغير إذنه فرضي، (٣/ ٨٠)، (٢٢١٥) بلفظ: ((اللهم إن كنت تعلم أني كنت أحبُّ امرأة من بنات عمي كأشد ما يحب الرجل النساء، فقالت: لا تنال ذلك منها حتى تعطيها مائة دينار، فسعيت فيها حتى جمعتها، فلما قعدت بين رجليها قالت: اتق الله ولا تفض الخاتم إلا بحقه، فقمت وتركتها، فإن كنت تعلم أني فعلت ذلك ابتغاء وجهك، فافرج عنا فرجة)).

(٢) راجع المثل السائر، ابن الأثير، (٣/ ٧٢-٧٣).

(٣) المصدر السابق، (٣/ ٧٤).

(٤) سورة الحجرات، آية (١٢).

(٥) فتح الباري، ابن حجر، (١/ ١٦٢).

(٦) أخرجه أبو داود، كتاب الحدود، باب رجم ماعز، (٥/ ٤٧٧)، (٤٤٢٨)، وهو حديث طويل موضع الشاهد:

ويقول ابن الأثير: وذلك كناية عن رؤية الفرج في الفرج.

ومن جنس هذا أيضًا ما جاء من عمر بن الخطاب ﷺ حين دخل فزعًا إلى النبي ﷺ يخشى أنه ارتكب إثمًا، فيتحول عن التصريح إلى التمثيل كناية عن نسبة، فيقول: ((**يا رسول الله، هلكت، قال: وما أهلكك؟ قال: حولت رحلي البارحة، فقال له النبي ﷺ: أقبل وأدبر، واتق الدبر والحيضة**))[١]، ومثل هذه الشواهد وأشباهها كثير، وابن الأثير يكتفي بإيرادها دون تعقيب.

وتأتي الكناية في معرض مفاوضات الحرب والمهادنات، فقد ورد ((**أنه لما نزل رسول الله ﷺ على الركية**[٢]**، جاءه بديل بن ورقاء الخزاعي في نفر من قومه من أهل تهامة، فقال: تركت كعب بن لؤي وعامر بن لؤي نزلوا عداد مياه الحديبية معهم العوذ المطافيل**[٣]**، وهم مقاتلوك وصادوك عن البيت**))[٤].

والكناية هنا عن موصوف، جاءت في لفظين مفردين (العوذ) و(المطافيل) على سبيل التمثيل، «كناية عن النساء والصبيان، والعوذ: جمع عائذ، وهي الناقة التي وضعت وقوي ولدها، وهذا يجوز حمله على طريق الحقيقة، كما جاز حمله على طريق المجاز، أي: معهم الأموال من الإبل، وهي كانت جلّ أموال العرب: أي إنهم أحضروا أموالهم ليقاتلوا دونها، ولّما جاز حمل العوذ المطافيل على النساء والصبيان وعلى الأموال كان من باب الكناية»[٥].

وتُلْمح هذه الكناية إلى أنهم أرادوا طول الإقامة، كما أنّ حضور النساء والصبيان أدعى لهم إلى عدم الفرار[٦].

---

((كما يغيب المرودُ في المُكْحُلَةِ والرِّشاءُ في البئر)) وضعف إسناده شعيب الأرناؤوط.

(١) أخرجه أحمد في مسنده، كتاب مسند عبد الله بن العباس بن عبد المطلب، (٤/ ٤٣٥)، (٢٧٠٤)، حسّن إسناده: شعيب الأرناؤوط. .

(٢) الركيّ: جنس للركية وهي البئر. لسان العرب، ابن منظور، فصل الراء المهملة. (١٤/ ٣٣٣).

(٣) تقدّم ذكرها في الصفحة رقم [٦٥] من هذا البحث.

(٤) أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب الشروط، باب الشروط في الجهاد والمصالحة مع أهل الحرب وكتابة الشروط، (٣/ ١٩٣)، (٢٧٣١).

(٥) المثل السائر، ابن الأثير، (٣/ ٧٥-٧٦).

(٦) انظر: فتح الباري، ابن حجر، (٥/ ٣٣٨).

والكنايات التي مرّتْ بنا تحمل دلالات طيّبة، فهي تقع موقعًا حسنًا أفصح من تعبيرٍ صريح، أو تستر قبيحًا كُرِه التعبير به، وتُفيد مع ذلك المبالغة وجمال الصورة، إلا أن هناك من ألبس الكناية صورة شوهاء، فمن ذلك أن امرأة جاءت إلى عائشة –رضي الله عنها– **فقالت لها: ((أقيّد جملي؟ فقالت عائشة –رضي الله عنها–: (لا) ))**[١].

ولتفاوتت الكنايات من ناحية الوضوح والخفاء، فإن المتلقّي قد يأخذ بحقيقة الكناية وظاهرها، ومن ذلك هذا الموقف الطريف وهو **قول عبد الله بن سلام، فإنه رأى على رجل ثوبًا معصفرًا، فقال: «لو أن ثوبك في تنور أهلك، أو تحت قدرهم كان خيرا»**[٢]، وعبد الله ابن سلام حين رأى هذا الرجل في ثوب خيلاء، كنّى (بالتنور) و(تحت القدر) عن الدقيق والحطب، إلا أن فهمَ الرجل قَصُر عن المعنى الخفيّ، فأخذ بالمعنى الظاهر وأحرق ثوبه[٣].

ويعود بنا القول عن التكنية عمّا ينفر الذوق عن الإفصاح به، فهذا عبد الله بن العاص ﷺ وكان منقطعًا للعبادة منشغلاً بالصيام والقيام، يزوّجه أبوه –رضي الله عنهم أجمعين– فيدخل على زوجه بعد ثلاث ليال ليسألها: «**كيف ترين بعلك؟ فقالت: نعم البعل إلا أنه لم يفتش لنا كنفا، ولا قرب لنا مضجعا**»[٤]، ويكتفي ابن الأثير بعرض استحسانه: «فقولها: لم يفتش لنا كنفا، ولا قرب لنا مضجعا من الكناية الغراء الظاهرة»[٥].

أما أمثال العرب، فجملة منها جاءت من الكنايات، فمن ذلك: «**إياك وعقيلة الملح**»[٦]، «وذاك كناية عن المرأة الحسناء في منبت السوء، فإن عقيلة الملح هي اللؤلؤة،

---

(١) أخرجه البيهقي في السنن الكبرى، كتاب جماع أبواب الحكم في الساحر. بَابُ مَنْ لَا يَكُونُ سِحْرُهُ كُفْرًا وَلَمْ يَقْتُلْ بِهِ أَحَدًا لَمْ يُقْتَلْ، (٨/ ٢٣٦)، (١٦٥٠٧)، السنن الكبرى للبيهقي، تحقيق: محمد عبد القادر عطا. دار الكتب العلمية بيروت–لبنان. ط٣ ١٤٢٤هـ–٢٠٠٣م.

(٢) المثل السائر، ابن الأثير، (٣/ ٧٦).

(٣) المصدر السابق، (٣/ ٧٦).

(٤) المصدر السابق، والصفحة.

(٥) المصدر السابق، والصفحة.

(٦) المصدر السابق، (٣/ ٧٦–٧٧).

وتكون في البحر فهي حسنة وموضعها ملح»[١]، ومنها أيضًا: «**لبس له جلد النمر**»، «كناية عن العداوة»[٢].

وكذلك قولهم: «**قلب له ظهر المجن**»، «كناية عن تغيير المودة»[٣].

وتبرز ثقافات ابن الأثير المتعددة، ليقرر أن الكناية والتعريض لا يختصّان باللغة العربيّة، ويؤكد احتواء الإنجيل على الكثير، ومن «الكناية في لغة الفرس أنه كان رجل من أساورة كسرى وخواصّه، فقيل له: إن الملك يختلف إلى امرأتك، فهجرها لذلك، وترك فراشها، فأخبرت كسرى، فدعاه وقال له: قد بلغني أن لك عينا عذبة وأنك لا تشرب منها، فما سبب ذلك؟ قال: أيها الملك، بلغني أن الأسد يردها فخفته، فاستحسن كسرى منه هذا الكلام وأسنى عطاءه»[٤].

**التعريض:**

التعريض لغة يُفهم بأنه خلاف التصريح، جاء في تهذيب اللغة: «معراض كلامه، ومعاريض كلامه وفحواه أي في عروض كلامه، ومنه قول عمران بن حصين: (إن في المعاريض لمندوحة عن الكذب)»[٥]، وقال ابن سيده: «أعراض الكلام، ومَعارِضُه، ومَعارِيضه: كلام يشبه بعضه بعضًا في المعاني»[٦].

ويُذكر مرادفًا للكناية عند أكثر القدماء كما سلف، وقد وقف ابن الأثير عنده، وعاب على من سبقه[٧]، عدم تفريقهم بينه وبين الكناية، وحدّه بأنه: «اللفظ الدال على الشيء من طريق المفهوم بالوضع الحقيقي والمجازي»[٨].

---

(١) المصدر السابق، (٣/ ٧٧).

(٢) المصدر السابق والصفحة.

(٣) المثل السائر، ابن الأثير، (٣/ ٧٧).

(٤) المصدر السابق، (٣/ ٨٧).

(٥) تهذيب اللغة، الأزهري، (١/ ٢٩٧).

(٦) المحكم والمحيط الأعظم، (١/ ٤٠٢).

(٧) تقدّم ذكر خلط العلماء لهذين القسمين في بداية الحديث عن الكناية، وابن الأثير يذكر الغانمي، وابن سنان الخفاجي، والعسكري، راجع المثل السائر، (٣/ ٥٩).

(٨) المثل السائر، ابن الأثير، (٣/ ٦٦).

ولا أدري إن كان ابن الأثير قد اطّلع على ما قاله معاصره الرازي في التفرقة بين الكناية والتعريض أم لا، إذ يقول: «والتعريض قد يسمّى تلويحًا؛ لأنه يلوح منه ما يريد والفرق بين الكناية والتعريض أن الكناية أن تذكر الشيء بذكر لوازمه، كقولك: فلان طويل النجاد، كثير الرماد، والتعريض أن تذكر كلامًا يحتمل مقصودك ويحتمل غير مقصودك إلا أن قرائن أحوالك تؤكد حمله على مقصودك»(١)، والذي أراه أن تعريف ابن الأثير أوضح وأقرب، فالخطاب وفحواه في التعريض واحد، والكلام على حقيقته مقصود، والمفهوم منه مقصود أيضًا.

لكن يذكر الزمخشريّ في كتابه؛ لذا فإنه على الأغلب قد اطّلع على تفريقه بينهما فقد قال في كشّافه: «فإن قلت: أي فرق بين الكناية والتعريض؟، قلت: الكناية أن تذكر الشيء بغير لفظه الموضوع له، والتعريض أن تذكر شيئًا تدل به على شيء لم تذكره»(٢)، وبهذا ينتفي سبْق ابن الأثير إلى هذه التفرقة، لكن لا يُسقط جهده فقد أبلى بلاء حسنًا في التوضيح والعناية، وبسط القول في ذلك، ولا سيما أن تفريق صاحبَيه جاء عرَضًا في تفسيرَيهما، أما عنده ففي كتاب متخصّص، وتحت عنوان خاصّ بهذا الفنّ.

**الشواهد النبوية:**

التعريض كالكناية قد يكون واضحًا قريبًا، وقد يأتي غامضًا بعيدًا، وكما عرّض القرآن الكريم بقرب وفاته ﷺ تعريضًا خفيًّا ولم يفهم ذلك إلا أبو بكر رضي الله عنه، فقد عرّض هو في حديثه –عليه الصلاة والسلام–، وكان تعريضًا خفيًّا كما يصفه ابن الأثير، وقد جاء هذا في نصّ أبويٍّ حانٍ، إذ رُوي أنه خرج ﷺ وهو يحتضن ابني بنته، ويقول: «**والله إنكم لتجبنون وتبخلون وتجهلون، وإنكم من ريحان الله، وإن آخر وطأة وطئها الله بوج**»(٣)، وتوجيه هذا التعريض إلى أن المراد بوجّ –وهو واد في الطائف– غزوة حنين؛ لأنها آخر غزوة أوقع

(١) مفاتيح الغيب (التفسير الكبير)، الرازي، (٦/ ٤٦٩)، دار إحياء التراث العربي – بيروت. ط٣. ١٤٢٠هـ.

(٢) تفسير الكشاف، الزمخشري، مصدر سابق، (٢/ ٢٨٢-٢٨٣).

(٣) أخرجه أحمد في مسنده، مسند الإمام أحمد، مسند الشاميين، حديث يعلى بن مرة الثقفي عن النبي ﷺ، (٢٩/ ١٠٤)، (١٧٥٦٢)، بلفظ: ((جاء حسن وحسين يستبقان إلى رسول الله ﷺ، فضمهما إليه، وقال: إن الولد مبخلة مجبنة، وإن آخر وطأة وطئها الرحمن بوج))، وضعف إسناده شعيب الأرناؤوط.

بها ﷺ مع المشركين، فغزوتا الطائف وتبوك، لم يكن فيهما قتال أو ملاقاة عدوّ، فقد كانتا مجرد خروج إلى الغزو، فالعطف بذكر آخر وطأة على ذكر الولد -وما يُلبسه أباه من ثياب الجبن والبخل خوفًا عليه- جاء على سبيل الحزن والتأسّف للفراق القريب، وغزوة حنين في شوال سنة ثمان، ووفاته ﷺ في ربيع أول سنة إحدى عشرة[١].

فقوله: «إنكم من ريحان الله، أي: من رزقه، وأنا مفارقكم عن قريب، إلا أنه صانع عن قوله: وأنا مفارقكم عن قريب بقوله: (وإن آخر وطأة وطئها الله بوج)، وكان ذلك تعريضا بما أراده وقصده من قرب وفاته ﷺ»[٢]، ويظهر إعجاب ابن الأثير الشديد بهذا التعريض فهو يذكره في الجامع الكبير أيضًا، ولا يزيد على ما قاله هنا، وهذا الشاهد الوحيد الذي يذكره من قوله ﷺ.

**الشواهد النثرية:**

أما إذا نظرنا إلى التعريض في الشواهد النثريّة فسنجد ابن الأثير يستشهد بطائفة منها، كقصة مروان مع معاوية، فقد «**كان مروان بن الحكم واليا على المدينة من قبل معاوية فعزله، فلما قدم عليه قال له: عزلتك لثلاث لو لم تكن إلا واحدة منهن لأوجبت عزلك: إحداهن أني أمّرتك على عبد الله بن عامر وبينكما ما بينكما فلم تستطع أن تشتفي منه، والثانية كراهتك أمر زياد، والثالثة أن ابنتي رملة استعدتك على زوجها عمر بن عثمان فلم تُعدها.**

**فقال له مروان: أما عبد الله بن عامر فإني لا أنتصر منه في سلطاني، ولكن إذا تساوت الأقدام علم أين موضعه، وأما كراهتي أمر زياد فإن سائر بني أمية كرهوه، وأما استعداء رملة على عمر بن عثمان فو الله إنه لتأتي على سنة وأكثر وعندي بنت عثمان فما أكشف لها ثوبا، يريد بذلك أن رملة بنت معاوية إنما استعدت لطلب الجماع، فقال له معاوية: يا ابن الوزغ لست هناك، فقال له مروان: هو ذاك**»[٣].

ويستحسن ابن الأثير هذا التعريض، كما أنه يُقرّر أن «التعريض أخفى من الكناية؛ لأن

---

(١) المثل السائر، ابن الأثير، (٣/ ٨٥-٨٦).

(٢) المصدر السابق، (٣/ ٨٦).

(٣) المثل السائر، ابن الأثير، (٣/ ٨٤).

دلالة الكناية لفظيّةٌ وضعيّة من جهة المجاز، ودلالة التعريض من جهة المفهوم لا بالوضع الحقيقيّ ولا المجازيّ، وإنّما سُمّي التعريض تعريضًا؛ لأن المعنى فيه يُفهم من عَرَضه: أي من جانبه»[١].

ومما لا شكّ فيه أن الصحابة –رضوان الله عنهم– كانوا يتسابقون إلى الخيرات، لكنهم بشر قد يعتريهم قصور، فيذكّر أحدهم الآخر بأدب، فهذا عمر بن الخطاب ﷺ، كان يخطب يوم جمعة، فدخل عليه عثمان بن عفان ﷺ، فقال له عمر: ((**أية ساعة هذه؟ فقال عثمان: يا أمير المؤمنين انقلبت من أمر السوق فسمعت النداء، فما زدت على أن توضأت، فقال عمر: والوضوء أيضا، وقد علمت أن رسول الله ﷺ كان يأمرنا بالغسل**))[٢].

وفي هذا يقول ابن الأثير: «فقوله: (أية ساعة هذه) تعريض بالإنكار عليه لتأخره عن المجيء إلى الصلاة وترك السبق إليها، وهو من التعريض المعرب عن الأدب» [٣]، فليس ثمّة معنى مجازي، بل الكلام على الحقيقة، لكن المراد يُفهم من السياق، والتعريض هنا ظاهر واضح.

ولعلّ أشهر ما ذُكِر في الكناية، ثم جاء ابن الأثير فوضعه موضعه الصحيح في التعريض، قصة العجوز التي «**وقفت على قيس بن عبادة، فقالت: أشكو إليك قلة الفأر في بيتي، فقال: ما أحسن ما ورّت عن حاجتها، املؤوا بيتها خبزًا وسمنًا**»[٤]، وأبو هلال العسكريّ يجعله من الإرداف «وذلك أن قلّة جرذان البيت ردف لعدم خيره»[٥]، وأظن الصواب مع ابن الأثير؛ فهي لا تريد التكنية بوصف بيتها وحاله، وإنما أرادت التعريض بالطلب.

مما سبق في الكناية والتعريض يتضح أن لابن الأثير فضلاً يُشكر في وضع حدّ فاصل

---

(١) المصدر السابق، (٣/ ٦٧).

(٢) أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب الجمعة، باب فضل الغسل يوم الجمعة، وهل على الصبي شهود يوم الجمعة، أو على النساء. (٢/ ٢)، (٨٧٨).

(٣) المثل السائر، ابن الأثير، (٣/ ٨٤-٨٥).

(٤) المثل السائر، ابن الأثير، (٣/ ٨٥)، وأصلها في عيون الأخبار، ابن قتيبة، (٣/ ١٤٥)، دار الكتب العلمية-بيروت، ١٤١٨هـ. والعقد الفريد، ابن عبد ربه، (١/ ٢٦١).

(٥) كتاب الصناعتين، أبو هلال العسكري، ص٣٥١.

لهما، نظريًّا وتطبيقيًّا، كما اتضح أن الكناية يصحّ مجيئها في لفظ مفرد، كما يصحّ في لفظ مركّب، أما التعريض فقاصر على اللفظ المركب؛ لأنه يُفهم من جهة التلويح والإشارة، ويستحيل أن يحصل هذا في لفظ مفرد(١).

ويظهر -كعادة ابن الأثير- كثرة الحكم الانطباعي على الشواهد: (كناية لطيفة)، (واقعة موقعها)، (تعريض حسن).

وأرى تردد ابن الأثير، ففي الوقت الذي ينفي فيه وجود تفريعات لقسم الكناية الحسنة، أجده يذكر الشواهد تحت تفريعاتها، ويبدو هذا التردد أكثر، وهو يقول في الإرداف: «ومن لطيف هذا الموضع وحسنه(٢)، ما يأتي على لفظة مثل»(٣)، فكيف يبدو في هذا الموضع لطافة وحسنٌ ما دمت تنفي وجوده أصلاً؟.

وليس مستغربًا من ابن الأثير ما ذكره من علاقة بين الكناية والاستعارة، وجَعْل ما بينهما نسبةَ خاصٍّ لعام، وجزءًا إلى كلّ(٤)، فعبد القاهر الجرجاني أيضًا يضع الكناية والاستعارة في كفّة واحدة حين يُقارن بين الحقيقة والمجاز(٥)، كما أن ما يُسمّيه التمثيل بالاستعارة، شواهده هي شواهد التمثيل من الكناية، على سبيل المثال: «يقدم رِجلا ويؤخر أخرى...، أراك تنفخ في غير فحم، وتخط على الماء»(٦).

وإذا كان التمثيل يجيء على سبيل الاستعارة عنده، فإنه يأتي على سبيل الكناية عند ابن الأثير كما ذكر في الجامع الكبير(٧).

---

(١) انظر: المثل السائر، ابن الأثير، (٣/ ٦٧).

(٢) يعني من لطيف الإرداف.

(٣) المثل السائر، ابن الأثير، (٣/ ٧١).

(٤) راجع المصدر السابق، (٣/ ٦٥).

(٥) راجع دلائل الإعجاز، ص٧٠.

(٦) المصدر السابق، ص٦٩.

(٧) راجع الجامع الكبير، ابن الأثير، ص١٥٧.

## المبحث الرابع: المجاز:

سبق التعريف بالمجاز، وما كان من ابن الأثير في تقسيمه إلى تشبيه، واستعارة، وتوسّع، والجمهور على تقسيمه إلى مجاز لغويّ، وآخر عقليّ، واللغويّ إلى قسمين: أحدهما قائم على التشبيه وهو الاستعارة: ومرت سابقًا، وثانيهما المجاز المرسل.

عدم قيام هذين القسمين (المجاز المرسل، والمجاز العقلي) على التشبيه يُسمّيه ابن الأثير توسّعًا: «وأما القسم الذي يكون العدول فيه عن الحقيقة إلى المجاز لغير مشاركة بين المنقول، والمنقول إليه فذلك لا يكون إلا لطلب التوسع في الكلام، وهو سبب صالح؛ إذ التوسع في الكلام مطلوب»(١).

ولأن مصطلح التوسّع فضفاض، وجارٍ في كل عدول عن الحقيقة، فإنه لا يلبث أن يعود فيميّز هذا التوسّع بأنه إنما يُذكر: «للتصرّف في اللغة، لا لفائدة أخرى»(٢).

ومثل هذا يقول في مقدمة الكتاب، في فصل الحقيقة والمجاز: «وقد يكون العبور لغير وصلة، وذلك هو (**الاتساع**)، كقولهم في كتاب (**كليلة ودمنة**) قال الأسد، وقال الثعلب، فإن القول لا وصلة بينه وبين هذين بحال من الأحوال، وإنما أجري عليها اتساعا محضًا لا غير»(٣).

كما يقرر أن «التوسع في التشبيه والاستعارة جاء ضمنًا وتبعًا، وإن لم يكن هو السبب الموجب لاستعمالهما»(٤).

فالتوسّع في التشبيه والاستعارة لأجل مشاركة، أما في القسم الثالث، فللتصرف في اللغة فقط، ويميّز التشبيه والاستعارة بلزوم القرينة فيهما.

وقد تحدّث البلاغيون قبل ابن الأثير في المجاز العقلي والمجاز المرسل؛ مما يجعل الظنّ أنه لم يعرض عنهما جهلاً بل عن قناعة ورغبة.

فمنذ سيبويه ظهرت إشارات لبعض علاقات المجاز المرسل، كما نجد هذا عند اللغويّين

---

(١) المثل السائر، ابن الأثير، (٢/ ٨٤).

(٢) المصدر السابق، (٢/ ٧٦).

(٣) المصدر السابق، (١/ ٨٥).

(٤) المصدر السابق، (٢/ ٧٦).

والبلاغيّين والمفسرين من المهتمّين بالبلاغة، ثم تطور الأمر على يد عبد القاهر الجرجاني[١]؛ إذ إنه توسّع في الحديث عن المجاز العقلي أو كما يسميه: (المجاز الحكمي)[٢]، وبسَط القول في علاقات المجاز المرسل، ثم استقرّت المصطلحات على يد السكاكي[٣].

ويُعرف المجاز العقلي بأنه: «الكلام المفاد به خلاف ما عند المتكلم من الحكم فيه؛ لضرب من التأويل إفادة للخلاف لا بوساطة وضع»[٤]، أما المجاز المرسل فهو: «أن تعدي الكلمة عن مفهومها الأصلي بمعونة القرينة على غيره لملاحظة بينهما، ونوع تعلق»[٥].

لكن ابن الأثير لم يأخذ عن عبد القاهر ولا عن السكاكي، وهو وإن أخذ مصطلح الاتساع عن ابن جني، إلا أنه يُلمح فيه إلى أمر مختلف عنه، فابن جني حاول إجراء الاتساع والتوكيد والتشبيه مجتمعة على الشواهد التي يستعرضها[٦]، أما ابن الأثير فينظر إلى بعض الشواهد على أنها مجرد اتساع لا أكثر، وهي ما ستكون محلّ اهتمام.

**الشواهد النّبويّة:**

يرجع الرسول ﷺ من أكثر الناس عداوة له وبغضًا –أعني اليهود– بعد غزوة خيبر، فينظر إلى أُحُدٍ فيقول: ((**هذا جبل يحبّنا ونحبّه**))[٧]، وإن كان هناك من أخذ هذا الحديث على الحقيقة[٨]، فهذا لا يعنينا، وما يعنيننا هو القول بالمجاز، فنجد ابن الأثير يتنبّه لعدم وجود علاقة مشابهة، ويتنبه إلى إسناد الفعل إلى غير ما هو له، وما ينقصه هو المصطلح فقط،

---

(١) راجع المجاز دراسة في النشأة والتطور، المثنى العساسفة، دراسات، العلوم الإنسانية والاجتماعية، المجلد ٤١ ملحق ٢، ٢٠١٤م، ص٤٨٠ وما بعدها.

(٢) راجع دلائل الإعجاز، عبد القاهر الجرجاني، ص٢٩٤.

(٣) راجع المجاز المرسل في لسان العرب لابن منظور، دراسة بلاغية تحليلية، أحمد عبد الغفار الهنداوي، ط١، ١٤١٥هـ- ١٩٩٤م.

(٤) مفتاح العلوم، السكاكي، ص٣٩٣.

(٥) المصدر السابق، ص٣٦٥.

(٦) راجع الخصائص، ابن جني، (٢/ ٤٤٤وما بعدها).

(٧) أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب الزكاة، باب خرص الثمر، (٢/ ١٢٥)، (١٤٨٢)، بلفظ: ((أحد جبل يحبنا ونحبه)).

(٨) كالنووي الذي يقول: «الصحيح المختار أن معناه أن أحدا يحبنا حقيقة جعل الله تعالى فيه تمييزا يحب به»، المنهاج، (٩/ ١٣٩).

والذي لا يبدو ظاهرًا هل نأخذه على الإسناد فيكون مجازًا عقليّا؟ أو نأخذه على عدم المشاركة؛ فيكون مجازًا مرسلاً؟ يقول ابن الأثير: «فإضافة المحبّة إلى الجبل من باب التوسّع؛ إذ لا مشاركة بينها وبين الجبل الذي هو جماد»(١).

ويتنبّه الشريف الرضيّ في هذا التعبير لأمرين، الأول هو: الحبّ للجبل، والثاني: الحبّ منه، فيجعل الأول كناية، والثاني يكتفي بتسميته مجازًا، لكنه يصفه بوصف مجاز مرسل علاقته المحلّيّة، فيقول: «وهذا القول محمول على المجاز؛ لأن الجبل على الحقيقة لا يصح أن يحِبّ ولا يحَبّ، إذ محبة الانسان لغيره إنما هي كناية عن إرادة النفع له، أو التعظيم المختص به... وكِلا الأمرين لا يصح على الجماد: لا التعظيم المختص به، ولا النفع العائد عليه، فمستحيل أن يعظِّم، أو يعظَّم، أو ينفع، أو ينتفع به، فالمراد إذًا أن أحدا جبل يحبنا أهله، ونحب أهله، وأهله هم أهل المدينة من الأنصار، أوسِهم وخزرجِهم، وغير خافٍ حبهم النبي -عليه الصلاة والسلام- وحبه لهم، وتعظيمهم له، وإعظامه لقدرهم»(٢).

أما محمد صوفية فيُخرج الحديث على المجاز العقلي، ففيه أُسندت المحبة إلى الجبل، وحقها الإسناد إلى الإنسان(٣)، ومثله قال طه الزيني(٤): «استعمال الجبل في ساكنيه مجاز عقلي علاقته المحلية، من إطلاق المحل وإرادة الحال»(٥)، على أن المعروف في المحلّية أنها من علاقات المجاز المرسل.

والحديث استعارة عند كمال عز الدين، إذ يقول: «ومثل هذا الصنيع عند البيانيين ينحل إلى استعارتين: يسمون أولاهما المكنية؛ لأنها دلالة فعل الحب المسند إلى الجبل في العبارة على الإنسان المحب دلالة اللازم على الملزوم، ومسوغ هذا الإسناد مشابهة الجبل للمحب المحذوف مبالغة في إنصافه بصفته حتى لم يفترق عنه، وسمّوا ثانيتهما التخييليّة، وهي إثبات فعل المحب المشبه به للجبل المشبه؛ لأنها تخيّل للسامع إنسانية الجبل وحبه، وتكسبه ما

(١) المثل السائر، ابن الأثير، (٢/ ٨٧).

(٢) المجازات النبوية، الشريف الرضي، ص١٥-١٦.

(٣) انظر: المباحث البيانية بين ابن الأثير والعلوي، د. محمد مصطفى صوفية، ص٦٥.

(٤) محقّق كتاب المجازات النبوية.

(٥) المجازات النبوية، هامش ص١٥.

لا يمكن أن يكون له على سبيل التحقيق»[١].

إن هذه الآراء المتباينة حول هذا الحديث تزيد المرء حيرة، إذ لكلّ رأي وجاهته، فإذا نُظِرَ إلى أن المجاز في كلمة (جبل) والمراد أهله، فسيكون مجازًا مرسلاً، وإن نُظِرَ إليه من إسناد فعل الحبّ إلى غير من هو له، فسيكون مجازًا عقليًّا، كما يمكن النظر إليه بإجراء المشابهة بين الجبل والإنسان وحينها سيكون استعارة، وإن كنت أطمئن إلى عدّه من المجاز المرسل، ومصدر اطمئناني هو تواطؤ كتب شروح الحديث على أن المراد أهل الجبل، ثم إنهم يلحقونه بقوله تعالى: ﴿ وَسْـَٔلِ ٱلْقَرْيَةَ ﴾[٢] [٣].

**الشواهد النثريّة:**

مرّ سابقًا ما قرّره ابن الأثير من أن ترك الحقيقة إلى المجاز «إما أن يكون لمشاركة بين المنقول، والمنقول إليه في وصف من الأوصاف، وإما أن يكون لغير مشاركة»[٤]، ولا إشكال في كلامه هذا، فهو صحيح، لكن الإشكال في التطبيق؛ إذ يجعل المشابهة أصلاً في شواهد ليست منها، وربما دفعه هوى المخالفة، وقد كان تفنيد كلام الغزالي سيّد الموقف في جميع هذه الشواهد.

لقد فطِن الغزالي لأكثر علاقات المجاز المرسل، فجعل قولهم للآدميّ: **مضغة** مجازًا من «**تسمية الشيء باسم أصله**»[٥]، فيرفض هذا ابن الأثير، ويردّه إلى المشابهة.

كذلك قولهم للمطر: **سماء**، فهو مجاز عند الغزالي من «تسمية الشيء باسم مكانه»[٦]، ويردّه ابن الأثير، ويرى أن هذا عائد «لصفة المناسبة بين المنقول والمنقول إليه، وهو النـــزول

---

(١) الحديث النبوي من الوجهة البلاغية، كمال عز الدين الـــسيد، دار اقـــرأ- بـــيروت، ط١. ١٤٠٤هـ. ١٩٨٤م، ص١٦.

(٢) سورة يوسف آية رقم ٨٢.

(٣) راجع على سبيل المثال: تأويل مختلف الحديث، ابن قتيبة، ص٣٨٨. وشرح صـــحيح البخـــاري، ابـــن بطـــال، (٣/ ٢٨٥)، والعيني، عمدة القاري، (٩/ ٦٧) وغيرها.

(٤) المثل السائر، ابن الأثير، (٢/ ٧٧).

(٥) المستصفى من علم الأصول، أبو حامد الغزالي، تحقيق: محمد عبد السلام عبد الشافي، دار الكتب العلميـــة، ط١، ١٤١٣هـ - ١٩٩٣م، ص٨٤.

(٦) المصدر السابق والصفحة.

من عال، وكل ما علاك، فأظلك فهو سماء»[١]، وله رأي آخر، يُخرج مثل هذا من المجاز، يقول فيه: «على أن الأغلب على ظني أن هذا القسم من الأسماء المشتركة، وتسمية المطر بـــ(السماء) حقيقة فيه، وليس من المجاز في شيء»[٢].

أما «تسمية الشيء باسم مجاوره»[٣]، كما يُقال للمزادة: **راوية** فيرفض ابن الأثير هذه التسمية، إلا أنه لا يردّ الأمر للمشابهة، فيقتصر على وصفه توسّعًا لا غير، فيقول: «وهذا القسم من باب التوسع، لا من باب التشبيه، ولا من باب الاستعارة؛ لأن على قياسه ينبغي أن يسمى الجمل زاملة؛ لأنه يحملها»[٤].

وعبد القاهر الجرجاني على أن هذا مجاز مرسل، إذ ينطبق عليه الشرط الذي وضعه: «أن يقع نقله على وجه لا يعرى معه من ملاحظة الأصل، ومعنى الملاحظة، أن الاسم يقع لما تقول: إنه مجاز فيه، بسببٍ بينه وبين الذين تجعله حقيقة فيه»[٥].

فاللفظ في هذا النوع من المجاز له أصل في الوضع، و«جريه على الثاني إنما هو على سبيل الحكم يتأدّى إلى الشيء من غيره، وكما يعبق الشيء برائحة ما يجاوره، وينصبغ بلون ما يدانيه... كما كان بين الظهر الكامل وبين المحمول في نحو تسميتهم المزادة راوية، وهي اسم للبعير الذي يحملها في الأصل»[٦].

كما يردّ ابن الأثير إلى المشابهة ما يسميه الغزالي: «تسمية الشيء باسم جزئه كقولك لمن تبغضه: (**أبعد الله وجهك عني**) وإنما يريد سائر جثته»[٧].

أما ما يكون من جنس «تسمية الشيء بفعله كتسمية الخمر (**مسكرًا**) فيرى أيضًا أنه داخل في المشابهة، بل هو أوغل في المشابهة من غيره؛ لأن الإسكار صفة لازمة للخمر، ولا يمكن أن يكون ثمّ خمر ولا إسكار، فأصل تسميتها بالخمر هو إسكارها، فهي تخمر العقل:

---

(١) المثل السائر، ابن الأثير، (٢/ ٩٥).

(٢) المثل السائر، ابن الأثير، (٢/ ٩٦).

(٣) المستصفى، الغزالي، ص٨٦.

(٤) المثل السائر، ابن الأثير، (٢/ ٩٦).

(٥) أسرار البلاغة، عبد القاهر الجرجاني، ص٣٩٥.

(٦) أسرار البلاغة، عبد القاهر الجرجاني، ص٣٩٦-٣٩٧.

(٧) المستصفى، الغزالي، ص٨٨.

أي تستره[١].

إن فعل ابن الأثير يجد صدى لدى بعض المتأخرين ممن يرى أن هذه العلاقات المتعددة وُضعت في جو جدليّ أصوليّ، ثم تلقّفتها البلاغة عنه، فرجاء عيد يرى أن ابن الأثير كان موفّقًا في ردّ هذه التقسيمات إلى التوسع، أو التشبيه، أو الاستعارة، ويتساءل عيد: ما المانع من عد المجاز أداء لغويًّا يرتضيه العرف اللغوي؟ سواء أكان تسمية الشيء باسم أصله أم جزئه أم فعله إلى آخر تلك التفريعات من علاقات واهمة داخل أمثلة متوارثة لا نستطيع – ونحن على صواب في عدم الاستطاعة- أن نأتي بسواها[٢].

والعلويّ يقرّر هذا صراحة[٣]، وهو يقول: «اعلم أن المجازات اللغوية المفردة يجب إقرارها حيث وردت، ولا يجوز تعدّيها إلاّ بتوقيف وإذن من جهة اللغة»[٤]، وهو وإن قال: (المفردة) إلا أنه فيما يظهر من الأمثلة لا يقصد إطلاق اليد على النعمة، والمزادة على الراوية وغيرها، بل يذكر مجاز النقصان ومجاز الزيادة وغيرها، فيقول مثلاً: «فلا يقال: سل الدار، واسأل الجدار، واسأل الشجرة، إلاّ بإذن من جهة اللغة يدل على جواز استعماله»[٥].

إلا أن ابن الأثير الذي ردّ الأمر إلى الاتساع فحسب، وحرّر المجاز من كُلفة علاقاته المتعددة، وقع في تكلّف آخر –في نظري- وهو يلوي أعناق بعض الشواهد ليُوجد علاقة مشابهة، ثم إن قلّة شواهده عنده على الرغم من كثرتها عند سابقيه، وحضورها القويّ حتى في كتب المفسرين تجعل القارئ يظن أن الصورة غير مكتملة عنده.

---

(١) المثل السائر، ابن الأثير، (٣/ ٩٧-٩٨).

(٢) انظر: فلسفة البلاغة بين التطور والتقنية، رجاء عيد، ص٢١٦ وما بعدها.

(٣) أعني يقرر عدم الاستطاعة.

(٤) الطراز، العلوي، (١/ ٤٧).

(٥) المصدر السابق، (١/ ٤٨).

# الفصل الثالث

## فنون البديع في الشاهد النبويّ والنثريّ

ويشتمل على ما يلي:

المبحث الأول: السجع، والترصيع، ولزوم ما لا يلزم.

المبحث الثاني: التجنيس.

المبحث الثالث: الطباق، والمقابلة.

المبحث الرابع: المبادئ، والافتتاحات.

## توطئة:

يُطلق البديع لغة على المبتكر والحديث: «البَدْعُ: إحداثُ شيءٍ لم يكن له من قبلُ خلقٌ ولا ذكرٌ ولا معرفةٌ، والله بديعُ السموات والأرض ابتدعهما، ولم يكونا قبل ذلك شيئًا يتوهّمهما متوهّم، وبدع الخلق، والبِدْعُ: الشيء الذي يكون أولاً في كل أمر، كما قال الله ﷻ: ﴿قُلْ مَا كُنتُ بِدْعًا مِّنَ الرُّسُلِ﴾[١]»[٢].

وعلى هذا المعنى اللغويّ قد وردت إشارات إلى البديع منذ الجاحظ، فهو يقصد به – كما يظهر من شواهده– المعنى المبتكر أو المتفرّد[٣].

أما في الاصطلاح فيُعرّف بأنه: «علم يعرف منه وجوه تحسين الكلام، باعتبار نسبة بعض أجزائه إلى بعض بغير الإسناد والتعليق، مع رعاية أسباب البلاغة»[٤]، ولعلّ هذا التعريف أدقّ التعريفات، وإن لم ينل شهرة[٥].

وأول من جمع بعض وجوه البديع ابن المعتز في كتابه البديع، وجاء بعده قدامة بن جعفر فكتب في أنواع البديع دون ذكر لهذا المصطلح، ثم تطورت مواضيعه مع أبي هلال العسكري في الصناعتين دون ذكر للمصطلح أيضًا، أما الرماني والباقلاني فقد عُنِيا به وجعلاه وجهًا من وجوه إعجاز القرآن، ثم جاء ابن رشيق فاستوت على يده أُسُس هذا العلم في العمدة، أما نضجه واكتماله فعلى يد السكاكي في مفتاح العلوم[٦].

ونظرة ابن الأثير للبديع كنظرة القدماء فهو لا يجعله ذيلاً لعلمي المعاني والبيان، أو زينة يتحلى بها الكلام بعد مطابقته لمقتضى الحال، بل تظهر نظرته المنصفة لفنون البديع ببسطه

---

(١) سورة الأحقاف، آية ٩.

(٢) كتاب العين، الخليل بن أحمد، (٢/ ٤٥).

(٣) راجع البيان والتبيين على سبيل المثال (١/ ٦٤)، و (٣/ ٢٨٠). والحيوان (٣/ ١٤٩)، و (٤/ ٣٠٥).

(٤) الإشارات والتنبيهات في علم البلاغة، محمد بن علي الجرجاني، تحقيق: عبد القادر حسين. مكتبة الآداب، د. ط، د. ت، ص٢٣٣.

(٥) انظر البديع في الحديث النبوي الشريف دراسة بلاغية في صحيح البخاري، د. خالد علي حسن داود، دار الكتب والوثائق القومية، القاهرة، ١٤٣٥هـ-٢٠١٤م، ص٢٢.

(٦) دروس البلاغة العربية نحو رؤية جديدة، الأزهر الزناد، المركز الثقافي العربي، المغرب-لبنان، ط١، ١٩٩٢م، ص٥١.

الحديث عنها بين فصول المعاني والبيان وما كان منها من المحسنات اللفظية فهو في الصناعة اللفظيّة، وما كان من المحسنات المعنويّة ففي الصناعة المعنويّة، وهو بهذا يقف موقفًا حسنًا، وقد أَلمحَ إلى أمر مهمّ قرّره في حديثه عن السجع، وأجراه على ألوان البديع الأخرى، يتمثّل في تأكيده على أنها ليست زينة لفظيّة فحسب، يقول: «إذا صوّرْت في نفسك معنى من المعاني، ثم أردت أن تصوغه بلفظ مسجوع، ولم يُواتك ذلك إلا بزيادة في ذلك اللفظ أو نقصان منه، ولا يكون محتاجًا إلى الزيادة ولا إلى النقصان، وإنما تفعل ذلك لأن المعنى الذي قصدته يحتاج إلى لفظ يدلّ عليه، وإذا دلَلت عليه بذلك اللفظ لا يكون مسجوعًا إلا أن تضيف إليه شيئًا آخر أو تنقص منه، فإن فعلت ذلك فإنه هو الذي يُذمّ من السجع ويُستقبح؛ لما فيه من التكلّف والتعسّف»[(١)].

فابن الأثير لم يكلَفْ بما كلِفَ به عصره من التزويق والتنميق والإغراق في البديعيّات تكلّفًا وصَنْعَة، فهو مثل العسكري الذي كان يقول: «هذا النوع من الكلام إذا سلم من التكلف، وبَرِئ من العيوب، كان في غاية الحسن، ونهاية الجودة»[(٢)].

(١) المثل السائر، ابن الأثير، (١/ ٣١٣-٣١٤).

(٢) كتاب الصناعتين، أبو هلال العسكري، ص٢٦٧.

## المبحث الأول: السجع، والترصيع، ولزوم ما لا يلزم:

### أولا: السجع:

السجع لغة كما قال الخليل: «سَجَع الرجل: إذا نطق بكلام له فواصل كقوافي الشعر من غير وزن»[١]، وهذا يعني أن السجع لغة كما هو في الاصطلاح تمامًا، بل إن التعريف أشار إلى الفاصلة أيضًا.

ولعل السجع أول لون بديعيّ عُرف، فمنذ الجاهليّة والخُطَب تُبنى عليه، ولا غرو؛ فَبِهِ يسهل حفظ الكلام، وهو للمنثور كالقافية للمنظوم.

وقد دَرَج الحديث عنه في المصادر المهتمة بالأدب والنقد في وقت مبكّر، فنجد الجاحظ يضع له فصلاً[٢]، ولا يكاد يخلو مؤلف مهتم بالأدب منه؛ مما يعني أنه كان فنًّا معروفًا.

ويقع الحديث عن السجع عند ابن الأثير في النوع الأول في الألفاظ المركّبة من الصّناعة اللفظيّة، وليس بمستغرب أن يتقدّم الحديث عن السّجع؛ فابن الأثير كاتب في الأصل، فلا بد أن يمنح السجع عناية واهتمامًا.

وحدّه عنده: «تواطؤ الفواصل في الكلام المنثور على حرف واحد»[٣]، ومن التعريف يتضّح أن الفاصلة والسجع عنده بمعنى واحد، فهو لا يخص القرآن الكريم بالفاصلة كما يفعل الرماني مثلاً[٤]؛ ولعل هذا عائد إلى أن ابن الأثير في الأصل يشترط في السجع عمومًا أن يكون اللفظ خادمًا للمعنى، لا العكس.

وهو يستحسن السجع إلى درجة أنه يراه أعلى درجات الكلام، ويرى أن أكثر القرآن مسجوع، وأن عدم مجيئه كله مسجوعًا، لا ينقص من قدر السجع في شيء، بل إنه ضرب من إعجاز القرآن أن يرد بعض منه غير مسجوع ويكون بليغًا!، وكأن ابن الأثير يضع البلاغة في كفة، والسجع الحَسَنَ في كفة أخرى[٥]، وهو بهذا الاستحسان يُذكّر بابن سنان

---

(١) كتاب العين، الخليل بن أحمد، (١/ ٢١٤).

(٢) البيان والتبيين، (٣/ ١٩٨).

(٣) المثل السائر، ابن الأثير، (١/ ٣٠٨).

(٤) راجع النكت في إعجاز القرآن، الرماني، ص٩٧.

(٥) انظر: المثل السائر، ابن الأثير، (١/ ٣١٤-٣١٥).

الخفاجي، وإن كان تعليل ابن سنان مختلفًا؛ إذ أرجَع هذا إلى أن القرآن جاء على أفصح كلام العرب، ومن عادته – يعني أفصح كلام العرب– ألاّ يكون كله مسجوعًا[١].

**الشواهد النبويّة:**

يُعاتب ابن الأثير كلّ من يذمّ السجع، ويردّ موقفهم إلى عجزهم عن الإتيان به، وينتصر له بمجيئه في القرآن الكريم، حتى لا تكاد تخلو سورة منه، كما يجيء في الحديث النبويّ الشريف بكثرة[٢]، ومن ذلك قوله ﷺ: ((**استحيوا من الله حقّ الحياء، قلنا: إنا لنستحيي من الله يا رسول الله! قال: ليس ذاك، ولكن الاستحياء من الله أن تحفظ الرأس وما وعى، والبطن وما حوى، وتذكر الموت والبلى، ومن أراد الآخرة ترك زينة الحياة الدنيا**))[٣]، كما استشهد بما رواه عبد الله بن سلام، قال: لما قدم رسول الله ﷺ، جئتُ في الناس لأنظر إليه، فلما تبينت وجهه علمت أنه ليس بوجه كذاب، فكان أول شيء تكلم به أن قال: ((**أيها الناس، أفشوا السلام، وأطعموا الطعام، وصلوا بالليل والناس نيام، تدخلوا الجنة بسلام**))[٤].

وحتى لا يُبقي لمعارضيه مدخلاً، فإنه يجيب عن حديثه ﷺ: ((**أسجعًا كسجع الكهّان؟**))[٥]، مقرّرًا أنه –عليه الصلاة والسلام– لم يُنكر السجع أو يذمّه مطلقًا، وإنما كانت الكراهية للسجع الذي كسجع الكهان؛ فلو كان ينكره مطلقًا لقال: (أسجعًا) ثم

---

(١) انظر: سر الفصاحة، ص١٦٦.

(٢) انظر: المثل السائر، ابن الأثير، (١/ ٣٠٨-٣٠٩).

(٣) أخرجه الترمذي في سننه، كتاب أبواب صفة القيامة والرقائق والورع عن رسول الله ﷺ، باب ٢٤، (٤/ ٢١٨)، (٢٤٥٨)، وقال: حديث غريب.

(٤) أخرجه ابن ماجه في سننه، كتاب أبواب الأطعمة، باب إطعام الطعام، (٤/ ٣٩٧)، (٣٢٥١)، صحّح إسناده: شعيب الأرناؤوط.

(٥) أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب الطبّ، باب الكهانة، (٧/ ١٣٥)، (٥٧٥٨)، بلفظ: ((أن رسول الله ﷺ قضى في امرأتين من هذيل اقتتلتا، فرمت إحداهما الأخرى بحجر، فأصاب بطنها وهي حامل، فقتلت ولدها الذي في بطنها، فاختصموا إلى النبي ﷺ، فقضى: أن دية ما في بطنها غرة عبد أو أمة، فقال ولي المرأة التي غرمت: كيف أغرم، يا رسول الله، من لا شرب ولا أكل، ولا نطق ولا استهل، فمثل ذلك يطل، فقال النبي ﷺ: إنما هذا من إخوان الكهان)).

سكت، لكن تقييده بسجع الكهان يعني تعليقه به فقط، والإنكار على ما كان من شاكلته[١].

ذلك أن النهي لم يكن عن السجع ذاته، بل عن حكم الكاهن الذي أتى باللفظ المسجوع؛ لأن استفهامه الاستنكاري ﷺ إنما جاء بعد قول الرجل: ((**أأدي من لا شرب ولا أكل، ولا نطق ولا استهلّ، ومثل ذلك يطلّ؟**))[٢]، وذلك ردًّا على حكمه ﷺ في الجنين بغرّة عبد أو أمة[٣].

وموقف ابن الأثير من الحديث في محلّه؛ لأن المراد «سجع الكهان فحسب؛ لأنهم يريدون به إبطال حق فتتشدّق ألسنتهم به للتأثير على السامع، وما يؤدي إليه من فورة انفعالية»[٤].

أما ما كان من تعويذ النبي ﷺ ابني ابنته بقوله: ((**أعيذه من الهامة والسامة، وكل عين لامّة**))[٥]، ومن تحذيره النساء من زيارة القبور بقوله: ((**ارجعن مأزورات غير مأجورات**))[٦]، فمحل اهتمام من ابن الأثير، إذ يقدمهما لمزيد من تأكيد براءة السجع من تهمة نهي الرسول ﷺ عنه؛ لأنه علاوة على كثرة ورود السجع في حديثه، فقد غيّر بعض الكلمات عن وجهها الأصليّ لأجل السّجع، فالأصل في لامة: هو (مُلمّة)؛ لأنها من ألمّ فهو مُلمّ، وكذلك الأصل مَوْزُورات، والتغيير الذي جرى إنما كان لأجل موازنة السجع، ويجعل ابن الأثير هذا دلالة على فضيلة السجع[٧].

والكلام السابق كله أصله عند العسكريّ، وصنعه ابن الأثير بأسلوبه، كما أن

---

(١) انظر: المثل السائر، ابن الأثير، (١/ ٣١٠).

(٢) الحديث السابق.

(٣) انظر: المثل السائر، ابن الأثير، (١/ ٣١١).

(٤) فنّ البديع، د. عبد القادر حسين، دار الكتب - بيروت، ط٢، ١٩٨٤م، ص١٢٦-١٢٧.

(٥) أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب أحاديث الأنبياء، باب ١٣، (٤/ ١٧٧)، (٣٣٧١)، بلفظ: ((أعوذ بكلمات الله التامة، من كل شيطان وهامة، ومن كل عين لامة)).

(٦) أخرجه ابن ماجه في سننه، كتاب أبواب الجنائز، باب ما جاء في اتباع النساء الجنائز، (٢/ ٥١٦)، (١٥٧٨)، ضعّف إسناده: شعيب الأرناؤوط.

(٧) انظر: المثل السائر، ابن الأثير، (١/ ٣١٠-٣١١).

العسكريّ يسمّي السجع المطابقة مرة، والازدواج مرة أخرى، وهو أغنى في شواهده من ابن الأثير.

وقبلهما تحدّث ابن قتيبة عن حديث (موزورات)، تحت باب شواذّ التصريف؛ لخروج الكلمة عن أصلها، وينسب إلى الفراء قوله: «العربُ إذا ضمّت حرفًا إلى حرف فربما أجْرَوْهُ على بِنْيَتِه، ولو أُفْرِدَ لتركوه على جهته الأولى»[(١)]، ويبدو من شواهد ابن قتيبة أن تطويع الكلمة لمجاراة أختها ليس خاصًّا بالسجع، وإنما هو للمجاورة على أيّ حال.

كذلك قال قدامة بن جعفر، لمّا استشهد بالحديث في كلامه عن الترصيع: «وإنما يذهبون في هذا الباب إلى المقاربة بين الكلام بما يشبه بعضه بعضًا، فإنه لا كلام أحسن من كلام رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم، وقد كان يتوخى فيه مثل ذلك»[(٢)]، ويستشهد بعدد من الشواهد، ويبدي استحسانه لمجيء الكلام على هذه الطريقة.

لكن السؤال الذي يعرض لنا هنا: ما دام ابن الأثير يذكر كثرة السجع في الحديث فأين هي شواهده منها؟، وقد مر في كتب سابقيه الكثير، والأحاديث النبوية المسجوعة وافرة، فقد أحصى أحد الباحثين منها ما يربو على أربعين حديثًا في صحيح البخاري فقط[(٣)]، والحق أن ابن الأثير عادة يستشهد بشواهد غيره ويجدد فيها خاصة فيما كان من الحديث النبوي الشريف، فهو متفوق عادة على سابقِيه، فما الذي جعله في هذا الفصل عالة على شواهد غيره دون زيادة، بل بنقص؟، ولعل اندفاعه لإرساء قدمه وتقديم نفسه نموذجًا يُحتذى جعله لا يلتفت إلى هذا القصور.

**الشواهد النّثريّة:**

مرّ سابقًا ما عالجه ابن الأثير في قضيّة النهي الوارد في الحديث الشريف عن السجع، وقد أولاه اهتمامًا كبيرًا، ولأجل أن يؤكد أن استنكاره ﷺ إنما جاء على المعنى المبهم والألفاظ الغامضة التي تأتي على هيئة سجع، وذلك دأب الكهّان، فقد أتى بقصّة هند بنت

(١) أدب الكاتب، ابن قتيبة، تحقيق: محمد الدالي. مؤسسة الرسالة، ص٦٠٠.

(٢) نقد الشعر، قدامة بن جعفر، ص١٤.

(٣) راجع الأسجاع في الحديث النبوي الشريف، أحمد عباس داود، رسالة ماجستير، جامعة الموصل، اللغة العربية وآدابها، إشراف: د. ميسر حميد العبيدي.

عُتبة، فحين سُئل الكاهن عن قصّتها قال: «**ثمرة في كَمَرة**»(١)، فطُلب منه أوضح من هذا، فقال: «**حبّة بُرّ في إحليل مُهر**»(٢)، وكذلك يأتي بقول سطيح: «**عبد المسيح جاء إلى سطيح، وهو مُوف على الضريح، لرؤيا الموبذان، وارتجاس الإيوان**»(٣)، ويرى أن الرسول ﷺ لم يستنكر السجع الذي جاء به الرجل لأجل لفظه فهو حسن، وإنما مدار الإنكار كان على الحكم الذي تضمنه(٤).

وابن الأثير لا ينظر إلى السجع على أنه مادة لفظيّة يتحلّى بها الكلام فحسب؛ لذلك فإنه لا يكتفي فيه بطلب الاعتدال في مقاطع الكلام –والاعتدال مطلوب– لكنّه قريبٌ سهلٌ ميسور، يقدر عليه كلّ أحد، إن الفضيلة في السجع تكمن في شيء أبعد من هذا، وهو أن تكون مفردات الألفاظ المسجوعة حسنة، هذا الحسن أولاً في إفرادها وتركيبها ثم حسن السجع الوارد فيها، إضافة إلى حسن المعنى، وأن يكون اللفظ تابعًا المعنى، لا المعنى تابعًا للّفظ؛ لأنه حينئذ سيكون كحلية حسناء على عجوز شمطاء، إضافة إلى استحسانه أن تحمِل كل فقرة من السجع معنى مختلفًا(٥).

إن ابن الأثير يصف السجع الحسن والقبيح بمقاييس حسيّة، فالأول حلو حارّ طنّان، والآخر غثّ بارد(٦).

وهو يؤكّد الظنّ الذي يُظنّ به من أن اهتمامه بالسجع إنما هو عائد لكونه من الكتّاب، ولا أدلّ على ذلك من مروره السريع بالشواهد النبوية، والأصل أنه جاء بها احتجاجًا فقط، ولم يأت بها ليتأمل أو يقف عندها، وكرّس جهده فيما تبقّى ليقارن بين سجعه وسجع الصاحب بن عباد وسجع الصابي، ويثني على نفسه ويخفض من شأنيهما، ثم يختم بتقسيم السجع حسب طول الفقرات، وشواهد هذه الأقسام كلها من القرآن الكريم.

---

(١) انظر: المثل السائر، ابن الأثير، (١/ ٣١١)، وأصل القصة في العقد الفريد، ابن عبد ربه، (٧/ ٩٣).

(٢) القصة نفسها.

(٣) قصة رؤيا كسرى، وهي مرويّة في البداية والنهاية، (٢/ ٢٦٨).

(٤) المثل السائر، ابن الأثير، (١/ ٣١١-٣١٢).

(٥) انظر: المصدر السابق، (١/ ٣١٥-٣١٦).

(٦) انظر: المصدر السابق، (١/ ٣١٢-٣١٣).

**ثانيًا: الترصيع:**

الرصع لغة: «الضرب باليد، والرصائع: حلية السيف إذا كانت مستديرة، الواحدة رصيعة، وكل حلقة في حلية سيف أو سرج أو غير ذلك مستديرة فهي رصيعة»[١].

وهو عند غير ابن الأثير من أنواع السجع، أما هو فيجعل كلّ واحد منهما في فصل، ويفصل بينهما بالجناس، ويصفه بأنه: «مأخوذ من ترصيع العقد، وذاك أن يكون في أحد جانبي العقد من اللآلئ مثل ما في الجانب الآخر، وكذلك نجعل هذا في الألفاظ المنثورة من الأسجاع، وهو أن تكون لفظة من ألفاظ الفصل الأول مساوية لكل لفظة من ألفاظ الفصل الثاني في الوزن والقافية، وهذا لا يوجد في كتاب الله تعالى، لما هو عليه من زيادة التكلف»[٢]، وهو لا يذكر هل يأتي في الحديث أو لا، لكنه لا يستشهد بشيء من ذلك، كما لم أجد عند غيره شواهد منه.

والترصيع عند قدامة بن جعفر من نعوت الوزن، وهو خاصّ بالشعر[٣]، وابن أبي الإصبع مثله يجعله في الشعر فقط[٤]، أما ابن الأثير فيجعله في النثر والشعر على حدّ سواء، وكان ابن سنان الخفاجي كذلك[٥]، وكذلك الباخرزي الذي يرى الترصيع في مقام رفيع ولا يطيقه من البلغاء في النثر إلا قلة، وهو في الشعر أشقّ[٦].

**الشواهد النثريّة:**

جاء في المقامة الصّنعانيّة، وهي مُفتتح مقامات الحريريّ قوله: «**وهوَ يطْبَعُ الأسْجاعَ بجواهِرِ لفظِه، ويقْرَعُ الأسْماعَ بزَواجِرِ وعْظِه**»[٧]، ويجعل ابن الأثير هذا شاهدًا على الترصيع في النّثر، إذ تحقّق فيه وصفه، فجاءت كل لفظة من ألفاظ الفصل الأول، مساوية لألفاظ الفصل الثاني وزنًا وقافيةً، فنجد يطبع مقابل يقرع، والأسجاع مقابل الأسماع،

---

(١) جمهرة اللغة، الأزدي، (٢/ ٧٣٧).

(٢) المثل السائر، ابن الأثير، (١/ ٣٩٧-٣٩٨).

(٣) راجع نقد الشعر، ص١١. وكتاب الصناعتين، ص٣٧٥.

(٤) راجع تحرير التحبير، ص٣٠٢.

(٥) راجع سر الفصاحة، ص١٩٠.

(٦) انظر: دمية القصر وعصرة أهل العصر، الباخرزي، دار الجيل، بيروت. ط١. ١٤١٤هـ، (٢/ ١٠١٣) ـــ.

(٧) مقامات الحريري، القاسم بن علي الحريري، مطبعة المعارف، بيروت. ١٣٧٨م، ص١٩.

وبجواهر مقابل بزواجر، ولفظه مقابل وعظه؛ فهي كالعقد المرصّع تتساوى لآلئه في الجانبين[١].

ومن أَمثَالِ المولدين التي جاءت على هذا الفنّ: «**من أطاع غضبه أضاع أدبه**، فـــأطاع بإزاء أضاع، وغضبه بإزاء أدبه»[٢].

والشاهدان السابقان جاءا على القسم الأول من أقسام الترصيع، وهو ما يعتدّ به ابن الأثير، أما القسم الثاني والذي يسقط فيه تناسب الوزن في بعض الألفاظ ويُكتفى بتناسب القافية فلا يعدّه من الترصيع لسقوط حقيقته، لكنه يجعله شيئًا قريبًا منه، وهو إذ يخرجه منه لا ينسبه إلى غيره، بل يتركه هكذا، ويأتي بشيء من خطب عبد الرحيم بن نباتة ليوضّح قصده، ومنها قوله: «**الحمد لله عاقد أزمة الأمور بعزائم أمره، وحاصد أئمة الغرور بقواصم مكره، وموفق عبيده لمغانم ذكره، ومحقق مواعيده بلوازم شكره**»، فالفصلان الأولان ترصيع، أما الأخيران فلا؛ لاختلاف وزن عبيده عن مواعيده، وإن كانت القافية واحدة، وأيضًا قوله: «**أولئك الذين أفلوا فنجمتم، ورحلوا فأقمتم، وأبادهم الموت كما علمتم، وأنتم الطامعون في البقاء بعدهم كما زعمتم، كلا والله ما أشخصوا لتقروا، ولا نغصوا لتسروا، ولا بد أن تمروا حيث مروا، فلا تثقوا بخدع الدنيا ولا تغتروا**»، فصحّ الوزن والقافية في الفصلين الأولين، ثم اختلف الوزن وإن سلمت القافية بعد ذلك.

أما في الجامع الكبير فقد وضع القسمين في الترصيع، إلا أنه جعل الأول أعلى وأصعب مرامًا، وهو من السّهل الممتنع، تراه فتظنّ بلوغه سهلاً وهو لا يستقيم إلا لأفذاذ البيان، والذي لحظت أنه يضع خطب ابن نباتة ضمن القسم الأول![٣].

والعلويّ يستشهد بشواهد ابن الأثير ذاتها، ويخالفه في استبعاد النوع الثاني[٤]، بل يراه

---

(١) المثل السائر، ابن الأثير، (١/ ٣٩٩).

(٢) المثل السائر، ابن الأثير، (١/ ٣٩٩).

(٣) انظر: الجامع الكبير، ابن الأثير، ص٢٦٣-٢٦٤.

(٤) يذكر العلوي أن الجمهور على أنه من الترصيع، وابن الأثير ذكر ذلك حين قال: «وأرباب هذه الـــصناعات قـــد قسموا الترصيع إلى هذين القسمين المذكورين، وهذه القسمة لا أراها صوابا». والسكاكي يراه ترصيعًا، قـــال في تعريفه: «هو أن تكون الألفاظ مستوية الأوزان، متفقة الأعجاز أو متقاربتها»، مفتاح العلوم، ص٤٣١.

من الترصيع ويسمّيه: الناقص، ويسمي الأول: التامّ[١].

أما ابن سنان الخفاجيّ فيضيف إلى ما سبق أن الاستحسان للترصيع والجناس والتصريع إذا كان قليلاً، كالطراز في الثوب، أما إذا كان كثيرًا متواترًا يفقد حسنه [٢]، وابن الأثير ينقل عنه هذا في الجامع الكبير[٣]، وفي المثل السائر[٤].

**ثالثًا: لزوم ما لا يلزم:**

إذا ذُكر هذا الفصل ذُكر معه لزومًا أبو العلاء المعري، الذي أصبح وكأنه والد هذا الفنّ، -وإن لم يكن مبتدعه-، والذي يصفه ابن الأثير بأنه قد جاء «بالجيد الذي يُحمد، والرديء الذي يُذمّ»[٥].

ومنذ ابن المعتز نلمس اهتمامًا وعناية بهذا اللّون، إذ نجده يضعه في فصل محاسن الكلام، ويجعله ضربًا من تكلّف الشاعر ما ليس له، وإعناته نفسه[٦].

والالتزام قد يكون حرفًا، وقد يكون حركة عند بعضهم، كابن رشيق حين يقول: «وكان ابن الرومي خاصة من بين الشعراء يلتزم ما لا يلزمه في القافية، حتى إنه لا يعاقب بين الواو والياء في أكثر شعره قدرة على الشعر واتساعًا فيه»[٧].

ولزوم ما لا يلزم هو المصطلح الذي ارتضاه ابن الأثير، فقد جاء هذا الفنّ على عدّة أسماء: الالتزام، والإعنات، والتضييق، والتشديد واستقرّ على (لزوم ما لا يلزم) فهو الأكثر دورانًا عند البلاغيّين والأدباء، عدا أن الأسماء الأخرى لا تليق بلونٍ بديعيّ ورد في القرآن الكريم[٨].

---

(١) راجع الطراز، (٢/ ١٩٥).

(٢) انظر: سر الفصاحة، ابن سنان الخفاجي، ص١٨٩.

(٣) راجع الجامع الكبير، ابن الأثير، ص٢٥٥.

(٤) راجع المثل السائر، ابن الأثير، (١/ ٤١١).

(٥) المثل السائر، ابن الأثير، (١/ ٤٠٢).

(٦) البديع، ابن المعتز، ص١٧٥.

(٧) العمدة، ابن رشيق، ص١٦٠.

(٨) انظر: إشكالية المصطلح البلاغي دراسة تطبيقيّة في مصطلحات علم البديع، ماجدة فاخر شامخ المذخوري، رسالة ماجستير، جامعة المستنصرية، إشراف حسن يحيى الخفاجي، محرم ١٤٢٥هـ/ نيسان ٢٠٠٤م، ، ص٧٨-٧٩.

ويُنبّه على جريانه في الشعر والنثر على حدّ سواء، كما يشير إلى وروده في القرآن الكريم -على قلّة- ويصفه بأنه سجع تتساوى فيه أجزاء الفواصل في الكلام المنثور، ويزيد على ذلك بتماثل الحرف الذي قبل الفاصلة أيضًا، وفي الشعر تساوي الحروف قبل الرويّ[١].

**الشواهد النثريّة:**

يكرّر ابن الأثير غير مرّة أن للكُلفة في هذه الفنون وحشة تُسقط الحسن، وتذهب بالرونق، وأن الجمال فيها دائر مع ورودها عفو خاطر، ومن أخذ معنى رديئًا فأجاد صنعته فقد أحسن في الفرع وأهمل الأصل، ثم تذهب رداءة هذا بجودة ذاك[٢].

ومن الحسَن في هذا الباب قصّة ابنة قيس، فقد ورد أن: «**لقيط بن زرارة تزوج بنت قيس بن خالد بن ذي الجدين، فحظيت عنده، وحظي عندها، ثم قتل فآمت بعده، وتزوجت غيره، فكانت كثيرًا ما تذكر لقيطا، فلامها على ذلك، فقالت: إنه خرج في يوم دجن، وقد تطيب وشرب، فطرد البقر فصرع منها، ثم أتاني وبه نضح دم، فضمني ضمة، وشمني شمة، فليتني مت ثمة، فلم أرَ منظرا كان أحسن من لقيط**»[٣].

وموضع الشاهد واضح، فقد التزمت الميم قبل حرف السجع، ولم يكن ثمّة تكلّف، بل جاء اللفظ تابعًا للمعنى، وفي هذا يقول ابن الأثير: «ضمني ضمة، وشمني شمة، فليتني مت ثمة من الكلام الحلو في باب اللزوم ولا كلفة عليه»[٤].

وشواهد ابن الأثير في الشعر وتناولها له يوحي بفهم ثاقب، ودقة في الموازنة، وتمييز الجيد من الرديء، وَوَددتُ لو فعل مثل هذا في الحديث فنوّع في شواهده كما فعل العلويّ، حين استشهد بطائفة كبيرة من أقواله ﷺ، وأقوال الصحابة وغيرهم، وإن كان في كلامه عنها عالة على ابن الأثير.

---

(١) المثل السائر، ابن الأثير، (١/ ٤٠٢-٤١٣).

(٢) المصدر السابق، (١/ ٤٠٤).

(٣) القصة في جمل من أنساب الأشراف، البلاذري، نسب ولد مرّ. فصل زرارة بن عدس، (١٢/ ٣٣).

(٤) المثل السائر، ابن الأثير، (١/ ٤٠٤).

## المبحث الثاني: الجناس:

الجناس لغة كما عند الخليل: «جنس: الجِنسُ: كلُّ ضربٍ من الشيء والناس والطَّير، وحدود النَّحو والعروضِ والأشياء، ويجمع على أجناس»[١].

قال ابن دريد: «وكان الأصمعي يدفع قول العامة: هذا مجانس لهذا إذا كان من شكله، ويقول: ليس بعربي خالص»[٢]، ويرد ابن فارس على الأصمعيّ بقوله: «وأنا أقول: إن هذا غلط على الأصمعيّ؛ لأنه هو الذي وضع كتاب الأجناس، وهو أول من جاء بهذا اللقب في اللغة»[٣].

ومنذ سيبويه نجد مفهوم الجناس وإن لم نجد مصطلحه، إذ يقول في حديثه عن الألفاظ والمعاني: «واتفاق اللفظين والمعنى مختلِف»[٤].

وتتعدّد التسميات لهذا الفنّ، وإن كان يغلب عليه اسم التجنيس، وهي التسمية التي ارتضاها ابن المعتز، واختارها ابن الأثير، وعند ثعلب يسمّيه المطابق، ويعرفه بأنه: «تكرير اللفظة بمعنيين مختلفين»[٥]، وقدامة يسمّيه المطابق والمجانس، ويأتي الحديث عنهما في نعت ائتلاف اللفظ والوزن[٦]، ثم نجد الرماني يسميه التجانس، ويجعله على نوعين: المزاوجة والمناسبة[٧]، ثم يأتي أبو هلال العسكري فيسميه: التجنيس، ويجعله في الفصل الثالث من أنواع البديع، ونوع منه يفرده بفصل خاصّ ويسميه التعطّف، وتعريفه: «أن تذكر اللفظ ثم تكرره والمعنى مختلف»[٨]، وابن رشيق كذلك يسميه التجنيس[٩]، أما ابن سنان فيسميه

---

(١) كتاب العين، الخليل بن أحمد، كتاب الجيم/ الثلاثي الصحيح. باب الجيم والسين والنون ، (٦/ ٥٥).

(٢) جمهرة اللغة، الأزدي، (باب الجيم والسين مع الحروف التي تليهما في الثلاثي الصحيح). مادة ج س ن، (١/ ٤٧٦).

(٣) معجم مقاييس اللغة، الرازي، (١/ ٤٨٦).

(٤) الكتاب، سيبويه، (١/ ٢).

(٥) قواعد الشعر، ثعلب، تحقيق: رمضان عبد التواب، مكتبة الخانجي-القاهرة، ط٢، ١٩٩٥م، ص٦٠.

(٦) انظر: نقد الشعر، ص٦٠ وما بعدها.

(٧) راجع النكت في إعجاز القرآن، ص٩٩ وما بعدها.

(٨) الصناعتين، ص٤٢٢، وانظر: ص٣٢١ وما بعدها، وراجع إشكالية المصطلح البلاغي، ماجدة المذخوري.

(٩) راجع العمدة، ص٣٢١.

المجانس[١]، ثم يأتي عبد القاهر الجرجانيّ فيعود به إلى اسم التجنيس[٢]، ويتبع السكاكي هذه التسمية أيضًا[٣].

وحدّه عند ابن الأثير: «أن يكون اللفظ واحدًا والمعنى مختلفًا»[٤]، ويؤكد على قضية اختلاف المعنى في موضع آخر، إذ ينبّه إلى أن ما يُسمّى بالترديد ليس من الجناس في شيء؛ لاتفاق اللفظ والمعنى[٥].

ويرى للتجنيس أفضلية ومزية، كما يرى أن من كتبوا فيه قد عبثوا وأدخلوا فيه ما ليس منه، واختلفوا وداخلوا بين أبوابه، موجّهًا حديثه صراحة إلى ابن المعتز، والحاتمي، والقاضي الجرجاني، وقدامة، وغيرهم[٦].

أما تعليل تسميته بهذا الاسم؛ فيقول: «لأن حروف ألفاظه يكون تركيبها من جنس واحد»[٧].

والقسمة التي يرتضيها للتجنيس تأتي في سبعة أقسام، القسم الأول تجنيس حقيقة، وبقية الأقسام مشبّهة بالتجنيس.

أما التجنيس الحقيقيّ، فهو الذي «تتساوى حروف ألفاظه في تركيبها ووزنها»[٨]، أما المشبه بالتجنيس فيجعله على ستة أقسام، وذلك بالنظر إلى الوزن والتركيب، ولكل قسم تعريفه، وسأذكر تعاريفها مع الشواهد خاصّتها.

**الشواهد النبويّة:**

وإذا جئنا إلى النوع الأول من المشبه بالتجنيس، فسنجد ابن الأثير يصفه بأن «تكون

---

(١) راجع سر الفصاحة، ص١٩٣.

(٢) راجع أسرار البلاغة، ص٦.

(٣) راجع مفتاح العلوم، ص٤٢٩.

(٤) المثل السائر، ابن الأثير، (١/ ٣٧٩).

(٥) انظر: المصدر السابق، (١/ ٣٨٥).

(٦) انظر: المصدر السابق، (١/ ٣٧٩).

(٧) المصدر السابق، (١/ ٣٧٩).

(٨) المصدر السابق، (١/ ٣٨٠).

الحروف متساوية في تركيبها، مختلفة في وزنها»[١]، ويستشهد بقوله ﷺ: ((**اللهم كما حسّنت خَلْقِي فحسّن خُلُقي**))[٢]، ويوضّح مقصده بتقرير اتفاق التركيب إذ جاءت الكلمتان على ثلاثة أحرف متماثلة في اللفظتين، واختلاف الوزن في مجيء الأولى بفتح الفاء وسكون العين، أي على (فَعْل)، والثانية بضم الفاء والعين، أي على (فُعُل) [٣].

أما النوع الثاني فما كانت فيه «الألفاظ متساوية في الوزن، مختلفة في التركيب بحرف واحد لا غير، وإن زاد على ذلك خرج من باب التجنيس»[٤]، ومن شواهده عنده قوله ﷺ: ((**الخيل معقود بنواصيها الخير**))[٥]، فالجناس وقع بين الخيل والخير، ووزنهما واحد، والاختلاف وقع بين اللام والراء، وهذا النوع يسميه ابن منقذ: جناس التصريف [٦]، ومثله قال ابن أبي الإصبع[٧]، أما النويريّ فيسميه المضارع أو المطمّع، ويعرفه بأن: «يُجاء بالكلمة ويبدأ بأختها على مثل أكثر حروفها فتطمع في أنها مثلها فتخالف بحرف، ويسمّى المطرّف وهو أن تجمع بين كلمتين متجانستين لا تفاوت بينهما إلا بحرف واحد من الحروف المتقاربة سواء وقع آخرا أو حشوًا»[٨]، فنلاحظ تعدد أسمائه وكلها مأخوذة من التعريف، والسبكيّ يسميه المضارع؛ لأن الحرفين المختلفين متقاربين[٩]، وكذلك العلوي، الذي يختار هذه التسمية؛ لأنها تعني المشابهة، فلما وقعت المشابهة بين الحرفين في هذين المتجانسين سمّي هذا الضرب بالمضارعة[١٠].

---

(١) المثل السائر، ابن الأثير، (١/ ٣٨٦).

(٢) صحيح الجامع الصغير وزياداته، الألباني، (١/ ٢٨٠)، حكمه: صحيح.

(٣) المثل السائر، ابن الأثير، (١/ ٣٨٦).

(٤) المصدر السابق.

(٥) أخرجه مسلم في صحيحه، كتاب الزكاة، باب إثم مانع الزكاة، (٢/ ٦٨٢)، (٢٦).

(٦) راجع البديع في نقد الشعر، ابن منقذ، تحقيق: أحمد أحمد بدوي، وحامد عبد المجيد. مراجعة: إبراهيم مصطفى. الجمهورية العربية المتحدة- وزارة الثقافة والإرشاد القومي- الإقليم الجنوبي- الإدارة العامة للثقافة، (١/ ٢٢).

(٧) راجع تحرير التحبير، ابن أبي الإصبع، ص١٠٧.

(٨) نهاية الأرب في فنون الأدب، شهاب الدين النويري، دار الكتب والوثائق القومية. القاهرة. ط١ ٤٢٣هـ، (٧/ ٩٤).

(٩) انظر: عروس الأفراح، (٢/ ٢٨٩).

(١٠) انظر: الطراز، (٢/ ١٩٠).

وهذا الحديث منجم بلاغيّ تواتر ذكره في كتب البلاغة، فقد احتوت هذه العبارة القصيرة على استعارة مكنية في تشبيه الخيل بالإنسان، ومجاز مرسل في ذكر الناصية من إطلاق الجزء وإرادة الكل، أما الجناس فهو موضع الاستشهاد عادة وهو الذي جاء عند ابن الأثير.

أما القسم الثالث من المشبّه بالتجنيس، فهو «أن تكون الألفاظ مختلفة في الوزن والتركيب بحرف واحد»[١]، ويستشهد عليه بقوله ﷺ: ((**المسلم من سلم المسلمون من لسانه ويده**))[٢]، فـــ(مسلم) زادت بحرف على (سلم) كما اختلف الوزن بين الكلمتين بين مُفْعِل، وفَعِل.

أما القسم الرابع من المشبّه بالتجنيس فيُطلق عليه اسم: «المعكوس، وذلك ضربان: أحدهما عكس الألفاظ والآخر عكس الحروف»[٣].

ويرى ابن الأثير للقسم الأول حلاوة ورونقًا، كما يرى مناسبة الاسم الذي أطلقه عليه قدامة، حين سمّاه (**التبديل**)؛ وذلك لأن مؤلف الكلام يقدّم شيئًا في الجزء الأول من كلامه، ثم يُؤخره في الجزء الثاني[٤]، وقد سمّاه قدامة أيضًا «عكس اللفظ»[٥]، وعلى مثل هذا يأتي قوله –عليه الصلاة والسلام–: ((**جار الدار أحقّ بدار الجار**))[٦].

أما الضرب الثاني فيذكر ابن الأثير أنه نادر، ويعلل ندرته بأنه «قلّ ما يقع كلمة تُقلب حروفها فيجيء معناها صوابًا»[٧].

والقسم الخامس يسميه المجنّب ويراه بلزوم ما لا يلزم ألصق وشاهده شعريّ[٨]، أما

---

(١) المثل السائر، ابن الأثير، (١/ ٣٨٨).

(٢) أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب الإيمان، باب المسلم من سلم المسلمون من لسانه ويده، (١/ ١١)، (١٠).

(٣) المثل السائر، ابن الأثير، (١/ ٣٩٢).

(٤) انظر: المصدر السابق، (١/ ٣٩٤).

(٥) جواهر الألفاظ، قدامة بن جعفر، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، دار الكتب العلمية، –بيروت–لبنان، ط١، ١٤٠٥هـ–١٩٨٥م، ص٤.

(٦) صححه الألباني في صحيح الجامع الصغير وزياداته، الألباني، (١/ ٥٩٣)، (٣٠٨٧).

(٧) المثل السائر، ابن الأثير، (١/ ٣٩٦).

(٨) انظر: المصدر السابق، (١/ ٣٩٦–٣٩٧).

القسم السادس فهو: «ما يساوي وزنه تركيبه، غير أن حروفه تتقدم وتتأخر»[١]، وعليه جاء قول النبي ﷺ: ((**يقال لصاحب القرآن: اقرأ وارقَ ورتّل كما كنت ترتّل في الدنيا، فإن منـــزلتك عند آخر آية تقرأ**))[٢]، فالجناس وقع بين لفظتي اقرأ وارق، وهما على وزن واحد، وحروفهما متماثلة، غير أنه حصل بينها تقديم وتأخير[٣]، وهذا النوع يسميه النويري باسم «جناس العكس»[٤]، أما ابن حجة الحموي فيسمّيه المقلوب[٥].

**الشواهد النثرية:**

لا تخرج الشواهد النثريّة عمّا سبق عرضه في الشواهد النبويّة، وكلها جاءت منثورة في أقسام ما يشبه التجنيس، وقبل أن أعرضها سأضع شاهدًا جعله ابن الأثير من الحديث، ولم أجد له أصلاً إلا في أحد كتب الغريب، وهو قوله: ((**خلّوا بين جرير والجرير**))[٦]، والذي جاء من التجنيس الحقيقيّ، ويقول ابن الأثير مفسّرًا قوله (الجرير): أي «دعوا زمامه» [٧]، واختلاف الحركة الإعرابية، أو إضافة (أل) وحذفها في مثل هذا النوع لا تخرجه عن كونه تجنيسًا حقيقيًّا أو تامًّا فيكفي في هذا الاتفاق في عدد الحروف، وأنواعها، وهيئاتها، وترتيبها[٨]، ويذكر العلوي هذا الشاهد تحت التجنيس التام، الذي يقول بأنه يُسمى المستوفى والكامل[٩]، وهذا الشاهد النثري الوحيد الذي يأتي به ابن الأثير في هذا النوع، كما أنه يقرر كما قرره العسكري قبله أنه لا يوجد من هذا النوع إلا آية واحدة في القرآن الكريم[١٠].

---

(١) المصدر السابق، (٣٩٧/١).

(٢) أخرجه أبو داود في سننه، أبي داود، كتاب أبواب فضائل القرآن، باب كيف يـــستحبُّ الترتيـــل في القـــراءة، (٢/ ٥٩٢)، (١٤٦٤)، قال شعيب الأرناؤوط: صحيح لغيره.

(٣) انظر المثل السائر، ابن الأثير، (٣٩٧/١).

(٤) نهاية الأرب في فنون الأدب، النويري، (٧/ ٩٧).

(٥) راجع خزانة الأدب وغاية الأرب، ابن حجة الحموي، (١/ ٩٢).

(٦) النهاية في غريب الحديث والأثر، مجد الدين بن الأثير، (١/ ٢٥٩).

(٧) المثل السائر، ابن الأثير، (١/ ٣٨٠).

(٨) عروس الأفراح، السبكي، (٢/ ٢٨٤).

(٩) الطراز، العلوي، (٢/ ١٨٥).

(١٠) راجع المثل السائر، ابن الأثير، (١/ ٣٨٠).

وممّا تساوت حروف ألفاظه في التركيب واختلف في الوزن قولهم: «**لا تُنال غُرَر المعالي إلا بركوب الغَرَرِ واهتبال الغُرَر**»[١]، وهذا الشاهد عند العلوي من ضرب (المختلف)، وفيه تختلف الحركات، وهو أحد أضرب التجنيس الناقص عنده[٢].

أما قولهم: «**لا تُنال المكارم إلا بالمكاره**»[٣]، فمن القسم الثاني، إذ تساوت اللفظتان في الوزن واختلفتا في التركيب بحرف واحد.

ويأتي مثالا على القسم الثالث القصةُ التي بين ينسبها إلى ثعلب وأحمد بن حنبل، فيقول: «دخل ثعلب صاحب كتاب **الفصيح** على أحمد بن حنبل -رحمه الله تعالى- ومجلسه غاص، فجلس إلى جانبه، ثم أقبل عليه وقال: (أخاف أن أكون ضيّقت عليك، على أنه لا يضيق مجلس بمتحابّين، ولا تسع الدنيا بأسرها متباغضين)، فقال له أحمد:«**الصديق لا يُحاسب، والعدوّ لا يُحتسب له**»[٤]، وهذا كلام حسنٌ من كلا الرجلين»[٥]، فالجناس بين لفظتي: يحاسب، ويحتسب له.

ومن القسم الرابع في عكس الألفاظ يأتي عدد من الشواهد، كقولهم: (عادات السادات سادات العادات)[٦]، وأيضًا: (شيم الأحرار، أحرار الشّيم)[٧]، كذلك ما كتبه علي بن أبي طالب إلى عبد الله بن عباس: (أما بعد، فإن الإنسان يسرّه درك ما لم يكن ليفوته، ويسوءه فوت ما لم يكن ليدركه، فلا تكن بما نلت من دنياك فرحًا، ولا بما فاتك منها ترحًا، ولا تكن ممن يرجو الآخرة بغير عمل، ويؤخر التوبة بطول أمل، وكأن قد، والسلام)[٨]، ويظهر أن ابن الأثير يعجبه هذا النوع فهو يكثر من شواهده شعرا ونثرًا.

---

(١) المصدر السابق (١/ ٣٨٦).

(٢) انظر: الطراز، العلوي، (٢/ ١٨٦).

(٣) المثل السائر، ابن الأثير، (١/ ٣٨٧).

(٤) الكلام يُنسب لثعلب، قاله ردّا على الزهري حين تأخر في عزائه ببعض أهله، وقصتهما في تاريخ بغداد، (٦/ ٤٤٨).

(٥) المثل السائر، ابن الأثير، (١/ ٣٨٨).

(٦) المصدر السابق، (١/ ٣٩٢).

(٧) المصدر السابق، والعباراتان تُنسبان لأبي الفتح علي بن محمد السبتي، انظر: سحر البلاغة وسر البراعة، الثعالبي، تحقيق: عبد السلام الحوفي، دار الكتب العلمية –بيروت-لبنان، ص١٩٩.

(٨) المثل السائر، ابن الأثير، (١/ ٣٩٤).

أما العسكري فيجعل هذا القسم في فصل خاصّ ويسميه: العكس، وصفته: «أن تعكس الكلام فتجعل في الجزء الأخير منه ما جعلته في الجزء الأول، وبعضهم يسميّه التبديل»[١].

وهو مما يجري مجرى المطابق عند ابن سنان، ويصفه بأن «يقدم في الكلام جزء ألفاظه منظومة نظامًا، ويتلى بآخر يجعل فيه ما كان مقدّمًا في الأول مؤخرًا في الثاني وما كان مؤخرًا مقدّمًا»[٢].

ويسميه النويري: العكس والتبديل[٣]، أما ابن أبي الإصبع فيسمّيه التصدير[٤]، على أن التصدير –فيما أعلم– مختلف، إذ يعدّه ابن منقذ من رد الأعجاز على الصدور[٥].

وكما يظهر فالاختلاف فقط في المسميات، وإلا فالوصف واحد، ويظهر الاختلاف عند العسكري في ورود هذا الضّرب خارجًا عن التجنيس.

والمتأمل لتسميات هذا اللون البديعي، وتقسيماته، قلّ أن يجد تواطؤًا بين مؤلَّفَين، فكلّ في تميّز واختلاف، وقدمُ ابن الأثير تبدو راسخة، فالصورة أمامه واضحة وهو يقسمه إلى قسمين، ثم يجعل الثاني على ضروب متعددة يكتفي –غالبًا– بوصفها عن ذكر اسم لها، ولم يبالغ في تعدّدها أو يُدخل فيها ما ليس منها، في حين «قسم بعض البلاغيين الجناس إلى أقسام متشعبة، وأنواع عديدة، أوصلها بعضهم إلى أربعمائة نوع»[٦].

ويأتي شاهد نبوي من التجنيس[٧]، لكنْ في حديثه عن الاشتقاق، وهو قوله ﷺ:

---

(١) كتاب الصناعتين، أبو هلال العسكري، ص٣٧١.

(٢) سر الفصاحة، ابن سنان الخفاجي، ص٢٠٣.

(٣) راجع نهاية الأرب، النويري، (٧/ ١٤٤).

(٤) تحرير التحبير، ابن أبي الإصبع، ص١١٨.

(٥) البديع في نقد الشعر، ابن منقذ، ص٥١.

(٦) بلاغة البديع في جزء عم، عمر بن عبد العزيز المحمود، رسالة ماجستير، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، ١٤٣٣هـ-٢٠١٢م، ص٢٤٤.

(٧) تواتر ذكر هذا الشاهد عند سابقيه عند الحديث عن الجناس راجع الموازنة بين شعر أبي تمام والبحتري، أبو القاسم الحسن بن بشر الآمدي، تحقيق: السيد أحمد صقر، دار المعارف، ط٤، (١/ ١٥، ٢٣٨)، وكتاب الصناعتين، أبو هلال العسكري، ص٣٢٣، والعمدة، ابن رشيق، ص٣٢١، وسر الفصاحة، ابن سنان الخفاجي ص١٩٧، ومن اللاحقين: نهاية الأرب في فنون الأدب، النويري (١٨/ ٥)، وعروس الأفراح، السبكي، (٢/ ٢٨٢)، وغيرهم.

((**أسلم سالمها الله، وغفار غفر الله، وعصية عصت الله**))[١].

وقد أتى به ليقرّر أنه قد يختلط التجنيس بالاشتقاق ويلتبس على بعض الناس، فيظنّون مثل هذا من الاشتقاق، وإنما هو من التجنيس، «فإن أسلم، وغفار، وعصية أسماء قبائل، و لم تسم أسلم من المسالمة، ولا غفار من المغفرة، ولا عصية من تصغير عصا، وهذا هو التجنيس، وليس بالاشتقاق، والنظر في مثل ذلك يحتاج إلى فكرة وتدبر؛ كي لا يختلط التجنيس بالاشتقاق»[٢].

إن ابن الأثير يرى أن علاقة التجنيس بالاشتقاق علاقة عامّ بخاصّ، مخالفًا بذلك ما ينقله عن أهل البيان من الفصل بينهما[٣]، وبما أنّ التجنيس في أصل الوضع يعني المماثلة والمشابهة، فإن هذه المشابهة قد تكون في اللفظ، وقد تكون في المعنى، أما ما كان في اللفظ فبقي على اسمه تجنيسًا، وأما ما كان في المعنى فقد نُقل عن اسمه، وسمّي بالاشتقاق[٤].

وقدامة بن جعفر، وابن رشيق يسميان هذا النوع جناس الاشتقاق[٥]، ويسمّي ابن أبي الإصبع مثل هذا النوع، «تجنيس التغاير؛ وهو أن تكون إحدى الكلمتين اسمًا، والأخرى فعلاً»[٦].

---

(١) أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب أبواب الاستسقاء، باب دعاء النبي ﷺ: (اجعلها عليهم سنين كسني يوسف)، (٢/ ٢٦)، (١٠٠٦)، بلفظ: ((غفار غفر الله لها، وأسلم سالمها الله))، وفي كتاب الجهاد والسير، باب فضل قوله تعالى: (ولا تحسبنّ الذين قُتلوا في سبيل الله أمواتا)، (٤/ ٢١)، (٢٨١٤)، بلفظ: ((دعا رسول الله ﷺ على الذين قتلوا أصحاب بئر معونة ثلاثين غداة، على رعل، وذكوان، وعصية عصت الله ورسوله)).

(٢) المثل السائر، ابن الأثير، (٣/ ١٩٨).

(٣) ليس ظاهرًا لي من يقصد ابن الأثير؛ فعلماء البيان –فيما وقفت عليه– لا يتكلمون عن الاشتقاق.

(٤) انظر: المثل السائر، ابن الأثير، (٣/ ١٩٥-١٩٦).

(٥) نقد الشعر، ص٦١، والعمدة، ص٣٢٣.

(٦) تحرير التحبير، ابن أبي الإصبع، ص١٠٤.

## المبحث الثالث: الطباق:

تدور مادة (طبق) في اللغة حول معانٍ عدّة: من الفصل، والتغطية، والتركيب، والتعدّد، وغيرها، فـــالطَّبَقُ «عظيم رقيق يفصل بين الفقارين، وطَبَّقَ بالسيف عنقه أي أبانه، والطَبَقُ: كل غطاء لازم، ويقال: أطبقت الحقة وشبهها، ويقال: أطبَقَ الرحيين أي طابق بين حجريها، ومثله إطباقُ الحنكين، والسماوات طباقٌ بعضها فوق بعض، الواحدة طبقةٌ... وطابَقْتُ بين الشيئين: جعلتهما على حذو واحد، وألزقتهما فيسمى هذا المُطابَقَ»[١].

وهو في علم البديع من المحسّنات المعنويّة، وتعددت أسماؤه، إذ يُسمّى «المطابقة، والطباق، والتضادّ، والتطبيق، والتكافؤ أيضا، وهي الجمع بين متضادين، أي معنيين متقابلين في الجملة... سواء كان التقابل حقيقيًّا، أو اعتباريًّا»[٢].

وينقسم عند أهل هذه الصّناعة إلى قسمين رئيسين: طباق الإيجاب، وطباق السلب، فالأول ما كان بين متضادين حقيقة، والثاني ما كان بين فعلين أصلهما من مصدر واحد جاء أحدهما مثبتًا والآخر منفيًّا[٣].

وتتّصل المقابلة بالطباق، وهي: «أن تجمع بين شيئين متوافقين أو أكثر وبين ضديهما، ثم إذا شرطت هنا شرطا شرطت هناك ضده»[٤].

وعند التتبّع لتطور لهذا المصطلح، يتبين أن ثعلبًا يسميه: (مجاورة الأضداد)[٥]، وقدامة بن جعفر يسميه: (التكافؤ)، ويقصد الطباق وهذا ظاهر من تعريفه، كما أنه يتنبّه إلى قسمي السلب والإيجاب، فيقول: «وهو أن يصف الشاعر شيئًا أو يذمّه، أو يتكلم فيه بمعنى ما، أي معنى كان، فيأتي بمعنيين متكافئين، والذي أريد بقولي: متكافئين في هذا الموضع متقاومان، إما من جهة المضادّة، أو السلب، والإيجاب، أو غيرها من أنواع التقابل»[٦].

---

(١) العين، الخليل، حرف القاف، باب الثلاثي الصحيح من القاف، (٥/ ١٠٨-١٠٩).

(٢) المطول شرح تلخيص مفتاح العلوم، التفتازاني، تحقيق: عبد الحميد هنداوي، دار الكتب العلمية، بيروت-لبنـــان ط٣، ١٤٣٤هـ-٢٠١٣م، ص٦٤١.

(٣) انظر: المصدر السابق.

(٤) مفتاح العلوم، السكاكي، ص٤٢٤.

(٥) راجع قواعد الشعر، ص٥٨، وانظر: إشكالية المصطلح البلاغية، ماجدة المذخوري ص٩١.

(٦) نقد الشعر، قدامة بن جعفر، ص٥١-٥٢.

أما ابن المعتز فيسميه (المطابقة)[١]، مستندًا إلى قول الخليل -الذي مرّ سابقًا في التعريف-: «طابقت بين الشيئين إذا جمعتهما على حذو واحد»[٢]، والآمديّ يسمّيه المطابق، ويذهب إلى أنه أكثر في كلام العرب من التجنيس[٣]، وأبو هلال العسكري يسميه المطابقة، والطباق على حد سواء، ويُنكر على قدامة تسميته إياه التكافؤ[٤]، ومثله ابن سنان الخفاجي[٥]، وكذلك فعل ابن رشيق، غير أنه جعل قسمًا خاصًّا لما يختلط فيه الجناس بالطباق، ومن شواهده يُعلم أنه أراد به طباق السلب[٦].

ويأتي الحديث عن الطباق عند ابن الأثير في النوع الرابع والعشرين من الصّناعة المعنويّة، ويرى أنه في المعاني مقابل للتجنيس في الألفاظ، إذ يأتي فيه المعنيان ضدّين، أما في التجنيس فيتّحد اللفظ مع اختلاف المعنى، ثم إنّه يذكر اتفاق أهل العلم على تسمية هذا النوع مطابقة، كما يناقش ما كان من مخالفة قدامة في تسمية ما يُعرف بالتجنيس مطابقة[٧]، ويختم هذا الأمر بهدوء -خلاف عادته- لينتهي إلى أنه لا مشاحة في الاصطلاح، وأنه يُذعن للتسمية التي شاعت لهذا الضّرب وهي المطابقة، وإن لم يكن ثمّة تناسب بينه وبين التسمية، إلا أن يكون لها مناسبة خفيت عليه، ثم يرى أن الأليق تسميته بالمقابلة[٨]، ووافقه العلويّ في هذا، وإن تجاهل الإشارة إليه[٩]، وإذا فتَّشتَ قبلهما ستجدُ عند عبد القاهر الجرجاني إشارة إلى استعمال الطباق والمقابلة بمعنى واحد، وذلك في قوله: «وأما التطبيق فأمره بيّن، وكونه معنويًّا أجلى وأظهر، فهو مقابلة الشيء بضدّه»[١٠].

---

(١) راجع البديع في البديع، ص١٢٤.

(٢) العين، الخليل، حرف القاف، باب الثلاثي الصحيح من القاف، (٥/ ١٠٩).

(٣) انظر: الموازنة بين شعر أبي تمام والبحتري، الآمدي، تحقيق: السيد أحمد صقر، دار المعارف، ط٤، (١/ ٢٨٨).

(٤) راجع كتاب الصناعتين، ص٣٠٧.

(٥) راجع سر الفصاحة، ص١٩٩ وما بعدها.

(٦) راجع العمدة، (٢/ ٥ـ١٢).

(٧) مرّ سابقًا في الحديث عن الجناس الصفحة رقم [١٥٤].

(٨) انظر: المثل السائر، ابن الأثير، (٣/ ١٤٣-١٤٤).

(٩) الطراز، العلوي، (٢/ ١٩٨).

(١٠) أسرار البلاغة، ص٢٠.

**الشواهد النبويّة:**

أورد ابن الأثير شاهدًا على أنه من قوله ﷺ غير أني لم أجد له أصلاً لا تصحيحًا ولا تضعيفًا؛ ولذا سأدرجه في الشواهد النثريّة.

**الشواهد النّثريّة:**

يُقسّم ابن الأثير المقابلة -ويقصد بها الطباق عمومًا- إلى مقابلة بين الشيء وضدّه، وبين الشيء وليس بضدّه، ويجعل الأول على قسمين: مقابلة في اللفظ والمعنى، ومقابلة في المعنى دون اللفظ(١).

أمّا النوع الأول، وهو المقابلة بين اللفظ والمعنى فيأتي له بعدد من الشواهد كقولهم: ((**خير المال عين ساهرة**(٢)، **لعين نائمة**))(٣)، ويرى أن أحسن المقابلة هو ما جاء على هذا النوع(٤)، والعلويّ يتبع ابن الأثير في تقسيماته، وإن أضاف ضربًا رابعًا وهو المشاكلة فجعلها في هذا الباب، أما الشاهد المذكور فيفصّل فيه إذ يرى أنه تقابل فيه السهر بالنوم وهما ضدّان، والمراد أن «أفضل الأموال هو هذه الأنهار الجارية، فإنها تجرى ليلا ونهارا وصاحبها نائم، لا يشعر بحالها»(٥)، وقد أخذ هذا عن ابن قتيبة (٦)، وقد سبقهما أبو هلال العسكري في الحديث عنه، وهو يضعه في قسم المطابقة التي يجعلها شاملة للطباق والمقابلة، إذ قسمُ المقابلةِ عنده ينقسم إلى مقابلة بين الألفاظ ويقصد به المشاكلة، ومقابلة بين المعاني ويقصد بها ردّ الأعجاز على الصدور كما يظهر من شواهده(٧).

---

(١) انظر: المثل السائر، ابن الأثير، (٣/ ١٤٤).

(٢) يُقال لعين الماء: ساهرة إذا كانت جارية، تهذيب اللغة، الأزهري، (٦/ ٧٧).

(٣) أورده ابن الأثير على أنه من قوله ﷺ، و لم أجد له أثرًا في كتب الحديث، وإنما تواترت نسبته إليه -عليه الصلاة والسلام- في كتب الأدب والمعاجم، على سبيل المثال: : البيان والتبيين (٢/ ١٥)، والعقد الفريد، (٢/ ٢٥٨)، وكتاب الصناعتين، ص٣٠٩، والطراز (٢/ ١٩٨)، وغيرها، وهو موجود في كتاب النهاية في غريب الحديث والأثر (٢/ ٤٢٨).

(٤) انظر: المثل السائر، ابن الأثير، (٣/ ١٤٤).

(٥) الطراز، العلوي، (٢/ ١٩٨).

(٦) راجع غريب الحديث، ابن قتيبة، تحقيق: عبد الله الجبوري، مطبعة العاني، بغداد، ط١-١٣٩٧م، (٣/ ٧٥٤).

(٧) راجع كتاب الصناعتين، ص٣٠٩ وما بعدها، وص٣٣٧ وما بعدها.

ويظهر أن ابن الأثير ينظر إلى الطباق والمقابلة من ناحية التعدّد وعدمه، على أنهما شيء واحد، فالشواهد تمتزج ببعضها، فيأتي بشاهد ينسبه إلى علي ﷺ وهو قوله: ((**إن الحق ثقيل مريء، وإن الباطل خفيف وبيء، وأنت رجل إن صدقت سخطت، وإن كذبت رضيت**))[١]، ويعلق على هذا بقوله: «فقابل الحق بالباطل، والثقيل المريء بالخفيف الوبيء، والصدق بالكذب، والسخط بالرضا، وهذه خمس مقابلات في هذه الكلمات القصار»[٢].

وينسب ابن حجة الحمويّ إلى علماء البديع استحسانهم لتعدّد المقابلات، فكلّما كثر عددها، فهي أبلغ[٣]، وهذا الشاهد من الكثرة، إذ بلغ خمس جمل متقابلة.

وتشغل ذهن ابن الأثير فكرة مجيء البديع عمومًا على الطبع وعدم التكلّف، فهو يؤكّد دائمًا على أن الاستحسان إنما يكون على هذا الشرط، وممّا يستحسنه في المطابقة ما قاله علي ﷺ، حين قال الخوارج: لا حكم إلا لله تعالى، فقال: ((**كلمة حق أريد بها باطل**))[٤].

ولعلّ بلاغة الحجّاج ظاهرة حتّى في موقف الموت، فها هو يحضر سعيد بن جبير –رحمه الله–، ويسأله قبل أن يُقدّمه للموت: «**قال له: ما اسمك؟ قال: سعيد بن جبير، قال: بل أنت شقي بن كسير**»[٥].

ويُعجب ابن الأثير بهذه المقابلة، فقد نقل الحجّاج الاسمين إلى ضدّهما فشقيّ موضع سعيد، وكسير موضع جبير![٦].

وحين يُقرّر أن هذا الفنّ ليس مما اختصّت به اللغة العربيّة، فإنّه يأتي بشاهدين من

---

(١) الزهد والرقائق لابن المبارك، رقم ٢٩٠، ابن المبارك، تحقيق: حبيب الرحمن الأعظمي. دار الكتب العلمية – بيروت، وابن المبارك يرويه على أنه حديث موقوف على عبد الله بن مسعود ﷺ، ص٩٨.

(٢) المثل السائر، ابن الأثير، (٣/ ١٤٥).

(٣) انظر: خزانة الأدب، وغاية الأرب، (١/ ١٣١).

(٤) التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد، القرطبي، تحقيق: مصطفى بن أحمد العلوي، محمد عبد الكبير البكري. وزارة عموم الأوقاف والشؤون الإسلامية – المغرب، ١٣٨٧هـ، (٢٣/ ٣٣١).

(٥) قصته طويلة، راجع الكامل في اللغة والأدب، المبرد، (٢/ ٧٣).

(٦) انظر: المثل السائر، ابن الأثير، (٣/ ١٤٥).

الفارسيّة، **فالأول**: «أنه لما مات قباذ[١] أحد ملوكهم قال وزيره: (**حركنا بسكونه**)»[٢].

**والثاني**: «وأول كتاب الفصول لأبقراط في الطب قوله: (**العمر قصير، والصناعة طويلة**)، وهذا الكتاب على لغة اليونان»[٣].

وهكذا تجري شواهد ابن الأثير كلها على النوع الأول من القسم الأول، وهو المقابلة في اللفظ والمعنى، أما النوع الثاني وهو المقابلة في المعنى دون اللفظ فيقرّر أنه «إذا ترك المفرد من الألفاظ وتوصل إلى مقابلته بلفظ مركب كان ذلك مقابلة معنوية لا لفظية»[٤].

وإذا أتينا إلى القسم الثاني وهو مقابلة الشيء بما ليس بضده، فهو على ضربين أيضًا: «أحدهما ألا يكون مثلا، والآخر أن يكون مثلا، فالضرب الأول يتفرع إلى فرعين: الأول: ما كان بين المقابل والمقابل نوع مناسبة وتقارب... النوع الثاني: ما كان بين المقابل والمقابل به بعد، وذاك مما لا يحسن استعماله»[٥].

وكل شواهده فيهما من القرآن الكريم ومن الشعر، -هذا فيما يخصّ ضربي ما كان ليس بمثل، أما الضرب الآخر وهو ما كان مثلاً فلا يذكر له توضيحًا ولا شواهدَ.

وهذا الأخير على ما يبدو هو ما ينعته الخفاجي بالتكلّف والقبح، ويذكر أن بعضهم يسميه طباقا غير محض، وغيره طباقًا محضًا.

وعلى ضوء ما سبق فإن ابن الأثير لا يفرّق بين الطباق والمقابلة، فهما شيء واحد ما دام ثمّة لفظ مفرد في مقابل لفظ مفرد، وهو يجعل الفرق فيما لو كان المتقابلان متضادّين أو مختلفين ليسا بضدّين، وما إذا كانا مفردين، أو كانا مركّبين، ولا أجده يتحدّث عن طباق السلب مع أنه كان معروفًا قبله[٦].

ومما لفت انتباهي في دراسته للطباق، أنه ليس تابعًا لأحد؛ لا في تفريعاته، ولا في

---

(١) القصة في الكامل في اللغة والأدب، المبرد، (٢/ ١٠).

(٢) المثل السائر، ابن الأثير، (٣/ ١٤٥).

(٣) المصدر السابق والصفحة.

(٤) المصدر السابق، (٣/ ١٥١).

(٥) المصدر السابق، (٣/ ١٥١-١٥٢).

(٦) راجع على سبيل المثال: قواعد الشعر، ثعلب، ص٥٨، ونقد الشعر، قدامة بن جعفر، ص٥٢، وسر الفصاحة، الخفاجي، ص٢٠٥، وغيرهم.

شواهده، ولست أعني شواهده النّثريّة فهي فريدة عادة، بل أقصد غيرها، خصوصًا الشواهد الشعريّة.

والمتأمّل أحكام ابن الأثير على السجع أو الجناس أو الطباق، سيجدها غير معلّلة، فهو يكتفي بالعيب أو الاستحسان، دون محاولة تجلية ارتباط النص بأمارات الحسن، أو مهاوي القبح، ولا لوم عليه في هذا فجُلّ سابقيه كذلك، وربما لا يوجد من يقف مع النصّ، ويدارسه سوى عبد القاهر الجرجاني.

## المبحث الرابع: المبادئ، والافتتاحات:

إنّ مطلع الكلام وفاتحته هو أول ما يطرق ذهن المتلقّي قراءة أو سمعًا، فلا غرو أنه جدير بالعناية التي أولاه إياها القدماء والمحدثون، وقد بلغت عنايتهم بالمقدمات أن جعلوها رسول النصّ يُنبئ عن بيانه، ومن لم يحظَ بالتوفيق فيها فقد يصرف المتلقّي عن إتمامه، إنّ هذا المبتدأ قد يكون سببًا في تشاؤم المتلقّي، أو في الوبال على القائل، وكتب الأدب تزخر بالقصص من هذا النوع(١).

ومنذ الجاحظ تأتي إشارات إلى هذا، فنجده أحد أركان البلاغة وذلك في وصف ابن المقفع لها: «وليكن في صدر كلامك دليل على حاجتك، كما أن خير أبيات الشعر البيت الذي إذا سمعت صدره عرفت قافيته، كأنه يقول: فرّق بين صدر خطبة النكاح وبين صدر خطبة العيد، وخطبة الصلح وخطبة التواهب، حتى يكون لكل فن من ذلك صدر يدل على عجزه»(٢).

ويجعله ابن المعتز آخر فصول حديثه عن محاسن الكلام(٣)، ويسمّيه (**حسن الابتداء**)، ثم يأتي أبو هلال العسكريّ فيتحدث عنه بعد انتهائه من ذكر البديع، تحت باب «في ذكر مبادئ الكلام ومقاطعه، والقول في حسن الخروج، والفصل والوصل، وما يجري مجرى ذلك»(٤)، وابن سنان الخفاجي يتكلم عنه في حديثه عن الألفاظ المؤلفة(٥)، أما ابن رشيق فيضع له بابًا يسمّيه (**المبدأ، والخروج، والنهاية**)(٦)، وابن أبي الإصبع يُسمّيه (**حسن الابتداء**)، غير أنه يذكر أنهم جعلوا لها فرعًا يتمثّل في (**براعة الاستهلال**)(٧)، وابن حجة يختار تسميته (**حسن الابتداء**)، و(**براعة المطلع**) على حدّ سواء(٨)، ثم يتحدث عن (**براعة الاستهلال**)(٩).

---

(١) راجع البديع، ابن المعتز، ص٢٨١ وما بعدها.
(٢) البيان والتبين، (١/ ١٤).
(٣) راجع البديع، ص١٧٦.
(٤) كتاب الصناعتين، ص٤٣١.
(٥) سر الفصاحة، ص١٨٥.
(٦) العمدة، ص٢١٧.
(٧) تحرير التحبير، ص١٦٨.
(٨) خزانة الأدب وغاية الأرب، (١/ ١٩).
(٩) خزانة الأدب وغاية الأرب، ص٣٠.

والمتأمّل في دراسة هذا الفنّ سيلحظ أن ابن المعتز، والعسكري، وابن سنان الخفاجي، وابن أبي الإصبع، وغيرهم يختارون الأبيات السائرة في حسن مطلعها، وبراعة استهلالها، دون توضيح لسرّ هذا الحسن، وإن فعلوا –ونادرًا ما يحصل– فإنهم لا ينظرون إلى النصّ على أنه وحدة متكاملة، بل ينظرون إلى البيت نفسه فقط ويكفيهم في الاستحسان اختيار الألفاظ السهلة العذبة، وعدم التطيّر وما أشبه ذلك، وهذا يجعل ابن الأثير رائدًا في طريقة عرضه للمطلع والاستهلال؛ إذ يبدو وكأنه يُقدّم دراسة فنّية ونفسيّة متكاملة للنصّ.

وبين حسن الابتداء وبراعة الاستهلال نقف بين من يعدّهما شيئًا واحدًا، ومن يُفرّق بينهما، فالصنف الأول هو ما يبدو أن ابن الأثير عليه، وكذلك ابن معصوم الذي يقول في مطلع حديثه: «قال أهل البيان: من البلاغة حسن الابتداء، ويسمى براعة المطلع، وهو أن يتألق المتكلم في أول كلامه، ويأتي بأعذب الألفاظ وأجزلها، وأرقها وأسلسها وأحسنها، نظمًا وسبكًا، وأصحّها مبنى، وأوضحها معنى، وأخلاها من الحشو، والركاكة والتعقيد، والتقديم والتأخير، الملبس والذي لا يناسب»[(١)]، غير أنه لا يلبث أن يذكر رأيًا ويبدو أنه يذهب إليه، إذ إنه يقول: «فاعلم: أن براعة الاستهلال في مطلع القصيدة هو كونه دالاً على ما بُنيت عليه من مدح، أو هجاء، أو تهنئة، أو عتب؛ أو غير ذلك، فإذا جمع المطلع بين حسن الابتداء، وبراعة الاستهلال، كان هو الغاية»[(٢)]، وممن يفرّق بينهما ابن أبي الإصبع، وابن حجة الحمويّ كما مرّ سابقًا.

وهذا الفصل من صميم اهتمام ابن الأثير، كيف لا وهو الكاتب الذي ذاع صيته، وخطّ في هذا المجال دربًا مهّده لغيره، فلا غرو أن يتلقّاه بالعناية ويكلأَه بالاهتمام.

ونجده يتحدّث عنه في الصّناعة المعنويّة، حيث يَشغل النوع الثاني والعشرين منها، ويفتتح كلامه بقوله: «وحقيقة هذا النوع: أن يجعل مطلع الكلام من الشعر أو الرسائل دالاً على المعنى المقصود من هذا الكلام إن كان فتحًا ففتحًا، وإن كان هناءً فهناءً، أو كان عزاءً فعزاءً، وكذلك يجري الحكم في غير ذلك من المعاني، وفائدته أن يعرف من مبدأ الكلام ما

(١) أنوار الربيع في أنواع البديع، (١/ ٣).
(٢) المصدر السابق، ص٦.

المراد به، ولِمَ هذا النوع؟»[١].

وهذا التعريف أو الوصف يعني أنّه يقصد (براعة الاستهلال)؛ إذ هي التي استقرّ بها علماء البيان بإفادتها التصدير لكل كلام بما يشِي بمضمونه.

ويتأكّد هذا الفهم أكثر بقوله: «وإنما خُصّت الابتداءات بالاختيار؛ لأنها أول ما يطرق السّمع من الكلام، فإذا كان الابتداء لائقًا بالمعنى الوارد بعده توفّرت الدواعي على استماعه»[٢].

غير أنك إذا تتبّعت الشواهد وجدته يتحدث أيضًا عمّا كان يُعرف بحسن الابتداء، يظهر هذا من شواهده الشعريّة وتعقيباته عليها، وجُلّ ما فيها نقلٌ عن ابن المعتزّ كما فعل سابقوه.

والجديد عنده في هذا الفصل هو ما يتّصل بالفنّ الذي شغف به حبّا وهو فنّ المكاتبات، ولا يوجد شواهد نبوية، بل كل **شواهده نثريّة** في هذا المبحث، واختارت سخريته أن تقع على الصابيّ، إذ يقول في إخلاله ببراعة الاستهلال: «ووجدت أبا إسحق الصّابي –على تقدّمه في فنّ الكتابة– قد أخلّ بهذا الركن الذي هو من أوكد أركان الكتابة، فإذا أتى بتحميدة في كتاب من هذه الكتب لا تكون مناسبة لمعنى ذلك الكتاب، وإنما تكون في واد والكتاب في واد، إلا ما قل من كتبه»[٣]، ومن ذلك قوله: «**الحمد لله رب العالمين، الملك الحق المبين، الوحيد الفريد، العلي المجيد، الذي لا يوصف إلا بسلب الصفات، ولا ينعت إلا برفع النعوت، الأزلي بلا ابتداء الأبدي بلا انتهاء، القديم لا منذ أمد محدود، الدائم لا إلى أجل معدود، الفاعل لا من مادة استمدها، ولا بآلة استعملها، الذي لا تدركه الأعين بلحاظها، ولا تحدّه الألسن بألفاظها، ولا تخلقه العصور بمرورها، ولا تهرمه الدهور بكرورها، ولا تصارعه الأجسام بأقطارها، ولا تجانسه الصور بأعراضها، ولا تجاريه أقدام النظر أو الأشكال، ولا تزاحمه مناقب القرناء والأمثال، بل هو الصمد الذي لا كفء له، والفذّ الذي لا توءم معه، والحيّ الذي لا تخرمه المنون، والقيوم الذي لا تشغله الشؤون،**

(١) المثل السائر، ابن الأثير، (٣/ ١١٩).

(٢) المصدر السابق، (٣/ ١٢٠).

(٣) المصدر السابق، (٣/ ١٣٠-١٣١).

**والقدير الذي لا تؤوده المعضلات، والخبير الذي لا تُعيِيه المشكلات»**[(١)].

ولمـــّا كان الكتاب في فتح بغداد، وذِكْر هزيمة الأتراك، وهو فتح عظيم؛ فإن المطلع الذي أتى به الصابي لا يقع موقعًا مناسبًا، بل يصلح أن يكون في صدر مصنّف من مصنّفات أصول الدين![(٢)].

وابن الأثير على حقّ، فتحميد الله وتمجيده وارد في كل زمان ومكان، إلا أنّه كان بإمكانه أن يضمّن هذا الحمد ما يناسب مضمون كتابه تلميحًا أو تصريحًا.

ويحاول ابن الأثير أن يكون منصفًا، فلا يلبث أن يذكر أن له مطالع صحّت له فيه المناسبة، ومنها قوله: «**الحمد لله ناظم الشمل بعد شتاته، وواصل الحبل بعد بتاته، وجابر الوهن إذا انثلم، وكاشف الخطب إذا أظلم، والقاضي للمسلمين بما يضمّ نشرهم، ويشدّ أزرهم، ويصلح ذات بينهم، ويحفظ الألفة عليهم، وإن شابت ذلك في الأحيان الشوائب من الحدثان، فلن تتجاوز بهم الحدّ الذي يوقظ غافلهم، وينبه ذاهلهم، ثم إنهم عائدون إلى فضل ما أولاهم الله وعوَّدهم، ووثق لهم ووعدهم، من إيمان سربهم وإعذاب شربهم، وإعزاز جانبهم، وإذلال مجانبهم، وإظهار دينهم على الدين كله ولو كره المشركون**».

وهذا الكتاب قد كتبه إلى الأطراف عن الخليفة الطائع، وذلك عندما عاد إلى كرسي ملكه، بعد أن زال ما نزل به وبأبيه المطيع من فادحة الأتراك، وهذه التحميدة سَلِمَتْ من ناحية براعة الاستهلال، غير أنها لم تسلم من فساد السجع من ناحية تكرار المعاني[(٣)].

ويذهب ابن الأثير إلى أبعد من ذلك فيسمو ذوقه ويطالب بالجدة، ونبذ ما أخلق من المطالع، فليست المكاتبات تقليدًا وضعها السابقون بصمة يجري عليها من لحقهم، دون تمحيص يُختار به الحسن ويُرتفع به عن القبيح، ويُظهر ابن الأثير شديد أسفه على كتّاب زمانه الذين حصروا أنفسهم في بوتقة هذه المبادئ، وليس خليقًا بالكتابة من لا يملك إلا

---

(١) رسائل الصابي والشريف الرضي، تحقيق: محمد يوسف نجم، التراث العربي، سلسلة تـــصدرها وزارة الإعـــلام في الكويت، ط٢، ١٩٨٦م.

(٢) انظر: المثل السائر، ابن الأثير، (٣/ ١٣١).

(٣) انظر: المصدر السابق، (٣/ ١٣١-١٣٢).

تقليد غيره، ولا يسعه الاختيار لنفسه[١].

ومن النماذج التي أخلَقَتْ وبَلِيَتْ قولهم: «**إن أحق الخدم بأن ترعى خدمة كذا وكذا، وإن أحق من قلد الأعمال من اجتمع فيه كذا وكذا**»[٢].

ويستحسن ابن الأثير في المبادئ ما جاء تحميدًا أو دعاء ملتزمًا مع ذلك تضمين الغرض الذي بُني عليه الكتاب، والمعنى الذي قُصِد، كما يستحسن الابتداء بآية كريمة أو حديث شريف، أو بيت شعريّ، ولا ينسى أن يُسلِّم لنفسه بالبراعة والابتداع في هذا، ويسرد الكثير من النماذج[٣].

وعلى هذا فإن عناية ابن الأثير، وتجديده في هذا الفصل إنما نبعا من منصبه في الديوان، ولا يمكن التسليم بكلّ أحكامه على غيره أو على نفسه؛ لأن الهوى يأخذه أحيانًا، غير أنه ترك بصمة لا يمكن أن تُنكر، وارتفع بهذا الفنّ درجات محاولاً معالجته بصورة تطبيقيّة تتمثّل في الموازنة بين النماذج وتعليل حسَنها وسيّئها.

---

(١) انظر: المثل السائر، ابن الأثير، (٣/ ١٣٢).

(٢) المصدر السابق، والصفحة.

(٣) انظر: المصدر السابق (٣/ ١٣٣ وما بعدها).

# الخاتمة

الحمد لله الذي بنعمته تمّ بلوغ المرام، وعلى نبينا محمد أفضل الصلاة والسلام.

أما بعدُ:

فقد كانت هذه الدراسة محاولة لاستقراء الشاهد النبوي والنثري في كتاب المثل السائر، واكتشاف منهج ابن الأثير في التعامل مع هذين الشاهدين، وقد توصّلتِ الدراسة إلى عدد من النتائج، ومنها:

- أوضحتِ الدراسة أنّ للشاهد النبوي حضورًا قويًّا عند ابن الأثير، وهو حجّة معتمدة تُقاس عليها القاعدة، ويُقاس بها صحّة الشواهد الشعريّة، كما اهتمّ بالشواهد النثريّة وحفلَ كتابه بعدد لا بأس به منها.
- ظهر من خلال الدراسة تميّز الشاهد البلاغي عند ابن الأثير بالجدة والتوسع.
- كشفت الدراسة أن ابن الأثير قد استعان في كثير من شواهده النبويّة بما ورد في كتاب أخيه: (النهاية في غريب الحديث والأثر).
- أبرزت الدراسة مواطن قوة ابن الأثير أو ضعفه في المباحث البلاغية مما اتصل بالشواهد المدروسة.
- أوضحت الدراسة أنّ ثقافة ابن الأثير متنوّعة، ويظهر هذا التنوّع في الشواهد النثرية من غير العربية، كما يظهر في تأثره بالأصوليين.
- أثبتت الدراسة وجود علاقات تأثر باللغويين من جهة، وبالأصوليين من جهة أخرى.
- أظهرت الدراسة شيئًا من مظاهر التقدّم، أو التراجع، الذي وصل إليه الدرس البلاغي عند ابن الأثير وفق التطور التاريخي من خلال الشواهد المدروسة.
- أظهرت الدراسة أهمية المثل السائر ومكانته، واتضّح هذا في كثرة من نقل عن ابن الأثير ممن هم بعده إما موافقًا أو ناقدًا، وقد مرّ في الشواهد الكثير من ذلك.
- للشاهد دور تعليمي، إذ يقدّمه ابن الأثير منهجًا يُحتذى به، كما أن مجيئه رِدف قاعدة بلاغيّة يجعل من ذلك هدفًا تعليميًّا.
- بيّنت الدراسة أنّ شخصية ابن الأثير في كتابه: (المثل السائر في أدب الكاتب والشاعر) واضحة، فهو غير مقلّد، وشواهده تغلب عليها الجدّة، إمّا في الاختيار أو في العرض

والدراسة، لكن -مع الأسف- تغلب عليه الحدّة في تعامله مع غيره.

أما منهج التعامل مع الشاهد النبوي والنثري عند ابن الأثير في المثل السائر، فيمكن استخلاصه في عدد من العناصر:

١- الكمّية.

٢- الجدّة والانتقاء.

٣- التوثيق والنسبة.

٤- التحليل والدراسة.

**أولاً: كمية الشواهد:**

في الفصل الأول ستة عشر حديثًا صحيحًا، وخمسة أحاديث ضعيفة، وأربعة وعشرون شاهدً نثريّا، وفي الفصلِ الثاني عشرةُ أحاديث صحيحة، وأربعة أحاديث ضعيفة، وثلاثون شاهدًا نثريًّا، وفي الفصل الثالث، ثمانية أحاديث صحيحة، وحديثان اثنان ضعيفان، وتسعة عشر شاهدًا نثريًّا، وسبب تفوق الشواهد النثريّة في العدد هو وجود الأحاديث الموقوفة ضمنها، أما طريقة عرض الشواهد ففيها شيء من التفاوت كما سيأتي.

**ثانيًا: عرض الشاهد:**

- يبدأ ابن الأثير عادة بالتنظير قبل الشاهد.
- قلّ أن يكتفي بشاهد واحد، بل يدعمه بشواهد أخرى.
- قد يعقد الموازنات، ويرجح بين الشواهد ذات الغرض الواحد.
- لا يسرد الشواهد وفق جنسها، بل تتداخل فيما بينها.
- يتفاعل ابن الأثير مع المتلقي، إذ يتخيّله يردّ على كلامه فيجيب عن هذه الردود.
- يهدف ابن الأثير في عرضه الشواهد إلى تربية الذوق، وتقويم الكتابة.

**ثالثًا: الجدة والانتقاء:**

- ينتقي ابن الأثير الشاهد صحيحًا في محله، وقد يخطئ أحيانًا.
- قليل من الشواهد جاء منقولاً عن سابقيه بنصّه وتحليله.
- بعض الشواهد جاءت منقولة مع اختلاف التحليل.
- أكثر شواهد ابن الأثير تميزت بالجدة، فلم أجدها عند سابقيه.

**رابعًا: التحليل والدراسة:**

لا يوجد لدى ابن الأثير منهج ثابت في دراسة الشواهد، بل تتعدد إجراءاته على النحو التالي:

- تأخذ بعض الشواهد حقها من الدراسة، والتحليل الفني، وربطها بالسياق، والكشف عن جمالياتها.
- يحلل بعض الشواهد تحليلاً سريعًا.
- يكتفي في بعض الشواهد بالتعليق بالحكم حسْنًا، أو قُبْحًا.
- يكتفي في بعض شواهده بإدراجها تحت القسم الخاص به دون تعقيب.
- مناقشة ابن الأثير للشواهد، تأتي أحيانًا أدبية ذوقية، وأحيانا جدليّةً عقليّةً.

**كانت هذه أبرز النتائج، أما التوصيات التي ارتأتها هذه الدراسة فمنها:**

١- إجراء دراسات مكمّلة للشاهد البلاغيّ، وتحديدًا النبويّ والنثريّ منه.

٢- تلفت الدراسة إلى وجود مادة غنيّة من شواهد التناصّ في كتاب المثل السائر، وهي جديرة بالدراسة.

٣- يقترح البحث دراسة التلفظ والسياق عند ابن الأثير دراسة تداوليّة.

# فهرس المصادر والمراجع

## أولاً: القرآن الكريم.

## ثانيًا: الكتب:


- **أحكام القرآن:** الجصّاص، تحقيق: عبد السلام محمد علي شاهين، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط١، ١٤١٥هـ-١٩٩٤م.
- **الإحكام في أصول الأحكام:** ابن حزم الأندلسي، تحقيق: أحمد محمد شاكر، تقديم: د. إحسان عباس، دار الآفاق الجديدة، بيروت.
- **أدباء العرب في الأعصر العباسية:** بطرس البستاني، دار الجيل، بيروت، ١٩٧٩م.
- **أساليب بلاغية:** د. أحمد مطلوب، وكالة المطبوعات، الكويت، ط١، ١٩٨٠م.
- **أسد الغابة في معرفة الصحابة:** عز الدين بن الأثير، تحقيق: علي محمد معوض، عادل أحمد عبد الموجود، دار الكتب العلمية، ط١، ١٩٩٤م.
- **أسلوب الالتفات في البلاغة القرآنية:** د. حسن طبل، دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة، ١٤٣١هـ-٢٠١٠م.
- **الأسلوب الكنائي نشأته-تطوره-بلاغته:** د. محمود السيد شيخون، ط١، مكتبة الكليات الأزهرية، ١٣٨٩هـ-١٩٧٨م.
- **الإشارات والتنبيهات في علم البلاغة:** محمد بن علي الجرجاني، تحقيق: عبد القادر حسين، مكتبة الآداب، د. ط، د. ت.
- **إعجاز القرآن والبلاغة النبوية:** مصطفى صادق الرافعي، دار الكتاب العربي، بيروت، ط٨، ١٤٢٥هـ-٢٠٠٥م.
- **الإعجاز والإيجاز:** الثعالبي، مكتبة القرآن، القاهرة، د. ط، د، ت.
- **إعراب القرآن للباقولي المنسوب للزجاج:** تحقيق: إبراهيم الإبياري، دار الكتاب المصري، القاهرة، ودار الكتب اللبنانية، بيروت، ط٤، ١٤٢٠هـ.
- **الأعلام:** الزركلي، دار العلم للملايين، ط١٥، مايو، ٢٠٠٢م.
- **الإفصاح عن معاني الصحاح:** ابن هبيرة، تحقيق: فؤاد عبد المنعم أحمد، دار الوطن، ١٤١٧هـ.

- **الاقتراح في أصول النحو**: السيوطي، تحقيق: محمد فجال، دار القلم، دمشق، ١٤٠٩هـ-١٩٨٩م.
- **الأقصى القريب في علم البيان**: التنوخي، مطبعة السعادة بجوار محافظة مصر، ط١، ١٣٢٧هـ.
- **أمثال الحديث المروية عن النبي ﷺ**: الرامهرمزي، تحقيق: أحمد عبد الفتاح تمام، مؤسسة الكتب الثقافية، بيروت، ط١، ١٤٠٩هـ.
- **إنباه الرواة على أنباه النحاة**: القفطي، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الفكر العربي، القاهرة، ومؤسسة الكتب الثقافية، بيروت، ط١، ١٤٠٦هـ-١٩٨٢م.
- **الأوائل**: أبو هلال العسكري، تحقيق: محمد السيد الوكيل، دار البشير، طنطا، ط١، ١٤٠٨هـ.
- **الإيضاح في علوم البلاغة**: القزويني، تحقيق: محمد عبد المنعم خفاجي، دار الجيل، بيروت.
- **البحث اللغوي عند العرب**: د. أحمد مختار عبد الحميد عمر، عالم الكتب، ط٨، ٢٠١٣م.
- **البداية والنهاية**: ابن كثير، تحقيق: عبد الله بن عبد المحسن التركي، دار هجر للطباعة والنشر والتوزيع والإعلان، ١٤١٨هـ-١٩٩٧م.
- **البديع في الحديث النبوي الشريف دراسة بلاغية في صحيح البخاري**: د. خالد علي حسن داود، دار الكتب والوثائق القومية، القاهرة، ١٤٣٥هـ-٢٠١٤م.
- **البديع في نقد الشعر**: ابن منقذ، تحقيق: أحمد أحمد بدوي، وحامد عبد المجيد، مراجعة: إبراهيم مصطفى، الجمهورية العربية المتحدة، وزارة الثقافية والإرشاد القومي، الإقليم الجنوبي، الإدارة العامة للثقافة.
- **بغية الإيضاح لتلخيص المفتاح في علوم البلاغة**: عبد المتعال الصعيدي، مكتبة الآداب، ط١٧، ١٤٢٦هـ-٢٠٠٥م.
- **بغية الوعاة**: السيوطي، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، لبنان، صيدا، د. ط، د. ت.
- **بلاغات النساء**: ابن طيفور، شرحه وصححه: أحمد الألفي، مطبعة مدرسة والدة عباس

الأول، القاهرة، ١٣٢٦هـ-١٩٠٨م.

- **البلاغة تطور وتاريخ**: شوقي ضيف، دار المعارف، القاهرة، ط٩، د. ت.
- **البيان العربي دراسة تاريخية فنية في أصول البلاغة العربية**: بدوي طبانة، مكتبة الأنجلو المصرية، ط٢، ١٣٧٧هـ-١٩٥٨م.
- **البيان والتبيين**: الجاحظ، دار ومكتبة الهلال، ١٤٢٣هـ.
- **التاريخ الكبير**: البخاري، دائرة المعارف العثمانية، حيدر آباد، الدكن.
- **تاريخ بغداد وذيوله**: الخطيب البغدادي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤١٧هـ.
- **تاريخ علوم البلاغة والتعريف برجالها**: أحمد مصطفى المراغي، مصطفى البابي الحلبي وأولاده بمصر، ١٣٦٩م.
- **التبيان في البيان للإمام الطيبي تحقيقًا ودراسة**: عبد الستار حسين مبروك زموط، رسالة دكتوراه، جامعة الأزهر، ١٣٧٩هـ-١٩٧٧م.
- **تحرير التحبير في صناعة الشعر والنثر وبيان إعجاز القرآن**: ابن أبي الإصبع، تقديم وتحقيق: د. حفني محمد شرف، الجمهورية العربية المتحدة، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، لجنة إحياء التراث الإسلامي.
- **تخريج الأحاديث والآثار الواقعة في تفسير الكشاف للزمخشري**: الزليعي، تحقيق: عبد الله بن عبد الرحمن السعد، دار ابن خزيمة، الرياض، ط١، ١٤١٤هـ.
- **التذكرة الحمدونية**: بهاء الدين البغدادي، دار صادر، بيروت، ط١، ١٤١٧هـ.
- **التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل**: أبو حيان الأندلسي، تحقيق: حسن هنداوي، دار كنوز إشبيليا، ط١، د. ت.
- **الترغيب والترهيب**: الأصبهاني، تحقيق: أيمن بن صالح بن شعبان، دار الحديث، القاهرة.
- **تفسير القرآن العظيم**: ابن كثير، تحقيق: محمد حسين شمس الدين، دار الكتب العلمية، منشورات محمد علي بيضون، بيروت، ط١، ١٤١٩هـ.
- **تكملة إكمال الإكمال في الأنساب والأسماء والألقاب**: ابن الصابوني، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، د. ط، د. ت.
- **تكملة المعاجم العربية**: رينهارت بيتر آن دوزي، نقله إلى العربية وعلق عليه: محمد سليم

النعيمي، وزارة الثقافة والإعلام، الجمهورية العراقية، ط١، من ١٩٧٩-٢٠٠٠م.

- **التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد:** القرطبي، تحقيق: مصطفى بن أحمد العلوي، محمد عبد الكبير البكري، وزارة عموم الأوقاف والشؤون الإسلامية، المغرب، ١٣٨٧هـ.
- **تهذيب اللغة:** الأزهري، تحقيق: محمد عوض مرعب، دار التراث العربي، بيروت، ط١، ١٣٢١هـ-٢٠٠٠م.
- **جامع الأصول في أحاديث الرسول:** مجد الدين بن الأثير، تحقيق: عبد القادر الأرنؤوط، مكتبة الحلواني، مطبعة الملاح، مكتبة دار البيان، ط١، ١٣٩٠هـ-١٩٦٩م.
- **جامع التحصيل في أحكام المراسيل:** صلاح الدين العلائي، تحقيق: حمدي عبد المجيد السلفي، عالم الكتب، بيروت، ط٢، ١٤٠٧هـ-١٩٨٦م.
- **الجامع الكبير سنن الترمذي:** الترمذي، تحقيق: بشار عواد معروف، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ١٩٨٨م.
- **الجامع الكبير في صناعة المنظوم من الكلام والمنثور:** ضياء الدين بن الأثير، تحقيق: مصطفى جواد، مطبعة المجمع العلمي، ١٣٧٥هـ.
- **الجامع المسند الصحيح المختصر من أمور رسول الله ﷺ وسننه وأيامه:** البخاري، تحقيق: محمد زهير ناصر الناصر، دار طوق النجاة، (مصورة عن السلطانية بإضافة ترقيم محمد فؤاد عبد الباقي)، ط١، ١٤٢٢هـ.
- **الجليس الصالح الكافي والأنيس الناصح الشافي:** النهرواني، تحقيق: عبد الكريم سامي الجندي، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط١، ١٤٢٦هـ-٢٠٠٥م.
- **جمل من أنساب الأشراف:** البلاذري، تحقيق: سهيل زكار، ورياض الزركلي، دار الفكر، بيروت، ط١، ١٤١٧هـ-١٩٩٦م.
- **جمهرة اللغة:** ابن دريد، تحقيق: رمزي منير بعلبكي، دار العلم للملايين، بيروت، ط١، ١٩٨٧م.
- **جواهر الألفاظ:** قدامة بن جعفر، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط١، ١٤٠٥هـ-١٩٨٥م.
- **جواهر البلاغة في المعاني والبيان والبديع:** أحمد بن إبراهيم بن مصطفى الهاشمي، ضبط

وتدقيق وتوثيق: يوسف الصميلي، المكتبة العصرية، بيروت.

- **جولة مع ضياء الدين بن الأثير في كتابه المثل السائر:** أحمد محمد عنبر، نهضة مصر للطباعة والنشر والتوزيع، د. ط، د. ت.
- **حاشية السندي على سنن النسائي (مطبوع مع السنن):** نور الدين السندي، مكتب المطبوعات الإسلامية، حلب، ط٢، ١٤٠٦هـ-١٩٨٦م.
- **حاشية الصبان على شرح الأشموني لألفية ابن مالك:** الصبان، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط١، ١٤١٧هـ-١٩٩٧م.
- **الحديث الضعيف وحكم الاحتجاج به:** د. عبد الكريم عبد الله عبد الرحمن الخضير، مكتبة دار المنهاج للنشر، الرياض، ط١، ١٤٢٥هـ.
- **الحديث النبوي من الوجهة البلاغية:** د. كمال عز الدين السيد، دار اقرأ، بيروت، ط١، ١٤٠٤هـ-١٩٨٤م.
- **الحيوان:** الجاحظ، دار الكتب العلمية، بيروت، ط٢، ١٤٢٤هـ.
- **خزانة الأدب ولبّ لباب لسان العرب:** عبد القادر البغدادي، تحقيق وشرح: عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط٤، ١٤١٨هـ-١٩٩٧م.
- **خصائص التراكيب دراسة تحليليّة لمسائل علم المعاني:** د. محمد محمد أبو موسى، مكتبة وهبة، ١٤٢١هـ-٢٠٠٠م.
- **الخصائص:** أبو الفتح عثمان بن جني، تحقيق: محمد علي النجار، المكتبة العلمية، ١٣١٩م.
- **دراسات في البلاغة عند ضياء الدين بن الأثير:** د. عبد الواحد حسن الشيخ، مؤسسة شباب الجامعة للطباعة والنشر والتوزيع، ٢٠٠٢م.
- **دراسات في العربية وتاريخها:** محمد الخضر حسين، المكتب الإسلامي، ومكتبة دار الفتح، ط٢، ١٣٨٠هـ-١٩٦٠م.
- **دروس البلاغة العربية نحو رؤية جديدة، الأزهر الزناد:** المركز الثقافي العربي، المغرب، لبنان، ط١، ١٩٩٢م.
- **دلائل الإعجاز في علم المعاني:** عبد القاهر الجرجاني، محمود شاكر (أبو فهر)، مطبعة

المدني، القاهرة، ودار المدني، جدة، ط٣، ١٤١٣هـ-١٩٩٢م.

- **دمية القصر وعصرة أهل العصر**: الباخرزي، دار الجيل، بيروت، ط١، ١٤١٤هـ.
- **ديوان البحتري**: دار صادر، بيروت، د. ط، د. ت.
- **ديوان المتنبي**: دار بيروت للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، ١٤٠٣هـ-١٩٨٣م.
- **الرسائل الأدبية**: الجاحظ، دار ومكتبة الهلال، بيروت، ط٢، ١٤٢٣هـ.
- **رسائل الصابي والشريف الرضي**: تحقيق: محمد يوسف نجم، التراث العربي، سلسلة تصدرها وزارة الإعلام في الكويت، ط٢، (مصورة)، ١٩٨٦م.
- **الرواية والاستشهاد في اللغة رواية اللغة والاحتجاج بها في ضوء علم اللغة الحديث**: د. محمد عيد، عالم الكتب، ١٩٨٨م، ط٢.
- **الزاهر في معاني كلمات الناس**: أبو بكر الأنباري، تحقيق: د. حاتم صالح الضامن، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط١، ١٤١٢هـ-١٩٩٢م.
- **سحر البلاغة وسر البراعة**: الثعالبي، تحقيق: عبد السلام الحوفي، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، د. ط، د. ت.
- **سر الفصاحة**: ابن سنان الخفاجي، دار الكتب العلمية، ط١، ١٤٠٢هـ-١٩٨٢م.
- **سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة وأثرها السيئ في الأمة**: ناصر الدين الألباني، دار المعارف، الرياض، ط١، ١٤١٢هـ-١٩٩٢م.
- **سنن ابن ماجه**: ابن ماجه القزويني، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، دار إحياء الكتب العربية، فيصل عيسى البابي الحلبي، د. ط، د. ت.
- **سنن أبي داود**: أبو داود السجستاني، تحقيق: شعيب الأرنؤوط، ومحمد كامل قره بللي، دار الرسالة العلمية، ط١، ١٤٣٠هـ-٢٠٠٩م.
- **سنن الترمذي**: تحقيق: إبراهيم عطوة عوض، شركة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي، مصر، ط٢، ١٣٩٥هـ-١٩٧٥م.
- **السنن الكبرى**: البيهقي، تحقيق: محمد عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية، بيروت-لبنان، ط٣، ١٤٢٤هـ-٢٠٠٣م.
- **سير أعلام النبلاء**: الذهبي، تحقيق: مجموعة من المحققين بإشراف الشيخ شعيب

الأرنؤوط، مؤسسة الرسالة، ط٣، ١٤٠٥هـ-١٩٨٥م.

- **الشافي في شرح مسند الإمام الشافعي**: مجد الدين بن الأثير، تحقيق: أحمد بن سليمان، أبي تميم ياسر بن إبراهيم، مكتبة الرشد، الرياض، المملكة العربية السعودية، ط١، ١٤٢٦هـ-٢٠٠٥م.
- **الشاهد الشعري في النقد والبلاغة، قضايا وظواهر ونماذج**: د. عبد الرزاق صالحي، عالم الكتب الحديث، الأردن، ٢٠١٠م.
- **شذرات الذهب في أخبار من ذهب**: ابن عماد الحنبلي، تحقيق: عبد القادر ومحمود الأرناؤوط، دار ابن كثير، ١٤٠٦هـ-١٩٨٦م.
- **شرح الشواهد الشعرية في أمات الكتب النحوية**: د. محمد محمد حسن شراب، الرسالة، بيروت، لبنان، ط١، ١٤٢٧هـ-٢٠٠٧م.
- **شرح الطيبي على مشكاة المصابيح المسمى بـــ(الكاشف عن حقائق السنن)**: شرف الدين الطيبي، تحقيق: د. عبد الحميد هنداوي، مكتبة نزار مصطفى الباز، مكة المكرمة، والرياض. د. ط، د. ت.
- **شرح المفصّل للزمخشري**: ابن يعيش، تقديم: د. إميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط١، ١٤٢٢هـ-٢٠٠١م.
- **شرح النووي على صحيح مسلم**: محيي الدين النووي، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط٢، ١٣٩٢م.
- **شرح سنن أبي داوود**: العيني، تحقيق: أبو المنذر خالد بن إبراهيم المصري، مكتبة الرشد، الرياض، ط١، ١٤٢٠هـ-١٩٩٩م.
- **شرح صحيح البخاري**: ابن بطال، حققه: أبو تميم ياسر بن إبراهيم، مكتبة الرشد، السعودية، الرياض، ط٢، ١٤٢٣هـ-٢٠٠٣م.
- **شرح صحيح مسلم للقاضي عياض المسمى إكمال المعلم بفوائد مسلم**: عياض اليحصبي، تحقيق: يحى إسماعيل، دار الوفاء للطباعة والنشر والتوزيع، مصر، ط١، ١٤١٩هـ-١٩٩٨م.
- **الشواهد الشعرية في كتاب دلائل الإعجاز للإمام عبد القاهر الجرجاني**: د. نجاح

الظهار، ط١، ١٤١٦هـ-١٩٩٦م.

- **صبح الأعشى في صناعة الإنشاء:** القلقشندي، دار الكتب العلمية، بيروت، د. ط، د. ت.
- **صحيح الجامع الصغير وزياداته:** ناصر الدين الألباني، المكتب الإسلامي، د. ط، د. ت.
- **صحيح وضعيف سنن أبي داود:** ناصر الدين الألباني، نسخة حاسوبية (الشاملة).
- **الصورة الأدبية تاريخ ونقد:** علي علي صبح، دار إحياء التراث، د. ط، د. ت.
- **الصورة الفنية في التراث النقدي والبلاغي:** جابر أحمد عصفور، دار المعارف، د. ط، د. ت.
- **ضياء الدين بن الأثير وجهوده في النقد والبلاغة:** د. محمد زغلول سلام، مكتبة نهضة مصر، القاهرة، د. ت.
- **العبر في خبر من غبر:** الذهبي، تحقيق: أبو هاجر محمد السعيد بن بسيوني زغلول، دار الكتب العلمية، بيروت، د. ت.
- **عروس الأفراح في شرح تلخيص المفتاح:** السبكي، تحقيق: د. عبد الحميد الهنداوي، المكتبة العصرية للطباعة والنشر، بيروت، لبنان، ط١، ١٤٢٣هـ-٢٠٠٣م.
- **العقد الفريد:** ابن عبد ربه الأندلسي، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط١، ١٤٠٤هـ.
- **علم البيان:** عبد العزيز عتيق، دار النهضة العربية للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، لبنان، د. ط، ١٤٠٥هـ-١٩٨٢م.
- **علوم البلاغة (البيان، المعاني، البديع):** أحمد بن مصطفى المراغي، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط٢، ١٤١٤هـ-١٩٩٣م.
- **عمدة القاري شرح صحيح البخاري:** بدر الدين العيني، دار إحياء التراث العربي، بيروت.
- **عمدة الكتاب:** أبو جعفر النحاس، تحقيق: بسام عبد الوهاب الجابي، دار ابن حزم، الجفان والجابي للطباعة والنشر، ط١، ١٤٢٥هـ-٢٠٠٤م.
- **العمدة في محاسن الشعر وآدابه:** ابن رشيق القيرواني، تحقيق: محمد قرقزان، دار المعرفة،

بيروت، لبنان، د. ت.

- **العين**: الخليل بن أحمد الفراهيدي، تحقيق: د. مهدي الخوارزمي، ود. إبراهيم السامرائي، دار ومكتبة الهلال، د. ط، د. ت.
- **غريب الحديث**: ابن الجوزي، تحقيق: عبد المعطي أمين القلعجي، ط١، ١٤٠٥هـ-١٩٨٥م.
- **فتح الباري شرح صحيح البخاري**: ابن حجر العسقلاني، دار المعرفة، بيروت، رقّم كتبه وأبوابه وأحاديثه: محمد فؤاد عبد الباقي، أخرجه وصححه وأشرف على طبعه: محب الدين الخطيب، ١٣٧٩هـ.
- **فلسفة البلاغة بين التقنية والتطور**: رجاء عيد، منشأة المعارف، الإسكندرية، ط٢.
- **فن البديع**: د. عبد القادر حسين، دار الكتب، بيروت، ط٢، ١٩٨٤م.
- **في التراث النقدي والبلاغي**: د. أحمد محمد ويس، جذور، رجب، ١٤٢٣هـ-سبتمبر ٢٠٠٢م، مج ٦.
- **في تاريخ الأدب الجاهلي**: علي الجندي، مكتبة دار التراث، طبعة دار التراث الأولى، ١٤١٢هـ-١٩٩١م.
- **فيض القدير شرح الجامع الصغير**: زين الدين العابدين المنوي، المكتبة التجارية الكبرى، مصر، ط١، ١٣٥٦هـ.
- **القول البديع في علم البديع**: مرعي بن يوسف الحنبلي، تحقيق ودراسة: د. محمد بن علي الصامل، كنوز أشبيليا للنشر والتوزيع، ط١، ١٤٢٥هـ-٢٠٠٤م.
- **كتاب التوحيد وقرة عيون الموحدين في تحقيق دعوة الأنبياء والمرسلين**: عبد الرحمن بن حسن بن محمد بن عبد الوهاب، تحقيق: بشير محمد عيون، مكتبة المؤيد، الطائف، المملكة العربية السعودية، ومكتبة دار البيان، دمشق، الجمهورية العربية السورية، ط١، ١٤١١هـ-١٩٩٠م.
- **كتاب الشريعة**: أبو بكر الآجري، تحقيق: د. عبد الله بن عمر بن سليمان الدميجي، دار الوطن، الرياض، السعودية، ط٢، ١٤٢٠هـ، ١٩٩٩م.
- **كتاب الصناعتين الكتابة والشعر**: أبو هلال العسكري، تحقيق: علي محمد البجاوي،

ومحمد أبو الفضل إبراهيم، المكتبة العصرية، بيروت، ١٤١٩هـ.

- **الكتاب**: سيبويه، تحقيق: عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط٣، ١٤٠٨هـ-١٩٨٨م.
- **كشاف اصطلاحات الفنون والعلوم**: التهانوي، تقديم وإشراف ومراجعة: د. رفيق العجم، تحقيق: د. علي دحروج، نقل النص الفارسي إلى العربية: د. عبد الله الخالدي، الترجمة الأجنبية: د. جورج زيناني، الناشر: مكتبة لبنان، ناشرون، بيروت، ١٩٩٦م.
- **الكشاف عن حقائق غوامض التنـــزيل**: جار الله الزمخشري، دار الكتاب العربي، بيروت، ط٣، ١٤٠٧هـ.
- **المباحث البيانية بين ابن الأثير والعلوي**: د. محمد مصطفى صوفية، المنشأة العامة للنشر والتوزيع والإعلان، طرابلس، الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية، ط١، ١٣٩٣هـ-١٩٨٤م.
- **المثل السائر في أدب الكاتب والشاعر**: ضياء الدين بن الأثير، تحقيق: د. أحمد الحوفي، ود. بدوي طبانة، دار الرفاعي، الرياض، ط٢، ١٤٠٣هـ-١٩٨٣م.
- **المجاز دراسة في النشأة والتطور**: المثنى العساسفة، دراسات، العلوم الإنسانية والاجتماعية، المجلد ٤١، ملحق ٢، ٢٠١٤م.
- **المجازات النبوية**: الشريف الرضي، تحقيق وشرح: طه محمد الزيتي، مكتبة بصيرتي، قم، شارع إرم.
- **المحكم والمحيط الأعظم**: ابن سيده، تحقيق: د. عبد الحميد هنداوي، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط١، ١٤٢٤هـ-٢٠٠٠م.
- **مرقاة المفاتيح شرح مشكاة المصابيح**: علي سلطان الهروي القاري، دار الفكر، بيروت، لبنان، ط١، ١٤٢٢هـ-٢٠٠٢م.
- **مروج الذهب ومعادن الجوهر**: المسعودي، تحقيق: أسعد داغر، دار الهجرة، قم، ١٤٠٩هـ.
- **المسائل البصريات**: أبو علي الفارسي، تحقيق: د. محمد الشاطر، مطبعة المدني، ط١، ١٤٠٥هـ-١٩٨٥م.

- **المستصفى، الغزالي:** تحقيق: محمد عبد السلام عبد الشافي، دار الكتب العلمية، ط١، ١٤١٣هـ -١٩٩٣م.
- **مسند الإمام أحمد بن حنبل:** أحمد بن حنبل، حققه: شعيب الأرنؤوط، عادل مرشد وآخرون، إشراف: د. عبد الله بن عبد المحسن التركي، مؤسسة الرسالة، ط١، ١٤٢١هـ- ٢٠٠١م.
- **المسند الصحيح المختصر بنقل العدل عن العدل إلى رسول الله ﷺ:** الإمام مسلم بن الحجاج، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، دار إحياء التراث العربي، بيروت، د. ت.
- **المطول شرح تلخيص مفتاح العلوم:** تحقيق: د. عبد الحميد هنداوي، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط٣، ١٤٣٤هـ-٢٠١٣م.
- **معجم الأدباء إرشاد الأريب إلى معرفة الأديب:** الحموي، تحقيق: د. إحسان عباس، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط١، ١٤١٤هـ-١٩٩٣م.
- **معجم البلدان:** ياقوت الحموي، دار صادر، بيروت، ط٢، ١٩٩٥م.
- **معجم المصطلحات العربية في اللغة والأدب:** مجدي وهبة، وكامل المهندس، مكتبة لبنان، ساحة رياض الصلح، بيروت، ط٢، ١٩٨٤م.
- **معجم مقاييس اللغة:** ابن فارس، تحقيق: عبد السلام هارون، دار الفكر، ١٣٩٩هـ-١٩٧٩م.
- **مفاتيح العلوم:** محمد البلخي الخوارزمي، تحقيق: إبراهيم الأبياري، دار الكتاب العربي، ط٢، د. ت.
- **مفاتيح الغيب التفسير الكبير:** الرازي، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط٣، ١٤٢٠هـ.
- **مفتاح العلوم:** السكاكي، ضبطه وكتب هوامشه وعلق عليه: نعيم زرزور، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط٢، ١٤٠٧هـ-١٩٨٧م.
- **المفصل في تاريخ العرب قبل الإسلام:** د. جواد علي، دار الساقي، ط٤، ١٤٢٢هـ-٢٠٠١م.
- **مفهوم الاستعارة في بحوث اللغويين والنقاد والبلاغيين:** دراسة تاريخية فنية، د. أحمد

السيد الصاوي، منشأة المعارف بالإسكندرية، ١٩٨٨م.

- **مقامات الحريري**: القاسم بن علي الحريري، مطبعة المعارف، بيروت، ١٣٧٨م.
- **المقتضب**: المبرد، تحقيق: محمد عبد الخالق عظيمة، عالم الكتب، بيروت، د. ط، د. ت.
- **من بلاغة الرسول ﷺ التصوير البياني**: د. أحمد علي عبد العزيز، دار اليقين للنشر والتوزيع، ٢٠١٥م.
- **من تاريخ النحو العربي**: سعيد الأفغاني، مكتبة الفلاح، د. ط، د. ت.
- **من مباحث البلاغة والنقد بين ابن الأثير والعلوي**: د. نزيه عبد الحميد فراج، مكتبة وهبة، ط١، ١٩٩٧م.
- **المنجد في اللغة**: أبو الحسن الأزدي، تحقيق: د. أحمد مختار عمر، ود. ضاحي عبد الباقي، عالم الكتب، القاهرة، ط٢، ١٩٩٨م.
- **المنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجاج**: النووي، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط٢، ١٣٩٢م.
- **مهرة خطب العرب في عصور العربية الزاهرة**: أحمد زكي صفوت، المكتبة العلمية، بيروت، لبنان، د. ط، د. ت.
- **الموازنة بين شعر أبي تمام والبحتري**: الآمدي، تحقيق: السيد أحمد صقر، دار المعارف، ط٤.
- **النجوم الزاهرة في ملوك مصر والقاهرة**: ابن تغري بري، وزارة الثقافة والإرشاد القومي، دار الكتب المصرية، د. ط، د. ت.
- **النحو والنحاة عند ابن الأثير في المثل السائر**: أحمد سليمان ياقوت، دار المعرفة الجامعية، إسكندرية، ط١، ١٩٨٩م.
- **نصرة الثائر على المثل السائر**: صلاح الدين الصفدي، نسخة حاسوبية مرقمة آليا، (الشاملة).
- **نقد الشعر**: قدامة بن جعفر، مطبعة الجوائب، القسطنطينية، ط١، ١٣٠٢هـ.
- **النكت في إعجاز القرآن**: الرماني، ضمن ثلاث رسائل في إعجاز القرآن، تحقيق: محمد خلف الله، ود. محمد زغلول سلام، دار المعارف بمصر، ط٣، ١٩٧٦م.

- **نهاية الأرب في فنون الأدب:** شهاب الدين النويري، دار الكتب والوثائق القومية، القاهرة، ط١، ١٤٢٣هـ.
- **نهاية المحتاج إلى شرح المنهاج:** ابن شهاب الدين الرملي، دار الفكر، بيروت، ط أخيرة، ١٤٠٤هـ-١٩٨٤م.
- **النهاية في غريب الحديث والأثر:** مجد الدين بن الأثير، تحقيق: طاهر أحمد الزاوي، ومحمود الطناحي، المكتبة العلمية، بيروت، د. ط، ١٣٩٩هـ-١٩٧٩م.
- **الوافي بالوفيات:** صلاح الدين الصفدي، تحقيق أحمد الأرناؤوط، وتركي مصطفى، دار إحياء التراث، بيروت، ١٤٢٠هـ-٢٠٠٠م.
- **الوساطة بين المتنبي وخصومه:** القاضي الجرجاني، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، وعلي محمد البجاوي، مطبعة عيسى البابي الحلبي وشركاه.
- **وفيات الأعيان:** ابن خلكان، تحقيق: د. إحسان عباس، دار صادر، بيروت، ط١، ١٩٩٤م.

## ثالثًا: المجلات والبحوث العلمية:

- **أبناء الأثير في المراجع العربية والأجنبية:** ضمن بحوث ندوة أبناء الأثير المنعقدة بين ٢٧/ ٣-١/ ٤/ ١٩٨٢م، جامعة الموصل، مطبوعة في مجلد مودع بمكتبة الملك عبد العزيز العامة بالرياض.
- **آثار ضياء الدين وصدى عصره وحياته فيها:** د. أحمد مطلوب، ضمن بحوث ندوة أبناء الأثير المنعقدة بين ٢٧/ ٣-١/ ٤/ ١٩٨٢م، جامعة الموصل، مطبوعة في مجلد مودع بمكتبة الملك عبد العزيز العامة بالرياض.
- **أسلوب الالتفات في القرآن الكريم، وجهود أشهر اللغويين والنحاة في دراسته:** عدنان عبد الكريم خليفات، مجلة البحوث والدراسات في الآداب والعلوم والتربية، مجلة نصف سنوية تصدر عن كلية المعلمين في محافظة جدة، العدد الرابع، السنة الثانية/ ربيع الآخر، ١٤٢٦هـ-٢٠٠٥م.
- **رسالة فيما إذا كان صاحب المعاني يشارك اللغوي في البحث عن مفردات الألفاظ لابن كمال باشا:** دراسة وتحقيق: محمد حسين أبو الفتوح، الدارة، مجلة فصلية محكمة

تصدر عن دارة الملك عبد العزيز، العدد الثالث، السنة الخامسة عشرة، ربيع الآخر، جمادى الأولى، جمادى الآخرة، ١٤١٠هـ، الرياض، المملكة العربية السعودية.

- **القرائن البلاغية للترجيح بين التأويلات عند ابن الأثير في كتاب المثل السائر دراسة نقدية تحليلية**، فايز الذنيبات، دراسات، العلوم الإنسانية والاجتماعية، مجلد ٤٣ عدد ١، ٢٠١٦م، عمادة البحث العلمي الجامعة الأردنية.
- **المصطلح النقدي والبلاغي في كتاب المثل السائر**: عبد القادر الرباعي، رسالة ماجستير، إشراف: موسى ربابعه، وجبر إبراهيم بري، جامعة اليرموك، الأردن.

## رابعًا: الرسائل العلميّة:

- **الأسجاع في الحديث النبوي الشريف**: أحمد عباس داود، رسالة ماجستير، جامعة الموصل، اللغة العربية وآدابها، إشراف: د. ميسر حميد العبيدي.
- **إشكالية المصطلح البلاغي دراسة تطبيقية في مصطلحات علم البديع**: ماجدة فاخر شامخ المذخوري، رسالة ماجستير، إشراف: حسن يحيى الخفاجي، جامعة المستنصرية، محرم ١٤٢٥هـ-نيسان ٢٠٠٤م.
- **الشاهد الشعري عند النقاد العرب حتى نهاية القرن الخامس للهجرة**: محمد أحمد شهاب، دار الحوار للنشر والتوزيع، سورية، اللاذقية، ط١، ٤-٢٠١١م.
- **الشاهد النحوي في معجم الصحاح**: مأمون تيسير محمد مباركة، أطروحة ماجستير، جامعة النجاح الوطنية، نابلس، ٢٠٠٥م.
- **شواهد ابن الأثير في المثل السائر دراسة تحليلية**: عبد الجبار علوان النايلة، ضمن بحوث ندوة أبناء الأثير، ضمن بحوث ندوة أبناء الأثير المنعقدة بين ٢٧/ ٣-١/ ٤/ ١٩٨٢م جامعة الموصل، مطبوعة في مجلد مودع في مكتبة الملك عبد العزيز بالرياض.
- **شواهد البلاغيين والنقاد من شعر أبي تمام في علم البيان حتى نهاية القرن الخامس**: سامي بن صالح بن يحيى الغامدي، رسالة ماجستير، إشراف: د. دخيل الله بن محمد الصحفي، ١٤٣٤-١٤٣٥هـ، جامعة أم القرى.
- **شواهد الحديث النبوي في الدراسات البلاغية إلى نهاية القرن الخامس الهجري عرض ودراسة**: عبد القادر حسين طلحو، إشراف: د. سعد الدين كامل شحاتة، رسالة

ماجستير، الجامعة الإسلامية، ١٤٢٦هـ.

- **شواهد الحديث النبوي في الدراسات البلاغية من بداية القرن السادس إلى نهاية القرن الثامن الهجري عرض ودراسة:** طلال بن حطيحط بن عايد المورعي، إشراف: د. سعد الدين كامل شحاتة، رسالة ماجستير، الجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، ١٤٣٣-١٤٣٤هـ.

# فهرس المحتويات

إجازة الرسالة..... ٣
ملخص الرسالة العربي ..... ٤
**المقدمة:** ..... ٥
أهمية الموضوع وأسباب اختياره ..... ٦
مشكلة، البحث وتساؤلاته..... ٧
أهداف الموضوع..... ٧
الدراسات السابقة..... ٧
منهج البحث ..... ٩
خطة البحث ..... ١٠
**التمهيد:** ..... ١٣
أولا: التعريف بابن الأثير، ومكانة كتابه (المثل السائر في أدب الكاتب والشاعر) ..... ١٤
التعريف بابن الأثير..... ١٤
مكانة كتاب (المثل السائر في أدب الكاتب والشاعر) بين الكتب التراثية..... ١٦
ثانيًا: تعريف الشاهد لغة، واصطلاحا ..... ١٩
**الفصل الأول: بلاغة الكلمة، والجملة، في الشاهد النبوي والنثري:**..... ٣١
توطئة..... ٣٢
المبحث الأول: فصاحة اللفظ المفرد..... ٣٤
المبحث الثاني: فصاحة اللفظ المركب ..... ٤٤
المبحث الثالث: الإيجاز: ..... ٥١
المطلب الأول: إيجاز الحذف ..... ٥٤
المطلب الثاني: إيجاز التقدير ..... ٦٢
المطلب الثالث: إيجاز القصر..... ٦٨
المبحث الرابع: الإطناب ..... ٧٢
المبحث الخامس: قضايا متفرقة: ..... ٧٩
المطلب الأول: في الحكم على المعاني ..... ٧٩

المطلب الثاني: في الترجيح بين المعاني ..... ٨٣
المطلب الثالث: في الالتفات ..... ٨٥
المطلب الرابع: توكيد الضميرين ..... ٨٩
المطلب الخامس: عطف المظهر على ضميره، والإفصاح به بعده..... ٩٠
المطلب السادس: في التقديم والتأخير ..... ٩٠
المطلب السابع: في الحروف العاطفة والجارة ..... ٩٢
**الفصل الثاني: الصورة الفنية في الشاهد النبويّ والنثريّ:** ..... ٩٤
توطئة ..... ٩٥
المبحث الأول: التشبيه ..... ٩٧
المبحث الثاني: الاستعارة ..... ١٠٨
المبحث الثالث: الكناية ..... ١١٧
المبحث الرابع: المجاز ..... ١٣٦
**الفصل الثالث: فنون البديع في الشاهد النبويّ والنثريّ:** ..... ١٤٢
توطئة ..... ١٤٣
المبحث الأول: السجع، والترصيع، ولزوم ما لا يلزم ..... ١٤٥
المبحث الثاني: الجناس ..... ١٥٤
المبحث الثالث: الطباق ..... ١٦٢
المبحث الرابع: المبادئ، والافتتاحات ..... ١٦٨
الخاتمة ..... ١٧٣
**الفهارس الفنية:** ..... ١٧٦
فهرس الآيات الكريمة ..... ١٧٧
فهرس الأحاديث النبوية ..... ١٧٨
فهرس الشواهد النثريّة ..... ١٨٤
فهرس الأبيات الشعرية ..... ١٨٨
فهرس الأعلام ..... ١٨٩

فهرس المصادر والمراجع:.....١٩١
أولاً: القرآن الكريم.....١٩١
ثانيًا: الكتب.....١٩١
ثالثًا: المجلات والبحوث العلمية.....٢٠٣
رابعًا: الرسائل العلميّة.....٢٠٤
فهرس المحتويات.....٢٠٦
ABSTRACT.....٢٠٩